النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 20 شوال 1428هـ الموافق 31 اكتوبر 2007 العدد (125) Wed. 20/10/1428 - 31 October 2007 **50 ريالاً 16 صفحة**

نبيل الصوفي قارناً حركة الرئيس في معاشيق:

جهد من أجل المعالجات ومراوحة في حسم الأدوات

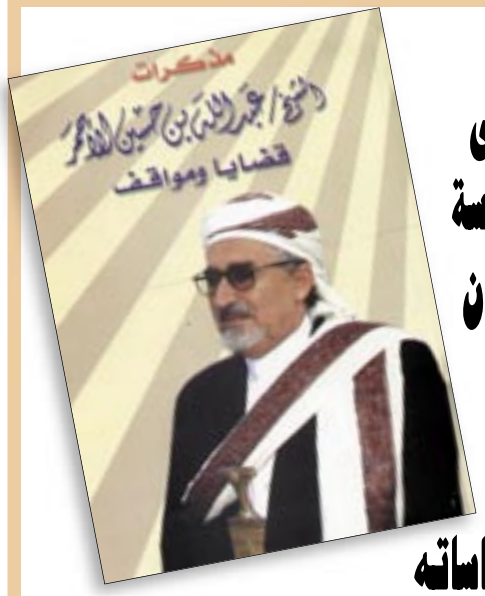

الشيخ الأحمر:

■ رفضت تولي علي عبدالله صالح الرئاسة فأقنعني السعوديون

■ أدنت جريمة اغتيال الحمدي رغم معارضتي سياساته

تعرض للمطاردة بعد خطابه في ردفان

السامعي: العودة لنهج الاغتيالات السياسية للمعارضين سيقرب من نهاية عمر النظام

■ **بشير السيد**

اعتبر النائب سلطان السامعي أن العودة لمرحلة الاغتيالات السياسية كوسيلة للتخلص من المعارضين، دليل على دموية القائمين على الحكم، فضلاً عن كونه موشراً على قرب نهاية عمر هذا النظام.

وقال في تصريح لـ«النداء» إن ما تعرض له من مطاردة من قبل مجموعة مسلحة كانوا يستقلون سيارة هيلكس حديثه تحمل لوحة سعودية لها علاقة بالكلمة التي ألقاها في اعتصام الحبيلين عصر الاثنين الماضي، موضحاً أن عملية المطاردة بدأت عقب مغادرته ساحة المهرجان في مدينة الحبيلين واستمرت حتى مشارف مدينة الضالع، حيث عرج الى طريق ريفية وتمكن من تضليل المطاردين له.

وأضاف أن أفراد حراسة منزله بمحافظة تعز ألقوا القبض على شخص مجهول بجوار منزله عند الساعة الثالثة من فجر أمس الثلاثاء بعد أن ترجل من سيارة أوبل تابعة لشرطة النجدة.

وأفاد السامعي أن الرجل المجهول أفاد لأفراد الحراسة الذين حققوا معه أنه يعمل مكانيكياً وجاء للبحث عن أتعابه لدى أحد العملاء مقابل إصلاح سيارته، ما اعتبره النائب كلاماً غير مقنع وسخيف وأنه الرجل جاء بمهمة محددة مدللاً على ذلك أن حال إطلاق سراحه كانت سيارة النجدة (الأوبل) في انتظاره وأقلته معها.

السامعي شدد على ربط ما حدث له بالكلمة التي ألقاها في اعتصام الحبيلين وتحديداً حديثه حول نهب الأراضي في عدن ولحج وحضرموت، وأن80٪ من الأراضي المنهوبة نهبت عبر مقربين من الأسر الحاكمة.

وقال إن القائمين على السلطة فقدوا توازنهم في هذه الفترة جراء تصاعد حدة

التتمة في الصفحة 4

● السامعي

المعارضة ترفض استئناف الحوار في عدن

الصبري: نصحنا المؤتمر مراراً بتجنب اتخاذ قرارات أحادية

● الصبري

انتظرت المعارضة استئناف الحوار مع المؤتمر الشعبي في العاصمة السياسية طبق اتفاق قادتها مع الرئيس علي عبدالله صالح السبت الماضي، لكنها فوجئت ليل أمس بأن طاولة الحوار نصبت في العاصمة الاقتصادية.

ليل أمس تلقى قادة المعارضة اتصالاً هاتفياً من مسؤول رفيع يلح فيه على دعوتهم لاستئناف الحوار من عدن.

الاتصال الهاتفي تبعه للتو نشر مواقع إخبارية موالية للحكم وللمؤتمر الشعبي نبأ اتفاق المؤتمر والمشترك على استئناف الحوار بدءاً من اليوم في عدن.

كان قادة المعارضة قد غادروا عدن إلى صنعاء أول من أمس، استعداداً لحوار الاربعاء بحسب الموعد المضروب برعاية الرئيس صالح. للدقة فإن عبدالوهاب الآنسي أمين عام التجمع اليمني للاصلاح، لم يرافق زملاءه في رحلة الصعود إلى الصقيع الصنعاني، مفضلاً دفء عدن، لأسباب متصلة بارتباطات حزبية داخلية. وبحسب مصادر «النداء» فإن قادة المعارضة، وفي المقدمة الآنسي، ساءتهم الخطوة الأحادية السلطوية بتغيير مكان الاجتماع.

ولكن لماذا يتطلع الحكم الى استئناف الحوار المعلق منذ يوليو الماضي في عدن؟

محمد يحيى الصبري الناطق الرسمي باسم اللقاء المشترك، كشف في تصريحات لـ«النداء» بأن فكرة انعقاد جلسة الحوار في عدن أطلقها الرئيس خلال لقائه الثالث بالمعارضة، صباح الأحد.

التتمة في الصفحة 4

اللجنة البرلمانية تقدم تقريرها عن حادثة الحبيلين وإب الاسبوع القادم

أنهت اللجنة البرلمانية المكلفة بتقصي الحقائق حول حادثة مقتل أربعة من أنصار المعارضة في مديرية الحبيلين بمحافظة لحج عشية الاحتفال بذكرى ثورة 14 اكتوبر وحادثة مقتل المواطن صلاح الرعوي في سجن المباحث الجنائية بمحافظة إب مهمته، على أن تقدم تقديرها إلى للجلس الأسبوع القادم.

وفيما بدأت النيابة التحقيق مع

التتمة في الصفحة 4

القاضي طرد محامي الخيواني، ومخاوف من إهمال الضمانات القانونية

أسرة الحصاصي تحذر من احتمال وفاته في السجن

● الخيواني (صورة من الارشيف)

واصلت المحكمة الجزائية المتخصصة في جلستها صباح اليوم (الاربعاء) الاستماع إلى أدلة الإثبات التي تقدمت بها النيابة ضد المتهمين في قضية «خلية صنعاء الثانية».

وتلا عضو النيابة خالد الماوري محاضر استجواب الزميل عبدالكريم الخيواني عقب اعتقاله من منزله في الصيف الماضي.

وبحسب مصادر قانونية فإن النيابة لم تقدم ما يسوِّغ إدراج إسم الخيواني ضمن أعضاء الخلية، والاشتراك في تأسيسها حسب قرار الاتهام.

ويحاكم الخيواني، منذ أغسطس الماضي، بتهمة تشكيل عصابة مسلحة لغرض القيام بعمليات إرهابية ضد الجيش والدولة. لكن منظمات حقوقية ومدنية

التتمة في الصفحة 4

الحكومة قررت إلغاء اتفاقية بناء المفاعلات النووية..

خيبة بهران الكبرى

■ **محمد العلائي**

قبل أن يجف الحبر، قررت الحكومة أمس إلغاء الاتفاقية التي أبرمتها وزارة الكهرباء والطاقة مع شركة باورد كوربوريشن الأمريكية في أواخر سبتمبر الفائت.

الاتفاقية تنص على أن تتولى الشركة تنفيذ بناء 5 مفاعلات نووية بتكلفة قدرها 10 مليارات دولار، على أن تبدأ دراسة الجدوى اعتباراً من العام المقبل 2008.

قرار الحكومة جاء بعد يوم واحد فقط من تلقيها مذكرة اعتراض صادرة من هيئة مكافحة الفساد، وبعد قرابة شهر من مقال جرئ أماط اللثام عن كل الأوراق الخفية في الصفقة، وأثار جدلاً واسع النطاق.

منير الماوري صحفي امريكي من أصول يمنية. ظل يتعقب تحركات مصطفى بهران النووية عن كثب. كانت الأمور ستسير كما يجب بالنسبة للوزير، فمن شأن صفته كهذه أن تحرس كل الألسن التي حولت فكرة توليد الكهرباء بالطاقة النووية الى مادة شهية للتنكيت.

بعدما أمضيا، بهران ومدير الشركة، على بنود الإتفاق بالأحرف الأولى، كان الماوري يحس في قرارة نفسه أن ثمة أمراً مريباً يدور وراء الكواليس.

عاد بهران من واشنطن محملاً بنشوة الإنتصار اللذيذ. فالتغطية الاعلامية للخبر كانت على ما يرام.

قال متبجحاً إن العمل سيبدأ بتنفيذ دراسات الجدوى واختيار المواقع التي ستقام عليها مشاريع المحطات النووية، مروراً بالنواحي الاقتصادية والتقنية والبيئية، وانتهاء باختيار التكنولوجيا.

كان يتحدث بجدية لا هوادة فيها، وكانت المعارضة تقف بإزاء هذا التصميم مكتوفة الأيدي. فهي لطالما تهكمت بالمشروع. وبدا الحديث عن قرب انجازه بمثابة اراقة لماء وجها قبل أي شيء آخر.

في هذه اللحظة كان الصحفي الماوري يطهو

التتمة في الصفحة 4

الرئيس في معاشيق عدن.. حركة يومية لمعالجات باليومية أيضاً

■ نبيل الصوفي:

من مقره على تلة "معاشيق" المطلة على رحابة البحر ومخاوفه في آن، وبشكل يومي يبذل الرئيس جهودا دؤوبة لمواجهة ذات التحديات التي تهدد الاستقرار السياسي في البلاد على امتداد نصف قرن، وهي تحديات عنوانها هذه المرة "الجنوبية كمدخل للإصلاح أو للفوضى". وحتى اليوم الخميس فإن صالح التقى عشرات القيادات المحلية، وبخاصة من معارضيه، واستمع للكثير منهم، ووفقا لشهادات رموز تتحدث بجرأة وقسوة أحيانا فإن الرجل -كماهي عادته أيام القلق- يدير اللقاء دف واحد هو "تغيير تقدير محاوره لمايجب أن يحدث"، وفي سبيل ذلك يستمع صالح طويلا، ويتجاوز أي ملاحظات بشأن خطاب ضيفه ومطالبه.

أيا يكن خطاب صالح السياسي ضد المازومين، والموتورين، والانفصاليين، فمن يتاح له متابعة الحركة في بوابة "المعاشيق" التي تسلمها صالح من شريكه السابق "الحزب الاشتراكي اليمني"، بعد حرب 94 القاسية، سيدرك حجم واتجاه حركة "الرئيس" ميدانيا.

ورغم الحشد الرسمي تجاه أدوات الحرب (القوات المسلحة) استباقا لأي تصعيد قد يعلن نشاطاً مسلحاً بعناوين مناطقية، فإن الرئيس طالب قواته المسلحة "عدم الانجرار لمخططات أعداء التنمية"، وأعلن قتلى ردفان كشهداء، معبرا عن أسفه عليهم، موجها بالتحقيق مع أطراف اللحظة التي سبقت الـ14 من أكتوبر بيوم واحد "مدنيين وعسكريين". ويتابع اللجان التي تعمل يوميا على ملفات الأراضي، والمتقاعدين، والتقى الأحزاب السياسية، ووجه المؤتمر وحكومته بـ"الحوار على مادون الفيدرالية"، لإنجاز حكم محلي يتوج بانتخاب المحافظين قبل نهاية مارس القادم، كما وجه مجالس عدن ولحج والضالع بـ"تولى مراجعة أداء" كل مسئولي المكاتب الحكومية في المحافظات المشار لها. والإعلان عن مصفوفة تنموية خاصة بمحافظ أبين، تشبه ماحدث للضالع التي توجت باعتماد 8 مليار، وتكليف الهيئة العامة للاستثمار ملف المنطقة الحرة "عدن"، والتي قدم رئيسها خطة مختلفة عن سابقيه بشأن "عدن.. النهوض الشامل" بدلا عن "التركيز على ميناء الحاويات".

ومع أن هذا يظهر استشعارا رئاسيا لخطورة مايحدث. ويؤكد أن الرئيس -وفقا لمقربيه- سيطيل المكوث في عدن هذه المرة، وأنه منشغل عن "أجواء عدن السنوية" بالمحافظات المشتعلة جنوبا وشرقا، ومهتم بتغيير ملفت بشأن الاستثمار في عدن وبخاصة مايتعلق بمنطقتها الحرة، فإنه يظهر أن الرئيس صالح إما غير مقتنع أو غير واثق بمتطلبات جديدة لـ"إدارة الأزمات".

فبذات العين التي يمكن ملاحظة النشاط الرئاسي بها، يمكن بها تتبع أدلة أن الرئيس يدير نشاطه بذات الطريقة التي اعتاد طيلة ثلاثة عقود على تجاوز الأزمات بها، والمقصود" الحلول الفردية" و"الانفتاح السياسي" مقابل "الانغلاق الإداري والفني". والأخطر "منح الاستعدادات العسكرية والأمنية الأولوية في الإنفاق". وكل ذلك مصحوب بثبات القضايا محل الصراع، ومحاولة تثبيت الخصوم في مربع "فرقاء 94"، ففي الأولى لم يفتح الرئيس صالح ملفات كفاءة الخدمة العامة، ولاينا قش احتياجات التربية والتعليم، والطفولة والمرأة وإدارة الأسواق وغيرها، وفي الثانية يحرص على أن يظهر تحالف الحقوق بين ناصر النوبة وعلي صالح عباد مقبل وانصاف مايو، كأنه في سياق ذات الأزمة التي سلمته اليمن الموحد دون شريك بعد حرب 94، بل وأحيانا يتولى بنفسه الحديث عن صراع الثمانينات بين الضالع وأبين، في مواجهة خصومه الذين يتحدثون عن نتائج صراع وحرب 94م.

ورغم تبلور محاور داخل "رواق السلطة" نفسها، بشأن أجندة الأحداث، فلم يظهر حتى الآن أي تموضع للرئيس فيها. فمقابل محور ينضم للمطالبين بمعالجات للقضايا التي تحظى يوميا بمناصرين جدد، يمكن ملاحظة آخر يعتبر كل مطالب المعتصمين والمناطق مجرد "خطاب سياسي للمعارضة".

كما يمكن الحديث أيضا عن محاور بشأن المعالجات، إذ مقابل تيار أو محور يتحدث عن معالجات مدنية خالصة يتحدث آخر عن معالجات عسكرية خالصة أيضا، وبينهما تمحورات مختلفة. والمقصود بالحلول العسكرية "اعتبار أي تجمعات معارضة نشاطاً معادياً للوحدة"، ومن ثم وجوب استهدافه عسكريا "حماية للوطن" وفقا لذات المنطق، وكلما اقترب موعد الـ30 من نوفمبر ازداد هذا المنطق تحفزا لإثبات وطنيته، ولعل ذلك هو السبب الذي قاد سفارات أوربية لرفع مستوى التحذير لرعاياها، تخوفا من "انفجار الوضع في اليمن" مع إبقاء ذلك طي الكتمان "الشديد" تجنبا لـ"أزمات سياسية مع صنعاء".

حتى الآن لا يبدو واضحا لأي من هذة المحاور ينحاز الرئيس، سواء في التشخيص أو في المعالجات.

ومع إنه لا يفضل الحلول العسكرية -مثلا-، فإنه يوافق على مزيد من الإنفاق على أرباب الخيار العسكري، ومقابل ظهور اندفاعه للحكم المحلي فإنه حتى الآن لايثق سوى بأدواته المقربة منه في معالجة الملفات المختلفة. ومقابل إدراكه إن المشكلات تتعلق بمعطيات على الأرض حيث أن عدن التي شهدت أول شوارع حديثة وخدمات صحية وحكما محليا، وكانت فيها "حافة حسين" أرقى من كل مدن الخليج والجزيرة، أصبحت مثلها مثل محافظة المحويت أو ريمة.. فإنه يتحدث عن الحوار السياسي. ثم، ومع أنه يقول إنه مع الحوار فإنه يتابع يوميا -دون أي إجراء إن لم يكن بتوجيه منه- هجوما لايمكن فهمه ضد الأحزاب السياسية من قبل أركان سلطته وإعلامها. وحذف نهائي لرأي الأحزاب في الإعلام المملوك للدولة إلا ماكان منها مطابقا لـ"رأي المؤتمر الشعبي العام".

خلاصة القول إن "المعاشيق" وبعد أكثر من عقد من إلغاء شراكتها مع الرئيس علي سالم البيض، تعود لتتولى تقرير مصير اليمن.. وبيد علي عبدالله صالح هذه المرة اتخاذ القرار: إما إعادة الحياة لقلب اليمن "عدن" لتبث في كل اليمن روح الحياة، أو الركون لذات أداء سابقيه تجاه المشكلات صوب نهاية لايمكن لمن يقف على تلة، مشرفاً المكان، أن يغفل ماهيتها.

البدوي أوقف علاقاتها بالإم سي سي.. اليمن شريك فقط للسي آي إيه

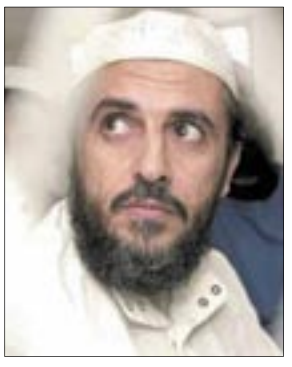

● البدوي

انتهى الجدل بشأن وضع جمال البدوي، بعد أن حمى اليمن القديم من التوقيع على برنامج أولي للإصلاح كانت أعلنت هيئة تحدي الألفية الأميركية استعدادها لتمويله. (كان من المقرر أن تستقبل صنعاء رئيس الهيئة الأميركية للتوقيع على الاتفاق الذي تتجاوز قيمته الـ21 مليون دولار إلى كونه وثيقة عن التوجه اليمني للإصلاح، وقبل أن يصل المسئول الأميركي بيومين ظهر جمال البدوي إلى صدارة الإعلام، ولم تنف الحكومة صحة الخبر -الذي يبدو أن الأميركيين تعاملوا معه كمعلومة ميدانية- إلا وقد تأجل الاتفاق إلى أجل غير مسمى.

رغم أن البدوي ممن عجز الادعاء القانوني إثبات أنه يستحق عقوبة أكثر من 15 عاما بشان علاقته بثاني أخطر نشاط تنظيمي للقاعدة في اليمن خلال عقد التسعينات "تفجير كول"، فإنه وفقا للتطورات خلال الخمسة الأيام الأخيرة أصبح من البارزين الذين أدخلوا اليمن ملفات السي آي إيه، ولكنهم أخرجوها من الإم سي سي، وهي مختصر هيئة تحدي الألفية.

وأيا تكن الوقائع ومأحدث حولها، فإنها تثير المخاوف من عودة تسيد الارتباك لأداء اليمن سواء بشأن مكافحة الإرهاب أو بشأن تبني برنامج الإصلاحات. ممايعيد التذكير بأرفع مسئول يقول إنه من أصدقاء اليمن في البيت الأبيض "فرانسيس تنساوند" التي زارت اليمن خلال ساعات الخبر الأولى التي أعادت البدوي للواجهة بعد عيد الفطر.

المسئولة التي زارت اليمن ثلاث مرات، وهي من تتولى ملف الشيخ عبدالمجيد الزنداني، وجاءت زيارتها بعد أيام قليلة من أقوى خطاب يمني في الأمم المتحدة ضد قائمة المطلوبين بتهمة دعم القاعدة وبن لادن بعد المنع الدولي في 1999م، سبق أن قالت إن اليمن "تسير بالاتجاه الخطأ" بعد سلسلة ارتباكات مماثلة بشأن مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان وحرية التعبير. مؤكدة إنها وإن كانت صديقة لليمن في البيت الأبيض منذ أول لقاء جمعها والرئيس علي عبدالله صالح في مكتبه بمحافظة الحديدة، فإن الأصدقاء مهما كانوا بارعين لايمكنهم الدفاع عن صديق فاشل.

ن. ص

الضالع تؤبن شهداءها واعتصامات ردفان تتواصل

■ الضالع - فؤاد مسعد ضيف الله:

تحيي الفعاليات السياسية والحقوقية في الضالع مهرجانا خطابيا لتأبين شهيدي مسيرة العاشر من سبتمبر وليد عبادي ومحمد حمادي، وذلك صباح غد الخميس في ملعب الصمود الواقع وسط المدينة.

وتاتي الفعالية بعد سلسلة اعتصامات شهدتها الضالع خلال شهر رمضان للتضامن مع أسر الشهداء والجرحى، وفي ظل تصعيد احتجاجي أخذ يتنامى منذ خمسة أشهر من قبل جمعيات المتقاعدين. ويتوقع أن تشهد الفعالية مشاركة شعبية واسعة خصوصا من مديريات الضالع والمناطق المجاورة لها، إضافة لحضور عدد من القيادات الحزبية والناشطين الحقوقيين والإعلاميين.

قال الدكتور عبده المعطري الناطق باسم مجلس تنسيق المتقاعدين ورئيس اللجنة التحضيرية لحفل التأبين، إن اللجنة التي تم تشكيلها من الفعاليات السياسية والمنظمات الجماهيرية والشخصيات الاجتماعية والمناضلين والشباب، دعت أبناء المحافظة وجميع المهتمين من كافة أرجاء البلاد للمشاركة الفاعلة في تأبين شهداء النضال السلمي.

وأشار في حديثه لـ"النداء" الى أن اللجنة التحضيرية شكلت عددا من اللجان الفرعية التي بدورها عملت كل في مجالها من أجل إنجاح الفعالية.

وبدوره، طالب المجلس المحلي في محافظة الضالع بسرعة القبض على الجناة وتقديمهم للعدالة لينالوا جزاء ما اقترفوه.

وطالب في ختام دورته الثالثة التي أنهت أعمالها ظهر أمس، بوقف أعمال القمع الدموي في مواجهة المواطنين الذين يمارسون حقوقهم الديمقراطية عبر الاعتصامات والمسيرات الاحتجاجية السلمية.

وعبر عن أسفه البالغ لما أسماها خطورة الأوضاع وتفاقم الأزمات والاحتقانات السياسية والشعبية التي تشهدها البلاد وخصوصاً المحافظات الجنوبية. مؤكدا أن المطالب الجنوبية المشروعة لا يمكن أن تكون مدعاة للخوف، وأن تلك الفعاليات لا يمكن التهوين من شأنها.

على صعيد آخر، يتواصل الاعتصام المفتوح للتضامن مع ضحايا حادث المنصة الذين قتلوا برصاص جنود الأمن في مدينة الحبيلين عاصمة ردفان، يوم الثالث عشر من أكتوبر أثناء الإعداد لمهرجان ذكرى ثورة أكتوبر.

وأكد النائب الاشتراكي ناصر الخبجي أن الاعتصام في منصة ردفان سيتواصل حتى تنفذ جميع مطالبهم والمتمثلة بتقديم الجناة الحقيقيين للمحكمة المختصة.

وانتقد الخبجي وهو رئيس اللجنة التحضيرية لمهرجان ردفان، في حوار مع "النداء" ينشر هذا العدد، ما أسماها مماطلة السلطة في هذا الجانب.

ونقلت قيادة أحزاب اللقاء المشترك بالضالع اجتماعها الدوري أمس الثلاثاء الى منصة ردفان حيث يواصل المئات فعاليات الاعتصام.

وقد خاطب الأخ فضل الجعدي القيادي في مشترك الضالع، المعتصمين قائلا: أحيي فيكم الإرادة الحية التي صنعت من أكتوبر عيدين؛ عيد الثورة وعيد الصمود، وبجهودكم دشنتم النضال السلمي.

وأكد على واحدية الهم في الشمال والجنوب وضرورة مقاومة الظلم. وهاجم سياسة النظام تجاه المطالب الحقوقية. وقال: ليست لدينا خصومة مع المواطنين، لكن خصومتنا مع سلطة نهبت الحقوق وصادرت الممتلكات العامة والخاصة. وأضاف: إن الوحدة لدينا ثقافة وقيمة تربينا عليها منذ زمن بعيد، ولا يستطيع أحد أن يشكك في وحدويتنا او يزايد علينا.

وكان النائب سلطان السامعي عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، خاطب المعتصمين أمس الأول قائلا: جئنا إليكم أيها الإخوة لنعلن تضامننا معكم ونؤكد وقوفنا إلى جانب قضيتكم العادلة، ونخبركم أن إخوانكم في الشمال كما هم في الجنوب وفي الشرق كما هم في الغرب، يعانون جميعاً من الفساد والظلم الذي تمدد في اليمن شماله وجنوبه شرقه وغربه، ولذلك لن يكون إلا الحق، وعلى الناهبين أن يعيدوا الأراضي التي نهبوها في عدن وحضرموت.

وأضاف: "لقد أكدت لجنة الأراضي أن 80% من الأراضي في عدن نهبت من قبل عشرة أشخاص فقط هم حاشية النظام والمقربون منه. وقدم ذلك التقرير إلى رئيس الجمهورية، فإن أرادوا الاصلاح فليعيدوا ما نهب من أراضٍ وما صادروه من حقوق".

النائب ناصر الخبجي - عضو اللجنة المركزية للاشتراكي

لم نلمس من المشترك موقف واضح حول القضية الجنوبية

● الخبجي

قال الدكتور ناصر الخبجي عضو مجلس النواب ورئيس اللجنة التحضيرية لمهرجان ردفان أن مشاركة قادة المشترك في اعتصام يو الاحد الماضي، لم تكن إلا جزءاً من التضامن بشأن حادثة المنصة، ولا تمت للقضية الجنوبية ككل بصلة.

وأضاف الخبجي: «لم نلمس منهم موقفاً واضحاً حيث لم تكن القضية ضمن برنامجهم».

واعترض على العبارة الشهيرة التي يتضمنها برنامج اللقاء المشترك للاصلاح السياسي وهي: «إزالة الآثار السلبية للحرب»، مشيراً الى انها غير صحيحة ومرفوضة، كونها تشي كما لو ان هناك ايجابية من الحرب التي حدثت في 94؛ «الحرب هي الدمار ولا ايجابية في الحرب».

الخبجي، وهو عضو اللجنة المركزية بالحزب الاشتراكي، تحدث لـ«النداء عن تداعيات حادث المنصة، وبرنامج احتجاجهم القادم، وعن الالتزامات التي يجب على الحكومة ان تفي بها «للمجتمع الدولي عقب 94».

فإلى نص الحديث:

■ حوار: فؤاد مسعد ضيف الله - عبد الرقيب الهدياني

■ بيان الداخلية اتهم خارجين عن القانون قاموا بمهاجمة عناصر الامن الموجودين في المنصة، ما حقيقة ما جرى من وجهة نظركم؟

– لم يحدث شيئ من ذلك والذي حصل أن الناس جاءوا إلى المنصة بغرض التحضير والإعداد للإحتفال لكن اطقم الامن المركزي والجيش طردوا الناس وأطلقوا عليهم النار، وهو ما أدى إلى قتلى وجرحى... هذا الذي حدث باختصار.

■ لوحظ في الايام الأخيرة سير التحقيقات مع الجناة بطريقة جادة: احتجزت النيابة 17 فرداً من الامن والقطاع العسكري، وعقدت جلسات التحقيق، هل أنتم راضون عن سير التحقيقات؟

– نحن غير راضين لان المفترض أن يكون التحقيق مع الجناة في منطقة الحادث وفي محكمة الحبيلين عاصمة ردفان، وليس في عاصمة المحافظة. المكان الاختصاصي حيث وقعت الجريمة اما الخروج عن مكان الحادث فهو جزء من تمييع القضية ونحن نرفضه رفضاً قاطعاً. ولهذا نطالب السلطة المحلية ان تطبق قرارها الذي اتخذته بأن تكون المحاكمة في المكان الاختصاصي في ردفان وليس في لحج وهذه هي مطالبنا ونؤكد أنه في حال عدم الاستجابة ستكون لنا احتجاجات قادمة.

■ كيف نفهم أن نقل القضية إلى هو جزء من تمييعها من أي ناحية؟

– من كل النواحي. عملية امتصاص غضب الناس وتمييع القضية يخرجها عن مسارها الحقيقي وبعدين نحن نطالب بشيئ قانوني أصلاً ووفق قرارات السلطة المحلية.

■ افهم من كلامك ان الاعتصام المفتوح هنا في المنصة هو نوع من الاحتجاج على نقل التحقيقات من ردفان الى لحج.

– هو كذلك، وسيظل الاعتصام قائماً ومفتوحاً في المنصة والساحة، كجزء من الضغط والاحتجاج حتى يتم تسليم الجناة إلى المكان الاختصاصي ومن يقف وراءهم وأصدر الاوامر باقتحام المنصة. لأنه بصراحة نحن لا ندري هل هؤلاء الذين سلموهم للمحكمة هم فعلاً الجناة الحقيقيون أم أناس آخرون وهذا ما ستكشفه الأيام القادمة، وعليه فنحن ماضون في الاعتصام حتى تستجب السلطة لمطالبنا.

■ حضور قيادة المشترك يوم الاحد إلى المنصة ومخاطبة المعتصمين ودعوتهم لمواصلة المطالبة بحقوقهم، ما دلالة ذلك من وجهة نظركم؟

– هو جزء من التضامن بشأن الحادثة. أما حول القضية الجنوبية ككل، لم نلمس منهم موقفاً واضحاً حيث لم تكن القضية من ضمن برنامجهم ولذلك فإننا نطالب أن تكون جزءاً من البرنامج ونضالهم القادم.

■ لكن البرنامج الذي أعلنه اللقاء المشترك وعد الى ازالة آثار الحرب 94.

– (مقاطعاً) أزالة الآثار السلبية للحرب. على اعتبار أن هناك إيجابية من الحرب التي حدثت في 94. وهذا كلام غير صحيح ومرفوض.. الحرب هي دمار ولا إيجابية في الحرب.

■ طيب ما الذي فعلتموه كأعضاء مجلس نواب تجاه الأحداث الاخيرة في ردفان؟

– انا بصراحة لم أحضر اجتماعات المجلس منذ ما بعد العيد، لكن القضية طرحت في البرلمان من قبل د عيدروس النقيب، وأعيد طرحها في اليوم الثاني بعد أن جرى تجاهلها في اليوم الاول من قبل رئاسة المجلس. وكانت هناك لجنة مشكلة من أجل قضية مقتل الرعوي في إب. وبعد اضافة أعضاء إليها منهم أنصاف مايو ليضم إلى مهامهم حادثة ردفان. وبصراحة كانت اللجنة قد تفهمت الأمر واتضحت لديها الحقائق واتفقوا في اللجنة مع السلطة المحلية بضرورة تسليم الجناة الى المحاكمة.

■ سمعنا عن تواصل الاخ الرئيس معك عقب الحادثة ما حقيقة ذلك؟

– لم يكون هناك تواصل أو لقاء إلا بعد تسليم الجناة، قد يطلب ذلك. لكننا لن نقبل والهم الاساسي عندنا هو الدم الذي سفك ويجب أن يحاسب الجناة، ومن أمرهم.

■ في مهرجان ردفان تم إنزال صورة الرئيس السابق للجنوب عبدالفتاح اسماعيل مؤسس الحزب، لماذا؟

– من حيث التوجه لنا كمنظمين للمهرجان لم ترفع أي صور غير صور الشهداء، شهداء النضال السلمي، قد يكون تصرف فردي من قبل واحد من الجمهور. والله يعلم هل هو وفق رؤية صحيحة أم له غرض آخر! ولا أدري كيف روج للحادثة. وكان الأولى لمن روج أن يتحدث عن الجريمة وبشاعتها والتي راح ضحيتها أربعة شهداء وجرحى.

اما عبدالفتاح اسماعيل فإننا جميعاً في ردفان وكل المحافظات، وبالذات الجنوبية، نعتز به باعتباره مؤسس حزبنا وأحد مناضلي ثورة 14 اكتوبر، والمدافعين عن 26 سبتمبر.

■ مهرجان ردفان أيضاً كشف بوضوح تصارع وتدافع لخطابات متناقضة، بينما تراجع خطاب المتقاعدين وسط الزحمة وهم الجهة المنظمة للمهرجان، انت بصفتك رئيس اللجنة التحضيرية للمهرجان كيف تفسر ذلك؟

– اعتقد أن خطاب المتقاعدين ما زال قوياً، الدليل على ذلك المطالبة بحلول شاملة وكاملة وبقرار سياسي يضمن عودة الجميع ومنحهم كافة الحقوق دون استثناء وهو ما يجعل تشكيل اللجان مضيعة للوقت.

■ ما الذي يجري في محافظات الجنوب، هل هي مشكلة متقاعدين وشباب عاطلين وقضايا أرض، أم أن الأمر أبعد من ذلك كما يصوره إعلام السلطة والمسؤولين؟

– لسنا ملزمين بالإجابة على إعلام السلطة ومسؤوليها بالاجابة وعن افتراءاتهم هذا شأنهم: دعهم يقولون ما يريدون لأننا قد مللنا من كذبهم... الذي يجري في المحافظات الجنوبية ليس وليد الصدفة لكنه عبارة عن تراكمات من المعاناة والمشاكل منذ 94/7/7، أي بسبب نتائج الحرب الظالمة التدميرية التي استباحت الجنوب أرضاً وإنساناً وحولت الجنوبيين إلى غرباء في وطنهم والممارسات والمنشآت والمؤسسات الاقتصادية والتجارية والصناعية وتقاسمها بين المتنفذين، وطرد وإبعاد وتشريد وتوقيف معظم عمال وموظفي الدولة في الجنوب مدنيين وعسكريين وحرمان ابنائهم من الوظيفة العامة وللالتحاق بـ الكليات العسكرية والمؤسسات المدنية، وطمس هوية الجنوب وكل ما يتصل بتاريخه المجيد والانتقاص من دور مناضليه وشهدائه، كل ذلك جعل الجنوبيين يخرجون الى الشارع للاحتجاج سلمياً ومواجهة الذخيرة الحية والقنابل الدخانية والمسيلة للدموع وغطرسة السلطة بروح عالية وصدور عارية وارادة صلبة وإيمان راسخ بعدالة قضيتهم مع كل ما حصل من قمع وقتل للمواطنين الابرياء بدم بارد في الضالع وعدن وحضرموت وردفان. وهذا لن يزيد المواطنين إلا عزيمة واصراراً على مواصلة واستمرار النضال السلمي.

■ لكن هناك بوادر لحلحلة مثل هذه الملفات: المتقاعدين، الاراضي فهناك لجان وقرارات غير أن السلطة تتحدث عن افتعال وإثارة المشاكل وأن هناك اجندة موجه ضد الوحدة الوطنية؟

لست ملزماً ايضاً بالرد على ادعاءات لا صحة لها ولا منطق، لكن ما اقوله هو أن معاناة المتقاعدين ما زالت قائمة ومن ثم كان استدعاؤهم بالعودة زادوا من معاناتهم حيث إن معاشاتهم التي كانوا يتسلمونها من البريد الاقرب الى سكنهم أصبحوا اليوم يقطعون المسافات لاستلامها من صنعاء أو من عدن كما حدث ان نقلوا مرتبات الضباط من البريد إلى معسكر صلاح الدين. والمطلوب من الحكومة أن تفي بالتزاماتها للمجتمع الدولي عقب حرب 94/7/7 بعودة الجميع إلى أعمالهم ومناصبهم السابقة وتعويضهم عن ممتلكاتهم التي فقدوها أثناء الحرب. أما بالنسبة لمشاكل الاراضي فهذا الملف من أصعب الملفات وحان الوقت لفتحه، لكن قوى الفساد هي من تقف دون ذلك. الذي حصل بعد الحرب هو تقاسم الارض على الشركاء وكانت الأراضي هي أحد الاهداف الاساسية لقيام الحرب، لكنها اليوم لغم موقوت ولسوف يزول الظلم قريباً بإرادة الجماهير الحية.

■ عبرت السلطة عن إنزعاجها من الشعارات والتصريحات وكلمات بعض المتحدثين في الفعاليات، وأنها تخدم أجندة أخرى بعيدة عن القضايا المطلبية، خذ مثلاً ما اعلنه احد المتحدثين في مهرجان ردفان، ما تعليقكم؟

– هذا شيء متوقع من سلطة فاشلة وفاسدة استمرأت النهب والقتل وعدم احترام آدمية مواطنيها.

فهي تهتم بالتصريحات والشعارات وتستنكر ذلك لكنها لا تستنكر جرائمها وقتلها للمواطنين المسالمين والأبرياء، فإذا كان هناك شعارات أو تصريحات إذا افترضنا فهذه ردة فعل من المواطنين بسبب تلك الممارسات والأساليب العنصرية ضد أبناء الجنوب وباعتقادي إن الاخوة في الشمال مظلومون ومتفهمون لما يجري في المحافظات الجنوبية من ظلم واستبداد وإقصاء. وهم يعانون من ذلك.

■ يقال أن السلطة تواصلت مع أطراف عديدة لوقف حركة الاحتجاجات وقدمت إغراءات لكثير منهم.

– شراء الذمم وتوزيع الهبات سياسة دأب عليها نظام الحكم من اجل البقاء والمحافظة على كرسي السلطة. وضعفاء النفوس موجودون في كل زمان ومكان، لكنهم قلة قليلة والحراك الجماهيري في الشارع الجنوبي لن تثنيه تلك الاساليب. لأن العجلة قد دارت ولا يمكن أن تتوقف أو تعود إلى الخلف، ورهاننا على الارادة الشعبية صاحبة الايمان بالحق وهذه الارادة لديها من القوة ما يمكنها من صنع التحولات التاريخية.

■ لو طلبنا منك أن تنظر إلى الامام لشهور قادمة أو حتى سنوات قليلة، ما الذي ستفضي إليه كل هذ الفعاليات؟ وهل برأيك السلطة قادرة على احتواء كل هذا الاحتقان؟

– والله إذا استمرت السلطة في تجاهل الحراك السياسي في المحافظات الجنوبية، وأقصد هنا «القضية الجنوبية» ومحاولة اختزالها في قضايا مطلبية محدودة لفئة فقط، دون ملامسة جذور المشكلة الحقيقية وغض الطرف عن بعدها السياسي، ستؤول الامور إلى ماهو أبعد واسوأ، قد لا نتوقع ماذا سيكون، لكن على السلطة الاعتراف بالقضية الجنوبية وسرعة الحوار لبحث الحلول الجادة من أجل الحفاظ على الوحدة.

■ كلمات أخيرة توجهونها للمشترك، للسلطة، للشعب؟

– نقول للمشترك عليكم أن تكونوا الى جانب القضية الجنوبية وإلى جانب الجماهير. وهنا نخاطب القيادة عليكم مغادرة الأبراج العاجية لأن أداء المشترك وحضوره هو من خلال كوادره وقاعدته، لكن القيادة بعيدة عن ذلك. والتأييد والمباركة «سلام من بعيد» لا يكفي: إن لا ادري هل ذلك ناتج عن خوف من السلطة او عدم القدرة على تحمل المسئولية فما نخشاه أن يفقد شعبيته ومناصريهك إن الرهان على الشعب وعلى الجماهير والالتحام بها ومادمتم بعيدون عنها فإن رهانكم خاسر.

■ السلطة.

– عليها الاعتراف بالقضية الجنوبية كونها قضية حقيقية وسرعة إيجاد الحلول والمعالجات أوالحوار.

■ الشعب.

– أن يتمسك بحقوقه ويدافع عنها، وأن لا يسكت مهما كلفه ذلك من ثمن فالحرية لا تأتي إلا بثمن والحقوق لا تعطى، بل تنتزع انتزاعاً.

■ المطلوب من الحكومة أن تفي بالتزاماتها للمجتمع الدولي عقب حرب 94/7/7 بعودة الجميع إلى أعمالهم ومناصبهم السابقة وتعويضهم عن ممتلكاتهم التي فقدوها أثناء الحرب

■ على السلطة الاعتراف بالقضية الجنوبية وسرعة الحوار لبحث الحلول الجادة من أجل الحفاظ على الوحدة

السامعي: العودة لنهج

(تتمة الصفحة الأولى)

الاحتجاجات الشعبية وتوسع رقعتها فضلاً عن تبرم الناس من الوضع السيئ الذي وصلوا إليه.

وإذ أشار إلى أن هذه التصرفات التي وصفها بالصبيانية غير محسوبة نتائجها أكد بأنها دليل على عجز النظام على احتواء ومعالجة قضايا المواطنين والهروب الى ميادين صدامية ودموية طالما استهوته، مؤكداً أن المرحلة تغيرت والجميع لن يلزموا الصمت لإراقة الدماء.

وطالب النائب العام ووزير الداخلية بحمل مسؤوليتهم الدستورية أزاء سلامته وافراد اسرته واتخاذ الإجراءات الكفيلة لحمايته، معتبراً ما حدث ارتداداً سياسياً وانقلاباً عن الديمقراطية والنظام الدستوري.

وبخصوص الحملة التي شنها عليه موقع «المؤتمر نت»، قال السامعي :«هذه التصريحات هي تهديد واضح وتعد خروجاً عن الشرعية الدستورية لتهديد نائب في البرلمان». وتحدى القائمين على الموقع والمصدر الذي صرح لهم أن يجدوا عليه أي عمل أو سلوك يشكك في نزاهته وطهارة يده وقال : «معروف من هم الفاسدون وأبطاله». وكان موقع «المؤتمر نت» نسب لمصدر إعلامي في المؤتمر الشعبي العام قوله إن النائب السامعي يحاول إثارة الفتن وتطاول في كلمته التي القاها في ردفان ووصف المصدر النائب سلطان السامعي بأنه رجل مليئ بالأحقاد المناطقية وصاحب ملف مثقل بالقتل والفساد. وتوعده بفضحه ليعرف الرأي العام حقيقته.

الصبري: نصحنا

(تتمة الصفحة الأولى)

ومعلوم أن الرئيس التقى قادة ثلاثة من أحزاب المشترك ثلاث مرات يومي السبت والأحد الماضيين.

ومثل وفد المعارضة سلطان العتواني أمين عام التنظيم الوحدوي الناصري، وعبدالوهاب الآنسي أمين عام الاصلاح، وأبو بكر باذيب المساعد للاشتراكي.

وأوضح الصبري أن الرئيس عرض على ممثلي المشترك استئناف الحوار في عدن، لكن ضيوفه لم يتحمسوا للفكرة.

وأضاف: «عرض الرئيس ظل قيد التشاور، لكن إعلان (وسائل إعلام السلطة) بأن الحوار سيلتئم في عدن غير صحيح». وتابع : «هذا ارتجال جُبل عليه الأخوة في المؤتمر، وقد حذرناهم مراراً بأن لا يتورطوا في اتخاذ قرارات أحادية، أو تحديد مواعيد قبل الاتفاق عليها».

وتبادل المؤتمر والمشترك خلال اليومين الماضيين الانتقادات الحادة، ما يثير تساؤلات عن قدرة الطرفين على تجسيد الفجوة التي اتسعت خلال الشهور الماضية.

ونقلت مصادر خاصة لـ«النداء» ما وصفته بالأجواء الايجابية التي سادت اللقائين الثاني والثالث بين الرئيس وقادة المشترك واللذين عقدا مساء السبت وصباح الأحد. لكنها ما لبثت أن أبدت تحفظها حيال اجواء تفاؤل تشيعها جهات محسوبة على الجانبين.

ولفتت المصادر إلى التوقعات المتضاربة للطرفين ففي حين يعلّق الرئيس على إمكان أن يسهم الهدنه المؤقتة مع المشترك في احتواء الاحتجاجات المتصاعدة في المحافظات الجنوبية والشرقية، فإن المشترك يتطلع إلى العودة إلى طاولة الحوار طبق وثيقة الضوابط الموقعة مع المؤتمر، من دون أن يخسر قاعدته في تلك المحافظات.

من هذه الزاوية فإن مكان استئناف الحوار وليس موضوعاته، يكتسب حساسية فائقة لدى طرفين يوليان المظهر الاهتمام الأول.

ووجود قادة المعارضة مع ممثلي حزب الرئيس في قاعة واحدة في عدن، سيكون بمثابة الخلوة غير الشرعية التي توسع شرخ الثقة في قيادة المشترك لدى قطاع عريض من المعارضين المنخرطين في حركة الاحتجاج الجنوبية.

في المقابل يؤمل الرئيس علي عبدالله صالح المتواجد منذ أسابيع في العاصمة الشتوية المطوقة بالعسكر، ولكن أيضاً بأحزمة من الغضب العارم، في إقناع قادة المشترك بنجاعة وسائله لاحتواء الاحتجاجات التي تهدد الوحدة وذلك من خلال إدامة بقائهم إلى جواره في عدن. وفي أسوأ الأحوال يكفي أن يظهر هؤلاء إلى جانبه في نشرات الأخبار التلفزيونية لخلخلة الاصطفافات الهشة في جبهة المعارضة.

ومعلوم أن الرئيس يفضل أن يدخل معارضوه مكتبه من أبواب متفرقة. وفي هذا السياق تجري لقاءات واتصالات بين الرئيس وقادة أحزاب المشترك، كل على حدة. ما يفسِّر جزئياً ردات الفعل المتباينة في الحدة من حزب معارض إلى آخر حيال القرارات الأحادية للسلطة، كما في مبادرة الرئيس التي تباينت مواقف أحزاب المشترك حولها في الاجتماعات المغلقة، قبل أن تتوحد حول رفض الطريقة التي أخرجت بها المبادرة، باعتبار ذلك انقلاباً على تفاهمات سابقة.

وفي موازاة الحوار المعلق بين السلطة والمعارضة، يعيد كل طرف ترتيب أوراقه وتنظيم صفوفه تحسباً للمفاجآت. ومساء الأحد الماضي التقى العتواني والآنسي وباذيب وقياديون آخرون في المشترك أعضاء المكاتب التنفيذية لأحزاب المشترك في محافظات لحج وعدن وأبين. اللقاء الذي جرى في مقر الاشتراكي في عدن وحضره نحو 150 كادراً معارضاً شهد نقاشاً مفتوحاً حول المسألة الجنوبية. واستمع خلاله قادة المشترك الى نقد قاس من أعضائهم في المحافظات الثلاث. وطبق المصادر فإن اللقاء الذي أداره علي منصر السكرتير الأول للاشتراكي في عدن، أثار أسئلة حول دوافع استئناف الحوار مع السلطة، وما إذا كان الهدف هو احتواء الحركة الاحتجاجية في الجنوب.

وكان الرد من قادة المشترك بأن برنامج المعارضة ودعم مطالب الحركة الاحتجاجية السلمية لن يتأثرا بالحوار المرتقب.

على الضفة الأخرى يظهر الحكم ميلاً متزايداً إلى اعتماد أدواته التقليدية، الخشنة، مهملاً أدواته العصرية. كذلك يبدو المؤتمر الشعبي (الأداة الحزبية للحكم) في حالة موت سريري، على حد تعبير محمد الصبري، خصوصاً في المحافظات الجنوبية والشرقية، فيما يزداد التواجد «الغليظ» للقوة العسكرية والأمنية، ويتم تفعيل آليات مختلفة لكسب ولاء وجاهات تقليدية أو شراء صمت شخصيات سياسية ونقابية، في محاولة لاختراق جمعيات المتقاعدين والهيئات المدنية والاجتماعية المنخرطة في الحركة الاحتجاجية.

كذلك فإنه داخل الحرب الجارية في الجنوب وعليه تتمظهر مواقع لحروب داخلية داخل الحكم بين مراكز قوى تتصارع على استثمار الأزمة المتصاعدة لتعظيم منافعها.

وفيما يخص التعاطي مع الحالة الجنوبية، أفادت مصادر خاصة بأن الكفة داخل الدائرة الضيقة للحكم رجحت مؤخراً لصالح المتشددين على حساب المعتدلين الذين دفعوا مؤخراً إلى اعتماد معالجات سريعة لقضايا الأراضي والإدارة المحلية والمتقاعدين، تكون مدخلاً لاحتواء الأزمة.

داخل الدائرة الضيقة يتم تصفية حسابات وثارات. وترشح معلومات عن سباقات مشفرة وانسحابات واعتكافات. والمحقق أن مشعلي الحرائق يستثمرون بكفاءة حالة الإرباك في الساحة السياسية، لفرض مقاربة أمنية ومعالجات زبائنية استزلامية لحالة جنوبية متفاقمة تؤذن في حال استمرار الارتباك الراهن بانفجار كبير ساعتها لن يكون حوار في جحيم عدن... ولا في صقيع صنعاء!.

أسرة الحصاصي

(تتمة الصفحة الأولى)

محلية وخارجية اعتبرت المحاكمة إجراء انتقامياً من السلطة جراء الآراء التي ينشرها الخيواني في الصحافة. ومعلوم أن صحيفة «الشورى» المعارضة التي يرأسها الخيواني كانت نشرت قبل 3 أعوام تحقيقات عن الفساد في السلطة والتوريث، واستغلال المواقع العامة في الدولة للحصول على توكيلات وعقود تجارية.

وشهدت جلسة اليوم تطورين لافتين؛ إذ بادر القاضي محسن علوان إلى طرد المحامي محمد المداني -عضو هيئة الدفاع عن الخيواني- لمجرد طلبه تسجيل اعتراضه على توجيه أسئلة إلى موكله بشأن محاضر التحقيق معه قبل الانتهاء من تلاوتها.

وأعقب الجلسة مشهداً غير مسبوق تحولت فيه قاعة المحكمة إلى «هايد بارك» إذ سمح القاضي علوان لإحدى المدعيات بالحق الشخصي بالتهجم علناً داخل القاعة، وباستخدام الميكرفون، على الخيواني وتحميله مسؤولية استشهاد زوجها.

ومعلوم أن زوجها قتل في تبادل اطلاق نار مع أحد المتهمين منتصف العام الجاري، حسب النيابة.

وقالت زوجة الشهيد إن الخيواني هو المسؤول الأول عن مقتل زوجها، وإن ما ينشره من رأي هو الذي أدى إلى مقتل آلاف آخرين.

واعتبر الخيواني ما ذكرته المرأة تهديداً مباشراً له ومن قاعة العدالة.

وسبق للمدعية ان تهجمت على الخيواني في جلسة سابقة، وتوعدته بالعقاب حتى لو برأته المحكمة، حسبما قال الخيواني لـ«النداء». ولم يتدخل القاضي محسن علوان لوضع حد للانفلات داخل القاعة. وقد اكتفى لاحقاً بالتذكير بأن الخيواني متهم وليس من حق أحد الإدانة، لكنه استدرك قائلاً بأن خطأ الجاهل والأمي محدود، لكن الخطر ينبثق من المثقف ومما يصدر عنه من آراء.

وأعتبر كلام القاضي علوان إدانة مضمرة للزميل الخيواني الذي يحاكم جراء آرائه حسب نقابة الصحفيين اليمنيين والاتحاد الدولي للصحفيين ولجنة حماية الصحفيين في نيويورك ومنظمة «مراسلون بلا حدود».

وتواجه المحكمة تشكيكاً مستمراً في شرعية إنشائها، ومدى مراعاتها شروط المحاكمة العادلة.

إلى ذلك حملت مصادر مقربة من أسرة خليل يحيى الحصاصي (18سنة)، أحد المتهمين في القضية، النيابة العامة والمحكمة المسؤولية في حال تعرض حياته للخطر. وقالت المصادر إن خليل يعاني من إلتهاب الكبد الفيروسي والربو، فضلاً عن مشاكل عصبية أخرى، قالت أنها ناجمة عن تعذيبه في البحث الجنائي.

المصادر أشارت إلى واقعة التبول اللاإرادي للمتهم في جلسة محاكمة سابقة، وعدم التفات النيابة والقاضي إلى إستغاثات إبيه خلال الجلسة.

وأضافت بأن الحصاصي لديه تقريران طبيان يؤكدان مرضه بالتهاب الكبد والربو.

يذكر أن هاشم حجر (25عاماً)، المتهم التاسع في القضية، توفي الشهر الماضي بعد تدهور حالته الصحية ورفض هيئة الاستئناف في المحكمة الافراج عنه.

وعلمت «النداء» أن لجنة التفتيش القضائي التابعة لمكتب النائب العام تلقت توجيهاً بتعجيل خطوات التحقيق في حادثة وفاة هاشم.

وأكد المحامي احمد الوادعي، رئيس هيئة الادعاء عن أسرة هاشم، أن النائب العام تفاعل مع مطالب الهيئة الرامية الى توسيع التحقيقات وتجميع كافة المعلومات والأدلة المتعلقة بحادثة وفاة هاشم. وقال الوادعي في تصريح لـ«النداء» إن الأمارات والأدلة تعزز موقف أسرة هاشم التي تدل على أن وفاته لم تكن طبيعية.

وتتهم أسرة هاشم حجر كلاً من سعيد العاقل رئيس النيابة الجزائية المتخصصة، وسعيد القطاع رئيس الشعبة الاستئنافية في المحكمة، ومطهر الشعيبي مدير السجن المركزي، وهشام الغزالي مدير إدارة مكافحة الارهاب بأمانة العاصمة بالتسبب في وفاة هاشم.

اللجنة البرلمانية

(تتمة الصفحة الأولى)

17 عسكرياً في الحبيلين متهمين بإطلاق النار على المواطنين عشية الاحتفال بذكرى ثورة 14 اكتوبر فقتل نحو أربعة منهم، قالت مصادر المعارضة إن المتهمين يحضرون على المحكمة وهم يرتدون اللباس العسكري الرسمي، وقالت ان بعض المتهمين في القضية ما زالوا طلقاء.

وفي محافظة إب أنهت اللجنة، التي وصلتها الاحد، مهمة تقصي الحقائق عن حادثة مقتل الرعوي في سجن إدارة البحث الجنائي بمساعدة من مسؤولين في اجهزة الامن إلا أنها أُستبقت بتشكيك في نزاهتها وحياديتها من مشائخ ووجهاء الحداء التي ينتمي اليها المتهمون.

وقالت مصادر محلية في المحافظة ان اثنين ممن سبق الافراج عنهم في القضية قد أُعيدوا إلى السجن، وإن النيابة استدعت مدير مباحث ذمار عبدالله السعيدي الذي يتهم باستغلال منصبه في تسهيل مهمة دخول المسلحين الى مقر البحث الجنائي وقتل الرعوي.

وكانت رسالة قد ذيلت باسم مشايخ ووجهاء الحداء قد وجهت إلى رئيس مجلس النواب طعنت في نزاهة اللجنة البرلمانية لأنها أقامت في منزل النائب خالد العنسي، ولأنها رفضت الاستماع للطرف الثاني في القضية وهم أقرباء البداي، وطالبت بتغيير اللجنة بلجنة أخرى.

الرسالة حملت بشدة على النواب: خالد العنسي، نبيل باشا، علي اللهبي واتهمتهم بالمشاركة في قتل سكرتير المحافظة محمد البداي، وطالبت برفع الحصانة عنهم وتقديمهم الى المحاكمة، كما طالبت بنقل محاكمة المتهمين إلى العاصمة بسبب ما قالت إنها الضغوط التي يمارسها أبناء إب على القضاء هناك.

وكان لقاء موسعاً لوجهاء محافظة إب عقد الأحد في عاصمة المحافظة أعلنوا خلاله رفض التحكيم القبلي، وطالبوا بتسليم الثلاثة الذين أفرج عنهم من قبل النيابة وفي مقدمتهم مدير البحث الجنائي بذمار كما. وتعهدوا أنه في حال عدم التزام السلطات بتنفيذ تلك المطالب فإنهم سيلتقون مرة اخرى لتحديد طبيعة الاجراء الذي سيتخذ للضغط على السلطة لتحقيق ذلك.

باستثناء منظمة الحزب الاشتراكي في إب، فإن بقية أحزاب المعارضة الأخرى تجنبت إعلان موقف مما حدث وكان وفقاً عدم حضور شخصيات من تجمع الاصلاح في اللقاء الموسع، ما فسر على أنه سعى من التجمع لتجنب خسارة أنصاره في مديرية الحداء.

وكانت منظمة الاشتراكي قد أصدرت بياناً قالت فيه إن الجريمة لا تعني قتل احد المواطنين بقدر ما تعني قتل كرامة وحقوق ابناء المحافظة بالكامل. ووصفتها بأنها «جريمة قتل وذبح للنظام والقانون وهيبة الدولة».

خيبة بهران

(تتمة الصفحة الأولى)

مفاجآته على نار هادئة جداً. وعندما تمكن من اكتشاف كافة خيوط اللعبة، كتب مقاله- القنبلة. لقد أثبت بالدليل القاطع، عدم أهلية شركة باورد كوربوربشن لتنفيذ مشروع عملاق كهذا.

قال إن جلال الغني، مدير الشركة التنفيذي، هو زميل دراسة بهران، وإن سجله حافل بالسوابق، حيث أدانته شركة امريكية كان يعمل لحسابها باختلاس ملايين الدولارات.

لابد أن المقال نزل على بهران كالصاعقة. وأكثر من ذلك: ألجمه تماماً.

وفي مطلق الأحوال، فمن حسن حظ الوزير أن قرار الحكومة أطاح بالاتفاقية وحدها، ولم يطح به، هو الساعي الدؤوب لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية الحافل بالمفاعلات النووية وما شابهها.

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
مدير التحرير
جلال الشرعبي
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 777799582 - 733799063

اجمل التهاني والتبريكات
للزميل العزيز
أنس سنان
بارتزاقه مولود جديدة
أسماه «كنعان»
جعله الله قرة عين لوالديه
أسرة «النداء»

أجمل التهاني والتبريكات نهديها
للاخ العزيز
محمود محمد علي الحمادي
بعقد القران وقرب الزفاف
المهنئون:
مروان القدسي، عبدالحكيم التنان، فكري القحطاني

أجمل التهاني والتبريكات
للاخ العزيز مرسل امين قايد
بالخطوبة وقرب الزفاف
صدام محمد عبدالله، عاصم عبده شرف،
وجميع الأهل والأصدقاء

اجمل التهاني والتبريكات للاخ العزيز
سام محمد بن محمد الطيار
بخطوبته وعقد قرانة
المهنئون:
عبدالله وعزي عبدالقوي الطيار وفكري وفتحي بجاش، ومعاذ منصر

تهانينا
أجمل التهاني
والتبريكات للأخ العزيز
علي محمد عمر الكردي
بزفافه على الأنسة
إبتهال أحمد مرعي
ألف مبروك وتمنياتنا لهما بحياة
زوجية هانئة
جلال الشرعبي

في المخيلة الدموية الجامعة..!

■ الى: صلاح الرعوي الفاجعة التي اخترقت سقف كل خيال

أروى عثمـــان

arwaothman@yahoo.com

من يقرأ موروث الدم في تاريخنا السياسي والاجتماعي والثقافي.. يجدنا أقواماً متعطشة جائعة، نهمة للدم واللحم تحيا بهما، وتنطفئ بانعدامهما.

ولعل ذاكرتنا الجمعية متخمة بطقوس واحتفالات فلكلورية الدم واللحم، فالتعابير الشعبية اليومية التي يراد بها التعبير عن حالة الألم، فيقال: يا جماعة اتقوا الله أنا إنسان من لحم ودم" ومنها ما يرد في معرض التهديد والوعيد: "والله لاشرب من دمك" أو "يجعل النسور تأكل لحمك" أو "يدقوا لحمك على عظامك" وحتى في تجلي العشاق بالمناجاة المعروفة يقال "أحبك موووت". وفي الذكورية المتضخمة يتجسد ذلك أن الرجل حارس للحم (النساء)، وبالنسبة لجمالية المرأة فتقاس بكمية اللحم فيقال: فلان، والله تزوج بمره (فرش وجمش) كناية على التدفئة باللحم المكتنز، وفي المائدة التقليدية اليمنية خصوصاً عند القبائل حيث يقدم اللحم على بقية المأكولات، ويستفتح الغداء به، وتقول أضراس الشهية الذكورية القبلية عن اللحمة الجيدة "ما لحمة إلا تهز الدقون". وتعج الذاكرة الفلكورية بطقوس القرابين، والأضحيات، والنذور، والزواج، والختان، والموت، والاستسقاء، وحل المنازعات (تهجير الأثوار) وذبحها على رؤوس الأشهاد، كل ذلك لا ينجز إلا في حضرة السكاكين المسنونة وانسكاب الدم وتفرق اللحم النيئ و(الحنيذ) و(المرق). من منا لا يتذكر تعويذة أمهاتنا (قحرم دمك ولحمك) أي أن تكف الأرواح الشريرة عن إيذائنا، فيحرم عليها دمنا ولحمنا. ولا ننسى في تقاليدنا ومعتقداتنا استجداء الأرواح الشريرة بكف الأذى بفدية (جدي مرقمش/ مرقمش) و(ديك منقط)... الخ. أما طقوس العذرية فمازلنا نحتفي بها رقصاً ورصاصاً ونقوداً نذروها على رقعة دم لكرنفال بدائي يطلق عليه زفة افتضاض البكارة.

هكذا يتبدى الوجدان الجمعي متخماً دماً ولحماً يحضر بقوة أيضاً في السياسي بفجاجة يستحضر الحياة البدائية المتوحشة التي توهمنا أنها قد اختفت بالتطور والتغير أو تكون قد هُذبت بالفنون، والأدب والمعيشة المدنية.. لكن في مجتمع يتنفس بداوة وقبيلة فلا ينفصل الاجتماعي عن الثقافي عن السياسي. وتصبح الحياة القبلية مركبة بالطقوس الوثنية التي تدخل ضمن النسيج القب-بدوي اليمني، فثقافة اللحم والدم والنشح إحدى مكوناتها الأساسية.

فعلى المستوى السياسي تمسرحنا بذاكرة اللحم والدم، فأهرقت الدماء البشرية والحيوانية في أيام الانتخابات على صناديق الانتخابات: دماء البشر تزهق ببساطة عند التلاعب بالأصوات، أو حضور مهرجانات التأييد والمناصرة، والحيوانية للاحتفالات بالانتصار، أو التهجير والتسوية بالحلول القبلية.

ويتزامن مع ظهور الأبطال، وتتابع فصول المسرحية نثر القصائد والملاحم المكتوبة بالدم، وتعميد العهود التي يقطعها الرعية للحاكم بالدم. وهذا ما طالعتنا به صورة لرئيس جامعة يمنية وهو من أشهر الأطباء، يقطع من لحمه لوثيقة الدم، وبالمثل فعلت دفعات من المتخرجين ذكوراً وإناثاً من جامعة صنعاء، ليقدموا للحاكم وثيقة معمدة بالدم وسط عاصفة من التصفيق البلهاوي، الملهاوي والمأساوي معاً..

أما أعياد الشباب فكل يوم يطل علينا زعيم للشباب أو مجموعة من الشباب (المصوصين دماً ولحما) وكأنهم خارجون من مجاعة مزمنة من إهراق دمهم – إذا كان ذلك دمهم فعلاً – ليرصوا معلقات عصماء وعجماء لأحرف من دم مسفوح في سبيل استدامة الزعيم القائد الى أبد الآبدين.

وكأن الشغل الشاغل لليمنيين ينحصر في اكتنازهم الدم من أجل أن ينثروه على العرائض واللوائح والقصائد، وما تبقى منه يتفرق على المشاحنات والمشاجرات اليومية في الطرقات والأسواق والمساجد.. الى الدرجة التي غدونا معها لا نجد مدنياً، ولا عسكرياً، ولا شيخاً، ولا شاعراً، ولا طبيباً، ولا أستاذاً جامعياً، ولا مثقفاً، ولا أديباً، ولا امرأة، ولا معلولا أو مسلولاً، إلا ويعبرون عن الولاء والطاعة ورص الصفوف بالدم. ستجد المشهد الدموي واللحموي مسفوكاً في مدرجات الجامعة، في ساحات وعتبات مجلس النواب، في عتبات بيوت المشائخ والرعية، في ساحة القصر الجمهوري، في أعراسنا، في مآتمنا، في عباداتنا، في السلخانة، وعند إشارة المرور... الخ.

وأنا أشاهد هذا الكرنفال العجائبي الغرائبي أقول ربما أني أغرق في أساطير ما قبل التاريخ، أو أني في حاضرة (الجمهورية الدموية اليمنية)، وليست الجمهورية اليمنية.

● الرعوي

أتساءل: ما هذه النفسية المركبة والمريضة حد الجنون والهذيان؟ ما هذه المخيلة الدموية المرعبة التي تجعل سلمنا لا يعرّف إلا بالدم، وكذلك هي حربنا، وكذلك عارنا وشرفنا يتكرس وجودهما بالدم، ومحوهما إلا بالدم، كتاباتنا بالدم ولعبنا بالدم، نحب وطننا بالدم، ونثور عليه بالدم، نعشق بالدم، ونرقص بالدم، ونموت بغائلات الدم؟

الأمس هو اليوم، الوعي واللاوعي واحد، لم نخرج بعد عن طقوس الوثنية والشامانية التي تحركنا.

في هذا السياق، تذكرت حكاية جدتي عندما حدثتنا عن امرأة لم تف بنذرها فكان عاقبتها هصر وليدها في لحظة الولادة وتفرق دمه ودمها، وكان الفاعل جني شرس يتغذى على الدم واللحم، قد يكون الغول (الجرجوف) أو (الدجرة)، الأساطير لم تقطع بعد زمنياً في مجتمعنا اليمني، مازلنا في متنها، ومازالت كائنات الموت وآلات الدمار الشائهة تعيش بيننا وتسيرنا بمنطقها.

كنا نتمنى أن تصبح الأسطورة في حياتنا معطى فكريا وحسب، أو كما يقول جورج كامبل "مفاتيح للإمكانيات الروحية في الحياة البشرية"، لا أن تكون أساطير لا تحتفل إلا بمفردات الدم والقرابين.

إذن، ما جملة الذنوب التي ارتكبناها نحن اليمنيون؟ وما هي النذور التي تثقل كواهلنا بحيث تجعلنا لا نعيش إلا بثقافة المذبح؟

...

أستسمحكم بتحوير مقولة هيرقليطس الشهيرة بـ"إن الحرب أم لكل الأمور، تصنع الآلهة والرجال والعبيد"، ونقول بأن الدم واللحم أم لكل الأمور، تصنع الآلهة والرجال والعبيد والحياة أيضا في اليمن!

فكيف تشوفووووا؟

حنايا

هدى العطاس

hudaalattas@yahoo.com

قبائل في عدن:

يذكر في السياق الساخر أن إحدى بنات عدن حضرت مجلساً نسوياً بعد الوحدة ضم ضيفات من صنعاء في عدن، وبدأ التعريف بالموجودات: هذه بنت الشيخ الفلاني، وهذه بنت الشيخ العلاني. وعندما جاء دور "العدنية" قالت: وأنا بنت الشيخ عثمان، والشيخ عثمان ليست سوى منطقة شعبية مشهورة في مدينة عدن.

إن سياق الدعابة يومئ إلى الفوارق الشاسعة في التركيبة الاجتماعية لسكان ما قبل الوحدة في الشطرين والعاصمتين تحديدا عدن /صنعاء كمدن حضرية وبيئات يفترض المدنية في تراكيبها، وتختلف شروط انتماء الفرد فيها عن البيئات الرعوية والقبلية، حيث أن الفرد في الأخيرة مجرد عضو ينتسب إلى هيكل القبيلة فيقوى بقوتها ويضعف بضعفها ويرتهن لهرمها التراتبي ومنظومة الأعراف والعادات التي تحكمها، ويقع عليه ما يقع عليها وفق شروط المجتمع البدائي الذي تنتعش فيه ثقافة القطيع ويكرس لديمومتها حفاظا على عرى القبيلة من الانفراط كما يعتقد، وفي واقع التحليل حفاظا على سلطة المشائخ ،ومصالحهم، ومن يأتون في المواقع المتقدمة من الهرم التراتبي الاجتماعي، وعدم الخروج عليها.. هكذا كان الأمر ومازال في المناطق الشمالية من خريطة الوطن...

وعود على بدء، كانت المرأة العدنية المقوسة داخل المزحة تنطلق من خلفية مغايرة في توصيف انتمائها، ففي مدينة رسخ فيها مجتمع حضري على مدى قرن من الزمان أو أكثر بمحمولات تحض على مكانة الفرد في مقابل القبيلة، وعلى دور القانون في مقابل العرف والعادات، ويتبلور قرار الفعل الاجتماعي عبر الأطر المؤسسية في مقابل احتكار القرار من قبل شيوخ القبيلة والأفراد ذوي المكانة فيها، بيئة حضرية يرتب سلم الهرم الاجتماعي فيها ويتنقل الفرد في درجاته على قاعدة قدرات الفرد وملكاته وإمكانياته العملية وعطاءاته الاجتماعية، في مقابل بيئة يرتب مكانة الفرد فيها على وشائج الدم والنسب ولا يغادر موقعه في أسفل الهرم أو أعلاه ولو خلي من القدرات والميزات والخلال أو تمتع بأعظمها،...

بهكذا بيئة اجتماعية كانت عدن قبل الوحدة، كانت التقسيمات الاجتماعية فيها شديدة الندرة أو غير ملحوظة، بين فئات المجتمع، وجاءت تدابير التوجه الاشتراكي لتؤكدها إن لم تبالغ في بعضها،... لم يكن من يسكن عدن يحفل بمرجعية النسب أو العصبية المناطقية، أو تعضيد وجوده بالانتماء الى قبيلة وتجنيد نفسه لشيخها والدفاع عن حرماتها ومصالحها.

ظلت عدن مدينة كوزموبلتانية بأفق مفتوح يجاور المختلف تحت سقف ارتهانات السوى الاجتماعي والسوية في الفرص، وظلت في حمى عن الزحف القبلي بإحالته سالفة الذكر،.. وحتى من زحفوا إليها من البادية أو الأرياف لابد مع الوقت أن يذوبوا في تضامين شخصيتها الحضرية، ربما يفسر هذا أن القاموس اللفظي للهجة العدنية لايحتفي أو يحتشد بألفاظ مثل قبيلي أو القبيَلة وتقبّيل، أو فلان شيخ ابن شيخ... وإلى آخره من دالات التكوين السلوكي القبيلي.. أذكر أنني وجيلي وربما أجيالا قبلنا لم نرَ شيخاً على الواقع أو أحداً يلتحف لباس الشيوخ وتتصدر الجنبية خاصرته، وإن حدث فمرتبطا بذاكرة فلكلورية في الصور والمناسبات أو شيوخ المساجد منزوعي الجنابي، لذا حينما شاهدنا وفدي الشطرين يوقعان على الوحدة ومن ثم في مشهد آخر يصطفان متوحدين –كما تبدى في الشاشة– لرفع علمها، أول ما شدهنا له وصدم عيوننا منظر الشيوخ وحضورهم الكثيف، منذ تلك اللحظة كانت مدينة عدن – والجنوب بشكل عام – على موعد لانديا‌ح الحضور القبلي بشامل منظومته لتقويض البنى المدنية في عدن والبنيات الحضرية القائمة التي جهدت الأنظمة السابقة في إرسائها...

حين حفل توقيع الوحدة ورفع علمها حضرت القيادات السياسية في الجنوب بالبدلة (السفاري)، وحضر وفد الشمال وقياداته السياسية ولأول مرة نرى شيوخاً يتأزرون بالجنابي ويلتحفون الشالات الصوف –في عدن– وكل ما يلزم هيئة وهيبة شيخ قبيلة.. وأستدرك أنني لست بصدد انتقاص من زي معين أو لباس يخص منطقة في اليمن عن غيرها، إنما إحالات الحضور برمزيته وقراءة دالاته على ما حدث من تداعيات بعد ذلك... وحديثنا... ممتد...

■●■

طق... طق

منى صفوان

monasafwan@hotmail.com

... حلو... القمر... حلو.....

أيوه يا حليم.. القمر كان الأسبوع الفائت في أحلى صوره، حالة وصفها الفلكيون بالاستثنائية وقالوا انه يمر بأفضل حالاته، وهي ما جعلته بدرا مكتملا لفترة اقتربت من الأسبوع كان فيها باهيا وأكبر من المعتاد.

العلماء درسوا الظاهرة دون الوصول لسبب حالته التي قد تجدها مخيلة شاعر فرصة للوشاية به ووصفه عاشقاً.

ولكن ما مر به القمر في حالة كانت ذروتها الخميس الماضي، أخرجته من أدوار السنيد التي أسندت له طوال سنين في الأفلام والأغاني العربية الرومانسية، قام فيها فقط بدور المرسال بين الأحبة، وكصديق لعاشق يشتكي له الهجران، وهي صورته النمطية التي اعتدنا عليها وعشنا بها متصورين انه دائما اقرب إلينا.

هذه المرة كان القمر يجسد دور البطولة المطلقة.. ومنفرداً.. فقط من شاهدوه وقعوا في حبه هو.. وهو لم يعر أحداً اهتماما.

وكان رغم قربه الفلكي إلا انه بدا أبعد من كل مرة عما يدور في الأرض، فإن كانت ساعة ليلية متأخرة، فالطريق السريع لايزال مكتظاً على آخره في مدينة لا ترتاح من الزحمة، والباعة الصغار في الجولات لم يغادروا بعد لبيوتهم. كان المنظر على الأرض شاحبا، فيه الكثير من الفقر والعوز والألم والبؤس، رغم نور قوي يأتي من السماء.

ولكن ما كان في السماء كان منفصلا تماما عما في الأرض...

وكأنه همس: ما للقمر.. للقمر... وما في الأرض.. لكم..

سلام.....

البقاء لله

نتقدم بخالص العزاء وعظيم المواساة إلى الأستاذ القدير

د/ محمد عبدالملك المتوكل

في وفاة «شقيقته»

تغمد الله الفقيدة بواسع الرحمة وألهم أهلها

وذويها الصبروالسلوان «إنا لله وإنا إليه راجعون»

الأسيفون:

علي سيف حسن، نبيل الصوفي، عبدالكريم الخيواني،

نبيل الوزير، محمد الغباري، محمدالمقالح، سامي غالب،

حافظ البكاري، وأسرة «النداء»

عزاء ومواساة

خالص العزاء والمواساة للزميل العزيز

وليد مانع دماج

بوفاة المغفور له بإذن الله تعالى «خاله»

راجين المولى عز وجل

أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته

ومغفرته ويسكنه فسيح جناته

ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

أسرة «النداء»

تدور رحى الحرب في صعدة، فتزداد شراهة السجون للأطفال..

صغار يروون حكايات كبيرة

في حرب صعدة الاخيرة أضيف الأطفال الى قائمة المأكولات الشهية للسجون.
الواضح أنه عندما تدور رحى الحرب، تزداد السجون شراهة وشبقاً.
في 5/1 2007 طاف النائب احمد سيف حاشد عدداً من سجون المحافظات، ضمن نزول نفذته لجنة الحريات وحقوق الانسان بمجلس النواب.
وعندما قفل عائداً، كانت جعبته مكتظة بشكاوى أطفال زُج بهم في السجن على ذمة حرب صعدة. إنهم في أعمار لا تؤهلهم لإدراك فداحة ما يقترف بحقهم.
وإذ أعد تقريراً مطولاً، فقد أزاح الستار في جانب منه، عن مجموعة أطفال في أعمار لا تتعدى الـ15 عاماً، يرزحون تحت وطأة السجن. لقد تركهم يتحدثون عن انفسهم دونما تدخل.
تالياً عينة منتقاة من التقرير، كما أوردها النائب حاشد، تفصح بجلاء عن فظاعة ما يحدث من انتهاك لحقوق الانسان، وللقانون والدستور:

1 - نبيل محمد صالح 12 سنة

قال لي العسكر إن الفندم يقول لك بلغ (أخوك) الصغير يجي وجينا وجلسونا في المعسكر مدة أسبوعين.. جلسونا هناك لمدة أسبوعين.. جلسونا في بدروم.. قلت للعسكري ابن عمي يشتي يموت قال لي: يموت عادي.. بعدها نقلوني للأمن السياسي في الحديدة جلسنا فيه اثنا عشر يوم.. الآن لنا محبوسين ثلاثة أشهر.. تعرضنا للضرب من قبل الضباط والعسكر.. ضربونا بالعصي وكنا مقيدين وهم يضربونا ويبطحونا على وجوهنا.

2 - حسين علي صالح الكعيت 13 سنة

أنا عمري 13 سنة.. لي مسجون حوالي ثلاثة أشهر.. جلست بعبس حوالي أسبوعين وفي الأمن السياسي أسبوعين.. تعرضنا للضرب ونحن مقيدين.. الضرب كان أول ما أوصلونا قبل التحقيق معنا.. أنا شاهدت قاسم الجحف والدم يسيل من رأسه وهو مغمى عليه.. بعضنا عرونا وخلسوا ثيابنا.

3 - ماجد يحيى أحمد الدوبي 12 سنة

أنا عمري 12 سنة أجو لي للمدرسة- مدرسة السلام- في فوط.. وقالوا لي جاوب القائد.. أخذونا للقائد والقائد حولنا لسجن الخميس وجلسنا شهرين في الخميس وبعدها أخذونا للأمن السياسي.. وفي الأمن السياسي شمسونا وجوعونا وعطشونا ودخلونا زنازين.. في جسمي كان يوجد حبوب أصبت بها في السجن ولا رضوا يدوا لنا علاج.

4 - عبدالخالق مفرح خرصان 11 سنة

أنا عمري 11 سنة.. أخذوني من مدرسة التقوى في فوط.. قالوا لنا العسكر جاوبوا القائد وسوف تعودون الى أهلكم.. ودونا الى سجن خميس مران.. جلسنا شهرين ثم نقلونا الى الأمن السياسي وقعدنا فيه شهر.. هناك شمسونا وحندونا ساعة وبعدها دخلونا السجن والسجن كان مزحوم كثير.. مننا فيه 84 فرد وهو لا يتسع لأربعين نفر.. الزنازين في الأمن السياسي مترين في مترين.. حولنا للسجن المركزي في الحديدة البارح.

5 - صلاح أحمد صلاح عفارة 12 سنة

أنا عمري 12 سنة ولي محبوس حوالي ثلاثة أشهر.. أخذونا من مدرسة الشهيد غثاية في خميس مران.. قالوا لنا جاوبوا قائد الشرطة وبترجعوا الى أهلكم وبعدها سجنونا في بدروم في خميس مران.. جلسنا هناك شهرين وبعدها أرسلونا الى الأمن السياسي- الدفعة الثاني- وفي الأمن السياسي شمسونا وقعدنا أربعة أيام قاعدين على البلاط وبعدها أعطونا فراش وقفلوا علينا بالزنازين مدة شهر، وبعدها حولونا الى السجن المركزي.

6 - محمد يحيى صالح الكعيت 14 سنة

أنا من مران عمري 14 سنة مسكوناً وقالوا لا احتياطات أمنية.. لي مسجون ثلاثة أشهر.. أخذوني من البيت وقالوا جاوب الفندم.. نقلوني الى عبس وقال لنا واحد من معسكر عبس يحمل طير ونجمة يريد من أخبار صحيحة وإلا بايقتلونا- نحن أربعة صغار- بعداها نفونا للأمن السياسي يدي وبعدها ربطوها وأعادوها.. ودخلونا فيه وضربونا ضرب عنيف بالأمن السياسي وكسروا الامن السياسي في زنازين ما فيها هواء ولا خلونا نريق الماء في الحمام.

7 - يحيى محمد قاسم جحاف 14 سنة

أنا عمري 14 سنة أخذوني من البيت.. قالوا نوصل عند القائد وسجنونا في الجميمة.. جلسنا تسع أيام منها يومين جلسنا بدون أكل أو شرب وكنا تسعة أنفار وبعدها نقلونا الى الخميس، وفي الخميس ضربونا العسكر بالبنادق والركض وأهانونا وأساوا الى أهلنا وقالوا لنا عساكر القائد سنأخذكم الى الحديدة وووو(.....) وبعدها نقلونا الى الأمن السياسي.. لنا للآن محبوسين شهرين ونصف.

8 - عبدالرحيم وعيل عبدالله 14 سنة

أنا عمري 14 سنة أخذونا من الطريق وأنا سارح المدرسة- مدرسة التضامن في المجازين- قالوا جاوبوا القائد لمدة ساعتين وبترجعوا المدرسة، وبعدها أخذونا الى سجن الخميس وقعدنا فيه شهر في بدرومات وما كانوا يفتحوا لنا إلا يوم ثاني ومنعونا من الصلاة.. مباحث الشرطة قال إدي الصدق وأنا بروحك وأعطيت الحقيقة ونقلونا الى عبس وبعدها الى الأمن السياسي.. أنا الآن مسجون مع أبي وعمي وأخي وعندنا أسرة كبيرة ولا يوجد من يعيلها.. الآن لي مسجون ثلاثة أشهر وجرى لي في الامن السياسي ما جرى لأصحابي.

9 - زكريا حسن أحمد 14 سنة

أنا عمري 14 سنة وحبسوني في الخميس مدة سبع أيام ونقلوني بعدها الى الأمن السياسي.. توجد بي إصابة في الرجل رماني أحد العسكر.. الآن أنا وأبي وثلاثة من أعمامي مساجين ولا يوجد من يعول أسرنا.

10 - حميد عبدالله جار الله 14 سنة

أنا عمري 14 سنة.. أخذوني من البيت في مران.. نزلوا عسكر وقالوا لي جاوب قائد الشرطة وبا ترجع.. طلعنا لا عنده وقال دخلوهم الزنزانة.. جلست هناك عشرين يوم وبعدها نقلونا الى الأمن السياسي وجرى لي ما جرى لأصحابي.

11 - صالح مهدي سالم

أنا من نوار.. عمري ستين سنة.. استدعانا القائد وحضرنا ودخلونا الحبس شهر ونصف وقاموا بتفجير بيوتنا وأخذ أغنامنا وأنا بالحبس وأهلي للآن مشردين وأنا صدروني الى الأمن السياسي.. وهناك ماجرى لأصحابنا جرى علينا.

12 - فضل محمد قاسم الدوبي

مختل عقليا- مجنون- لم يحل الى المصحة.. محبوس دون جريمة أو تهمة.
ملكي محمد يوسف عمرها 24 عاماً محبوسة من شهر دون تهمة أو أمر حبس أو قبض من نيابة.. وشكت إنها لم تجد في السجن بطانية أو فراش وقالت إنها تعاني من الجوع الشديد في السجن وأنها لم تغتسل من شهر وأضافت أنها مقطوعة من شجرة ولا يوجد أحد يسأل عنها في السجن.

تعقيب على العلائي

الجامع الكبير لم يكن يوماً على الضد من جامع الجند

أولاً أحب أن أحيي صحيفة «النداء»، وأخص الاستاذ القدير سامي غالب الذي بلور وظائف جديدة لمفهوم الصحافة أعني بذلك أن هذه الصحيفة أدهشت الجميع بتجاوزها للمفهوم التقليدي لمهنة الصحافة التي تعتبر مهمتها تنتهي عند نشر التحليلات والتحقيقات ونقل الوقائع، إلى المساهمة في النزول الميداني لرفع المظالم ومساعدة ذوي الحظ العاثر، كما هو الشأن مع قضايا المعسرين في السجون. لقد كانت «النداء» اكثر من أب، أو أم، أو أخ لهؤلاء وقدمت ما عجز عن تقديمه الكثيرون ولا أخفي أخي سامي غالب كم نغبطه على الدعوات الحارة والحميمية التي تنطق بها ألسنة امهات وأباء وزوجات وأبناء من تم الافراج عنهم بجهود الصحيفة وطاقمها.

إلى هنا وأعود إلى الاخ محمد العلائي، الذي لا أخفي أعجابي بإسلوبه وطريقة مقاربته لشتى القضايا، لكنني صدمت من موضوعه الأخير الموسوم بـ«الرئيس يدلل جامع الجند نكاية بالجامع الكبير»، والسبب في ذلك أنني كزيدي وواحد من أبناء الجامع الكبير بصنعاء وجدت رائحة التحريض تفوح من ثنايا السطور والعبارات وإن كانت بطريقة أكثر عمقاً وتمويهاً من أن يدركها القارئ العادي.. مع أنني أوافق «العلائي» في المضمون العام والعناوين العريضة لمقاله، لكن أن يكون الرئيس يدلل جامع الجند نكاية بالجامع الكبير فأنا أختلف مع الكاتب بشكل جذري، أولاً لأن الجامع الكبير لم يكن يحتظن صلوات عيدي الفطر والأضحى بل كانت تبث من الجبانة المخصصة في واحده من هضاب الأمانة، بينما تفرد الجامع الكبير بنقل وقائع صلاة الجمعة من ساحته المباركة اسبوعياً، ولايزال هذا شأنه الى اليوم فبالله عليك أيهما أكثر دلالا(بحسب تعبيرك) الجند الذي نعتز به هو الآخر ونكبر ونبارك اهتمام الاخ الرئيس به مع أن المناسبة التي تنقل فضائياً منه لا تتجاوز المرة أو الاثنتين في العام، مقابل النقل المباشر لوقائع صلاة الجمعة وخطبتيها من الجامع الكبير اسبوعياً، فضلاً عن أن إذاعة صنعاء تنقل الأذان اليومي لصلوات الفجر والظهر والمغرب من الجامع الكبير، أما في شهر رمضان من كل عام فيصبح شأن الجامع الكبير ودوره محورياص خاصة في مدينة صنعاء وضواحيها..

أعود فأقول إن هذه المكانة للجامع الكبير ليست لأن الرئيس يدلله نكاية بآخرين أو غير ذلك من مثل هذا الكلام بل لأن الجامع الكبير هو قلب اليمن النابض والرئيس معروف بالاهتمام بتاريخ اليمن وحضارتها، أكانت في تريم أو الجند أو صنعاء أو غيرها.

أما أن الجامع الكبير تحول الى مطرح لرجال «البوليس» فشيء مقارب للحقيقة، وعن كونه خصماً سياسياً للحاكم، فلا أظن الرئيس ولا الجامع الكبير يرضى لنفسه بمثل هذا التموضع مقابل الآخر.. وإن كنت لا أستطيع نفي وجود سوء فهم وريبة، كانت احداث صعدة قد أثارتها والخطورة من تفاقم الهواجس المبنية على المبالغة والفوبيا التي تسكن بعض القناعات إلى مراحل اكثر قتامة مما عليه الحال اليوم.

بين الجند والجامع الكبير ليس ثمة إصطفافات مذهبية، كما قرأت. واهتمام الاخ الرئيس بالجند غير مستغرب كما أنه واحد من دواعي الارتياح الشعبي لما يمثله الجند من رمزية لدى كل اليمنيين بمختلف ألوانهم المذهبية، أما أن الرئيس زيدي بحكم «المكان» فنعم وليس مطلوب منه الامتثال لتعاليم أي مذهب قدرما هو مطالب بأن يكون أباً وراعياً كل الشرائح والمذاهب في اليمن. وعن تنامي شعور الضحية في أعماق النخبة الزيدية فشيئ ملموس وأكثر من ذلك لدى القاعدة ومن الخطأ والتجني قول العلائي:«ان منظري الزيدية يحرصون على بث الحس بالاضطهاد في النفوس لخلق حالة من الاستنفار والتربص». وذلك لأن الاضطهاد والمعاناة لم تعد تحتاج إلى منظرين لإعادة بعثها وماذا يمكن لأكثر من أربعة حروب خاضتها السلطة في صعدة أن تنتج غير الفتن والفتك والدمار والمظلومية والاضطهاد، الذي طالت شظاياه الزيود في مختلف المحافظات. إن المشكلة ليست في قوافل زيدية متأججة تصبو الى إرث سياسي وفكري ضخم، ولكنها تكمن في غياب المعنى الحقيقي للديمقراطية والتعددية التي تتيح للجميع أن يكونوا «هم» ويعبروا عن أنفسهم ويمارسوا قناعاتهم بما لا يتعارض مع القانون والنظام وبما يقره الدستور ومبادئ المواطنة المتساوية. وما يزيد من معاناة أبناء المذهب الزيدي في الفترة الأخيرة وجود مستفيدين من إذكاء الفتنة ونفخ نيرانها يعملون على إختطاف الرئيس لتبني أجندتهم ويصورون له أبناء المذهب الزيدي خطراً يهدد حكمه ويتوثب للإنقضاض عليه، والواقع عكس ذلك تماماً لولا أن حماقات السلطة وضحايا مخبريها الذي لا يجدون العدل والانصاف هي التي تؤجج حالة التربص بين الزيود والرئيس وكأن هناك لعبة تهدف الى ضرب الزيدية «المكانية» بالزيدية الدينية والعكس.

في كثير من المناطق التي هي عرضة للاستهداف وحملات القهر (السلفية) أستطيع موافقة العلائي بأن الكيل بدأ يطفح نوعاً ما، وأن العمل لاجتياز حالة الوهن أصبحت هاجس الجميع لانها تغري بهم الآخرين فيتمادون في ظلمهم واضطهادهم ومصادرة حقوقهم وحرياتهم وحتى مساجدهم.. ومنعهم من اقامة الصلاة وفق مذهبهم.

لقد بلغ الكاتب قمة التحريض ضد طلبة العلم ومدرسيهم وعلمائهم في مختلف المحافظات حينما أشار الى أن هناك إيعازاً بحتمية المواجهة تحت ما أسماها «ذريعة الدفاع عن النفس». وليت الكاتب يعلم أن لمداد الاقلام أحياناً ضحايا يفوقون زخات الرصاص من الاسلحة النارية، إذ غالباً ما تودي بالكثير من الأبرياء إلى غياهب السجون، وتختطف أرواح آخرين لاستنفارها السلطات في مواجهة استباقية لما يمكن ان يكون خصماً محتملاً، كما تشي السطور الأخيرة للعلائي.

والسؤال الأخير عن المغزى الحقيقي الذي جعل العلائي يغض الطرف عن الدلال الذي توليه السلطة للتيار السلفي مقابل الزيدية والشافعية والصوفية والاسماعيلية وحتى مقابل الاحزاب السياسية والصحافيين ويحرف بوصلة التضاد الى جامع الجند بما يمثله من رمزية غير خافية. مع أن الجميع يعلم أن لا الصوفيين ولا الشوافع هم من يلتحقون بجبهات القتال في قرى ومديريات صعدة، كما ليس أبناء هذه المدرسة العريقة هم من ينطلقون للاستيلاء على المساجد والمدارس الشرعية التي تضم اشخاصاً محسوبين على المذهب الزيدي.

مصطفى جابر

● أمام دار الرئاسة

● أمام مكتب النائب العام

شيخ من مأرب يتهم الشرطة العسكرية باغتصاب أرضه، والعميد الركن مجلي مجيديع يقول ان تدخل أفراده اضطراري لحماية أرض الجامعة..

ملف ينبض شراً

■ محمد العلائي

من بين كل الملفات الشائكة في البلد، يحتل ملف الأراضي الصدارة،على الدوام. إنه الملف الأشد تعقيداً والأكثر إذكاء للنزاعات المشفوعة، عادة بالدم. بالأحرى، هو التكثيف المؤسف للدولة الواهنة، دولة الغلبة.

أسوأ ما في الأمر أن هذا الملف المضطرم أفرز، في الآونة الأخيرة، علاوة على كل شيء، أزمة سياسية عاصفة.

فمن عدن، إذاً، بدأت تلوح نذر الكارثة. وبالموازاة لا تكف حروب الأراضي عن الإندلاع في صنعاء بين هنيهة وأخرى. لكأن مبدأ «الأرض مقابل السلام» هو الحل الأمثل لإخماد الحرائق التي تقوض السلم المدني.

محمد علي مرعي فقير، شيخ قبلي من مأرب. في 2002 اشترى أرضاً في صنعاء «شمال سور كلية الطب في مذبح».

يمتلك محمد ثبوتيات تمليك معمدة من السجل العقاري، ومن وزارة العدل، لكنه الآن يقف في مواجهة مؤسستين حكوميتين: الأولى عسكرية والثانية تعليمية (جامعة صنعاء).

معلوم أنه لا يقع على عاتق الشرطة العسكرية فض نزاعات الأراضي أو حمايتها. لهذا كان تدخلها مثار تساؤل وشك. مساء الاثنين أماط العميد الركن مجلي مجيديع، قائد الشرطة العسكرية، في اتصال مع «النداء»، اللثام عن قانونية إقحام وحداته في القضية.

يقول مجلي متباهياً: «كان فيه ناس عسكريين يستولوا على الأراضي، فأوكلت لنا مهمة حماية أراضي مؤسسات الدولة».

جامعة صنعاء تزعم أن الأرض امتداد لسور كلية الطب. لهذا تسعى بدأب لضم القطعة الى حضيرتها.

وعلى الرغم من كل شيء، يتشبث الشيخ محمد بحقه في الأرض. قبيل رمضان الفائت، ببضعة أيام، استولت وحدات من الشرطة على المساحة تلك «بقوة السلاح»، حسب إفادة الرجل «للنداء».

يقول: «قمنا بإبلاغ الجهات الأمنية، واطلعوا على القضية، وأثبتوا وقوع الاعتداء، وبدورهم أحالوا الموضوع إلى النيابة». من الجيد أن يبدي القبيلي الذي داخله قدر من التماسك، وهذه نقطة تحسب له في نهاية الأمر، فالقبائل قلما يفعلون ذلك.

في 27 من الجاري وجه وكيل نيابة غرب الأمانة مذكرة تكليف الى مدير أمن منطقة معين، بعد شكوى تقدم بها الشيخ «يفيد أن الأرض تخصه، وطلب منع أي استحداثات تفادياً لحصول فتن بين الطرفين»، طبقاً لنص المذكرة.

وتضيف مذكرة وكيل النيابة «نكلفكم شخصياً بالتحري من جدية الشكوى والاطلاع على وثائق الطرفين ومنع أي استحداثات في الأرض محل الدعوى ريثما يتم الفصل في القضية من قبل المحكمة وتوجيه الطرفين باللجوء الى النيابة لما فيه الصالح العام».

مدير أمن معين امتثل لأوامر النيابة، وكلف مدير قسم مذبح بالنزول مع أفراده الى الأرض لكن الشرطة العسكرية رفضت التفاهم معهم، وفقاً لنص الشكوى التي رفعها محمد الى النائب العام، صباح الاثنين.

القول أن أفراد القبائل لا يقبلون الضيم، لا مراء فيه، فعندما يتملك القبيلي شعور بالظلم، تغدو القوة هي الخيار الأكثر جهوزية مما عداها، بيد أن محمد- خلافاً للمعهود- اختار صيغة حديثة للإعراب عن احتجاجه: الاعتصام السلمي أمام مكتب النائب العام.

كانت الساعة 11 من صباح الاثنين، حينما تجمع عشرات الأشخاص بمعية الشيخ محمد مرعي أمام بوابة مكتب النائب العام. رفعوا اللافتات وجلسوا واجمين.

«لكي أتفادى المشاكل وسفك الدماء قمنا باعتصام أمام مكتب النائب العام، ونظراً لغيابه، أطلع الأخ المحامي العام الاول على الموضوع وحوله إلى وكيل النيابة المختصة»، يقول محمد وصبره لم ينفد بعد.

انتهى الاعتصام دون ان يتمكن الرجل من استخراج أمر يوقف البناء على أرضه، والجاري على قدم وساق، وبتغطية مباشرة من أفراد الشرطة العسكرية.

يواصل محمد حديثه «اضطررت (في نفس اليوم) الى الاعتصام امام دار الرئاسة، ومن هناك قيل لنا ان الرئيس تواصل مع وزارة الداخلية وعلينا أن نذهب الى وزارة الداخلية».

عاد من الداخلية خالي الوفاض. حتى مغرب الاثنين والنتيجة صفر. «ذهبنا لكي نمنعهم لكن بادروا بإطلاق النار علينا»، اضاف بصوت غاضب.

قائد الشرطة العسكرية قال لـ«النداء» تعليقاً على الموضوع: «احنا مسؤولين عن أراضي الجامعة، وقبل فترة قاموا فتحوا شارع، الجماعة يشتوا يشلوا الأرض التي داخل السور.. هم متخلفين.. الأرض أرض الجامعة، فإذا بينهم وبين الجامعة شيء فيتفاهموا معها».

لكن يبدو أن محمد لم يترك باباً إلا وطرقه للحيلولة دون فقدان أرضه: «رحت الى رئيس الجامعة الدكتور خالد طميم، وتكلمت معه وقال لي امام ما يقارب50 رجال: أنا لا ناقة لي فيها ولا جمل، أنا بريء من ذلك».

العميد مجلي، هو الآخر، يؤكد انه لا ناقة له في القضية ولا جمل. وان الشرطة فقط مهمتها حماية الأرض «وحل القضية من شأن الجامعة». وزاد: «اتصلت برئيس الجامعة وقال لي: «مش من حقي ولا من حقك هذه الأرض، هذه ملك لأجيالنا».

وانتقد لجوء الشيخ محمد مرعي فقير الى الاعتصام: «احياناً نستغل الديمقراطية ونظاهر، ونقلب الحقائق.. مشكلتهم بيت الفقير انهم حق مشاكل أراضي.. هم من اصحابنا (من مأرب)».

ولدى سؤاله عن إمكانية فض النزاع بتعويض عادل للشيخ محمد، أجاب العميد مجلي: «هناك مادة في القانون تنص على أنه من حق الدولة أخذ أي قطعة أرض ترى فيها مصلحة لها مقابل تعويض عادل، فإذا كان مع الفقير حق يجب أن يعوض، لا نجلس نكون نماطل الناس، لأني لست مع اسلوب الجامعة في المماطلة».

وتابع: «إن كانت الجامعة لم تعوضه، نحن معه حتى يعوض، وحسب علمي أن المالية وافقت على التعويض، لكن هؤلاء الناس يرفعوا الأسعار.. هم نصابين أراضي».

مع صدور هذا العدد، من المرجح أن تكون الأجواء بين الطرفين في أوج تفاقمها، سيما وأن الطرفين قد تبادلا بشكل طفيف إطلاق النار مساء الاثنين. الامر الذي يعني ضرورة إعادة الأمور الى نصابها، أي عودة القضية الى النيابة، ووقف الاستحداثات حتى لا يستفحل النزاع، ويتحول الى اشتباك مسلح، يُزهق الأرواح.

«نحن سنكتفي بالدفاع عن النفس..»، قال قائد الشرطة العسكرية ساعة سألناه عن التوتر الذي ينذر بمواجهة لا تحمد عقباها.

لا بد أن على وحدات الشرطة العسكرية، قبل أي شيء، ضبط النفس، حقناً للدماء. وطالما الرجل يستخدم اساليب سلمية للدفاع عن حقه فهذا أدعى لأن تكون (المؤسسة الأمنية العريقة) أكثر حرصاً وامتثالاً للقضاء.

مذكرات متقشفة خليقة برجل من أهل القمة

صدرت مؤخراً مذكرات الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر وبعنوان «قضايا ومواقف»، وفيه يعرض لمراحل مختلفة من حياته، مبرزاً أدواره في المعارضة والحكم، ومواقفه خلال الأزمات الكبرى التي عاشها اليمن منذ عقد الستينات.

بلغة متقشفة تصدر عن رجل وضع نفسه دوماً في مقام الأب المترفع عن الخوض في الصغائر، يمرصاحب المذكرات بوقار يليق بشيخ قبيلة حاشد، مرور الكرام على أبرز وقائع النصف الثاني من القرن العشرين. وإذ يتقشف يتخفف من غلواء الصراعات التي كان على الدوام طرفاً أصيلاً فيها، حتى يكاد القارئ يحسب الراوي مجرد شاهد عيان خلواً من أية تحيزات تجاه أي من أطراف الصراع وليس ذاك الشيخ الجامح في نزوعه إلى السلطة والسيطرة كما يظهر في مرويات مجايليه ومناوئيه، على اختلاف مذاهبهم.

على أن صاحب المذكرات يعلم أن شهادته لا تلبي توقعات القراء من رجل بسط ظله على الحياة السياسية، وما يزال، منذ عقود، فقد استبق قارئيه فيما يشبه الاعتذار، مصدِّراً كتابه بتوضيح مفاده أنه لم يكن مثل غيره مهتماً بكتابة يوميات أو منصرفاً إلى توثيق الأحداث، قبل أن يستطرد قائلاً: أنا شخصياً لم يكن عندي الهواية (بالتوثيق والتسجيل اليومي أو الشهري أو السنوي) والاهتمام، وأنا منذ عرفت حياتي (منغمساً) في أعمال ومشاغل، خاصة أو عامة، صغيرة أو كبيرة.

سبق للشيخ عبدالله أن أظهر هذا العذر في سياق تعليقه على مذكرات الشيخ سنان أبو لحوم الزاخرة بالوثائق والمراسلات، وبخاصة تلك المتصلة بنشاط الشيخ الأحمر في عقدي الستينات والسبعينات، إذ أشار إلى انغماسه في الدفاع عن النظام الجمهوري فيما غيره منهمك في تجميع الأوراق.

لا أسرار خطيرة تتكشف من المذكرات، لا نقضاً صريحاً لروايات سابقة، لا أبعاد جديدة تظهرها في شخصية الشيخ. عدا هذا، فإنه يتفانى في تظهير صورته النمطية لدى الرأي العام كشخصية محافظة انحازت على الدوام إلى البنية الاجتماعية التي طلعت منها، وقاتلت بضراوة من أجل منظومة قيمية أرادت تعميمها وطنياً.

وفي المذكرات يزهو الشيخ بقبيلة حاشد عند كل منعرج، ويتغنى بأجداده، وينوِّه بانحياز مشائخها وتجارها وأهليها إلى الثورة والجمهورية، مبدياً امتنانه لهم لوقوفهم معه في أوقات الشدة في سنوات معارضته للرئيسين السلال والحمدي.

في تقشفة يعمِّد الشيخ الأحمر الروايات المتواترة عن أدواره ومواقفه في المحطات الفاصلة، كما في أحداث أغسطس 1968، حيث الصراع جرى، طبق تصنيفه، بين فسطاطين: الجمهوريين بقيادة العمري واليساريين بقيادة عبدالرقيب عبدالوهاب.

إذ لا يجد نفسه بعد 40 سنة ملزماً باعتماد التصنيف الأدنى إلى الإجرائية البحثية لطرفي الصراع: الجمهوريين المحافظين والجمهوريين الراديكاليين.

على أن أحداث أغسطس بما هي لحظة انجراح وطني ممتد لقوى سياسية واجتماعية أخذت طابعاً مناطقياً ومذهبياً يعرض عنه صاحب المذكرات.

وبالمثل يسكت عن تفاصيل معارضته للرئيس الحمدي الذي شكل خطراً وجودياً على البنية التي تصدى الشيخ للدفاع عن مضاربها وقيمها عند كل منازلة داخل الصف الجمهوري، ولاحقاً داخل الصف الوحدوي (الشمال والجنوب).

بيد أنه يسجل إدانته الصريحة للجريمة الشنعاء التي أودت بحياة الحمدي.

وبشأن اغتيال محمد محمود الزبيري، لا يتفذلك الشيخ الأحمر كما يفعل عديدون من مشايعي الزبيري، إذ يقطع بأن الجريمة من تخطيط وتنفيذ الملكيين.

وفيما يخص انتقال السلطة بعيد اغتيال الرئيس الغشمي، يثبِّت الشيخ الرواية المتواترة عن معارضته ترشيح المقدم علي عبدالله صالح للرئاسة، واضطراره لاحقاً إلى القبول بها تحت إلحاح القيادة السعودية المتحمسة للضابط الذي كسب الجيش إلى صفه.وقد أستدعي الشيخ الى جدة لإثنائه عن موقفه. وأرسلت الرياض لاحقاً مبعوثين إليه وإلى غيره من المشائخ لإقناعهم «حتى تمت الأمور»!

مهما يكُن، فإن الشيخ لم يلبث أن تحالف مع الرئيس الجديد في مواجهة القوى اليسارية والناصريين. وهو أسهب في إبراز إسهاماته وإسهام حلفائه الاسلاميين في تأمين نظام الرئيس علي عبدالله صالح في أحلك الظروف. وفي هذه الحقبة تتداخل شهادته برواية الاخوان المسلمين، وتالياً التجمع اليمني للإصلاح، لجذور التحالف الاستراتيجي الذي جمع اسلاميين اليمن بالرئيس صالح، ومحصولاته، فيما يشبه المن.

وعلى الجملة فإن مذكرات الشيخ الأحمر على تقشف صاحبها وشحة الأسرار فيها جديرة بالقراءة، ومدعاة لعرض أشمل وأنفذ لفصولها.

■ سامي غالب

عارضت تولي صالح الرئاسة فاستدعاني السعوديون إلى جدة

الشيخ عبدالله الأحمر: الحمدي أحل الناصريين بدلاً عن البعثيين في مؤسسات الدولة فأغضب الرياض

بعد أن قدم القاضي الارياني استقالته من رئاسة المجلس الجمهوري، وقدمت استقالتي وأنا في خمر، تم تكوين مجلس القيادة، وأعلنت الأحكام العرفية وتجمد مجلس الشوري وتعطل الدستور. وعلى أساس أن هذه الحالة مؤقتة لمدة ستة أشهر ويعود الحكم المدني ومجلس الشورى والعمل بالدستور ويختار مجلس جمهوري كما اتفقنا على ذلك قبل الانقلاب مع إبراهيم الحمدي والضباط وسنان أبو لحوم ومن حضر معنا.

كان تجميد مجلس الشورى وتعليق الدستور خطوات لاحقة اتخذها إبراهيم الحمدي من مجلس القيادة ولم نتفق عليها ولا جرى أي حوار بيننا بشأنها لكن الحمدي استند على الاستقالة واتخذ هذا الموقف على أساس أنه ما دام رئيس مجلس الشوري قد قدم استقالته وقد أعلنت حالة طوارئ ونحن في فترة انتقالية فإن حالة الطوارئ تستدعي هذه الإجراءات.

بدأ الرئيس الحمدي يختلف مع مجاهد أبو شوارب وبيت أبو لحوم. وجاءوا لي وأنا في صنعاء وكانوا لا يزالون أقويا وأعضاء في مجلس القيادة وقادة في الوحدات العسكرية يحاولون استقطابي إلى صفهم للتخلص من إبراهيم الحمدي قلت لهم: أنتم أقنعتمونا به وبالحركة والآن تريدون أن تتخلصوا من إبراهيم الحمدي من أجل يصفى الجو للبعث، لا لست معكم في هذا. وحاولوا معي مرات كثيرة ورفضت. وتصاعد خلافهم مع إبراهيم الحمدي وبدأ يضايقهم من مناصبهم من مجلس القيادة ومن الوحدات العسكرية التي كانوا فيها، والتي تمكن من خلخلتها وكسب ضباطها حتى إن علي أبو لحوم ما شعر إلا والضباط كلهم ضده ومنعوه من دخول الوحدة العسكرية في العرضي.

وعندما أعلن بيان بتغيير بيت أبو لحوم من قيادة الجيش يوم 27 إبريل 1975م، عارضت ذلك. وهذا اليوم أصبح اسمه يوم الجيش، الذي سماه الحمدي، واعتبر عيدا يحتفل به كل عام، وحينما جاءت لي الأخبار وأنا في مجلس الشورى قمت من القاعة إلى مكتبي واتصلت بالحمدي تلفونياً وجرت بيني وبينه مشادة قوية. وبعدها أقصى العميد/ مجاهد أبو شوارب من منصبه القيادي العسكري وكان في الصين وعاد من الصين ونزل في مطار جدة، ثم اتجه براً إلى حجة مركز المحافظة حيث كان أيضاً محافظاً لها، وقام بترتيب الأمور في حجة ثم اتجه الى خمر. واشتد الخلاف مع إبراهيم، ولم أعد أطمئن له وتذكرت ما كان يبلغني به مجاهد وبيت أبو لحوم من قبل أنهم اكتشفوا أن هذا الرجل خطير،

● الرئيس ابراهيم الحمدي وإلى جواره الشيخ عبدالله الأحمر 1975

فخرجت إلى خمر بعد خروج مجاهد بحوالي شهرين تقريبا أو أقل.

آلية المعارضة للحمدي وفشل الوساطات الداخلية والخارجية

عندما خرجت الى خمر بدأ مسار المعارضة يأخذ موقفاً قوياً حيث استقطبنا القبائل وقليلاً من العسكر فكانت المناطق من بعد ريدة إلى صعدة معنا. أما حجه فحصل من أهلها مقاومة لكنهم سرعان ما تخاذلوا وخذلوا مجاهد الذي كان يستند إليهم وقدم لهم الخدمات.

وفي هذه الأثناء قام بعض الأشخاص بوساطات لحل الخلاف وأكثر من قام بهذا الدور القاضي/ عبدالله الحجري. لكنها كانت وساطات استسلامية ونصائح ليس فيها شيء مقابل شيء. وكانت لنا شروط وفي مقدمتها إعادة الحياة الدستورية والحكم المدني بحسب الاتفاق الذي تقرر على أساسه التغيير.

والقاضي الحجري كانت وساطته تهدئة واستسلاماً وكان يقول: خلاص تعاملوا مع هذا الإنسان ولا تطلعوا المحرة لا تتركوه وحاولوا تمسكوه وتتعايشون معه لا تطلبوا منه أكثر مما يطيق. وكان يستعمل (لاتطلعوا المحره) لأنه سيحصل كذا وكذا. كما خرج لنا من الوسطاء بعض المشائخ منهم عبدالخالق الطلوع، ومحمد يحيى الرويشان وكان صديقاً للحمدي- ومحمد حسن دماج، وعبدالله دارس وكانوا يحملون نفس الرأي الذي كان يحمله القاضي عبدالله الحجري. كانوا يحاولون ثنينا عن المعارضة مقابل أن الحمدي سوف يسمعنا ونحن نتعاون معه ونكون وإياه يداً واحدة. كما بعث إلينا الأستاذ أحمد محمد نعمان برسالة ينصح فيها بالتعاون الصادق والحذر والحيطة من الذي يسعون للفرقة بيني وبين الحمدي ويشرح فيها عن مواقفه. (وثيقة رقم «46») واستمرت الوساطات ومحاولة تقريب وجهات النظر أثناء أدائنا فريضة الحج مع إبراهيم الحمدي من قبل المسؤولين في المملكة. وأعتقد أننا لم نتفق على شيء محدد وعلي أساس أن نتواصل هنا وهناك ونحل الخلاف! لكن الموقف اشتد عندما أقدم الحمدي على حل مجلس الشورى في 22 أكتوبر 1975م وخرجت المظاهرة «لاشورى بعد اليوم». وكنت حينها في خمر والتواصل منقطع مع الحمدي. ومجاهد الذي كان أول من شد الموقف مع الحمدي وكان يدخل صنعاء ويلتقي مع الحمدي ويجري محادثات للمصالحة.

وفي هذه الأثناء والمعارضة للحمدي في أشدها، خرج إلى خمر الأمير تركي بن فيصل بن عبدالعزيز. وعندما وصل إلينا كان أكثر ما ركزنا عليه هو إظهار استياء الناس من الحمدي والتفافهم حولنا، وصادف وجوده إلتقاء القبائل فيما أسموه «مؤتمر خمر الثاني» وفعلاً رأى وسمع ما لم يكن يتوقع مما جعله يقول: «هنا الدولة هنا اليمن». لأنه رأى وجوه مشائخ اليمن وقد حاول أن يقرب وجهات النظر ويخفف من حدة الخلاف. ولست أذكر تفاصيل ما جرى بيننا من محادثات، لكنها كانت تصب في اتجاه تنقية الأجواء وتجاوز الخلافات والتصالح مع الحمدي.

واستمرت الخلافات طوال عامي 1976م، 1977م. وفي هذه الأثناء قتل القاضي عبدالله الحجري في لندن وظهرت إشاعات بأن الحمدي تآمر عليه، وكان التصاق القاضي عبدالله الحجري بالحمدي وتأييده له قد أوجد بيننا وبينه هوة، لأن وجوده في جانب الحمدي كان يخدم الأخير خدمة كبيرة، وكنا ننصح الحجري بالابتعاد عن الحمدي، لكنه كان يرفض نصائحنا، لذلك لم يمثل قتله إضعافاً لنا لأنه كان يعتبر في تلك الفترة سنداً ودعماً وظهيراً للحمدي.

الدور السعودي في دعم الحمدي

كان موقف السعودية مؤيداً لحركة 13 يونيو ولا أعتقد انه كان لها دور في التخطيط للحركة ولكن يبدو أنه كان هناك سر بينهم وبين إبراهيم الحمدي لأنهم كانوا ضائقين بالقاضي عبدالرحمن الارياني، وكانوا على علاقة بإبراهيم الحمدي ومعجبين بشخصيته، وقد دعموه في البداية. وعندما بدأ الخلاف بيننا وبين إبراهيم حاولوا التوسط وتقريب وجهات النظر، وكانوا حريصين أن أظل موجوداً في الدولة لكنهم في الوقت نفسه حريصون أن لا نهز وضع إبراهيم الحمدي أو نفرض عليه شروط أشخاص. وكانت ثقتهم بالحمدي كبيرة ووساطتهم على أساس أن نتصالح وأكون وفي

←

الوقت الذي كانوا ينصحوني بعدم المعارضة ضد الحمدي كانوا ينصحونه أيضاً أن لا يصعد الموقف معنا وكانوا على ثقة أنه معهم ويستند إليهم وكان يطرح عليهم أنه يريد بناء دولة، ونحن مراكز قوى ولابد أولاً أن يتخلص من مراكز القوى ليستطيع بناء دولة وهذا بخلاف رغبتهم، وكانت القيادة السعودية ترغب بوجود حاكم قوي يستطيعون أن يدعموه وهو في أيديهم وقادر على التعامل بدلاً من الفوضى.

وكان ما يطرحه الحمدي يلقي تجاوباً من المثقفين والشباب داخل اليمن وخارجه خاصة وأنه كان خطيباً مفوهاً ومؤثراً.

وخلال فترة الخلاف لم ينقطع تواصلنا مع المسؤولين في المملكة ولم تتقطع وساطتهم بيننا وبين الحمدي، فقد كان سفيرهم بصنعاء دائم التردد علينا لهذا الغرض. وقبل مقتل الحمدي أبلغنا السفير السعودي عزمنا على زيارة السعودية وتوجهنا براً إلى الطائف مع مجموعة من المشائخ من كل مكان، في شهر رمضان قبل مقتل الحمدي بشهرين أو أقل لنؤكد لهم أننا رافضون للحمدي، وأننا مستندون إلى القاعدة الشعبية، وبقينا في الطائف حوالي ثلاثة أسابيع أو أكثر. وكان محسن اليوسفي يتحرك بين صنعاء والطائف من أجلنا وهو وزير الداخلية وذلك في محاولة لتسوية الخلاف بيننا وبين إبراهيم الحمدي خاصة بعد أن تخلص من مجاهد ومحسن العيني وبيت أبو لحوم والتيار البعثي في الوقت الذي بدأ بإقامة العلاقات مع النظام في عدن وإحلال الناصريين بدلاً عن البعثيين في مؤسسات الدولة. فبعد أن تظاهر لهم أنه كان يخدمهم بتصفية البعث الذي كانوا على عداء معه وقدموا له الدعم والتأييد إذا به يحل الناصريين بدلا عنهم، والسعوديون لا يختلف موقفهم من الناصريين عن موقفهم من البعث إلا أنهم كانوا يعتبرون الناصريين ضعفاء في تلك الفترة.

انقلاب الغشمي على الحمدي وتبنيه لنهج الحمدي في إبعاد المشائخ

كان أحمد الغشمي يتبنى نفس موقف الحمدي ضدنا، وعندما بدأ بالإعداد لحركته ضد إبراهيم لم يكن بيننا وبينه أي تفاهم أو تقارب أو حتى مجرد إيحاء بما ينوي فعله، ولهذا كان مقتل الحمدي مفاجئاً لنا وقد استقبلت النبأ باستياء شديد فهذه جريمة وما كان يجب أن تصل الأمور إلى هذا الحد.

وبقدر ما كان القتل جريمة استنكرناها، فإن التغطية القبيحة التي صاحبت الجريمة اعتبرناها أشد قبحا وقد أدنتها وبعثت في ليلتها رسالة حملها الأخ/ علي شويط، قلت لهم فيها إن التغطية مشينة وغير مشرفة، لأنه كان يجب أن تعلنوا أنكم قمتم بانقلاب وتعلنوا مبرراته بدل البكاء والأناشيد العسكرية وهذا الكذب والتغطية القبيحة.

دخل مجاهد أبو شوارب بعد الانقلاب والتقى بالغشمي، الذي لم يفتح معنا أي حوار وإن كان قد بعث لنا من يطمئننا ويؤكد لنا أن الخلاف الذي كان موجوداً بيننا وبين الحمدي قد انتهى، ويطلب منا أن نبقى في خمر، وأن لا ندخل صنعاء، حتى المشائخ الذين كانوا مقاطعين صنعاء طلب منا أن نبلغهم أن لا يدخلوا صنعاء، حتى أن الشيخ أحمد ناصر الذهب وكان من المشائخ الذين كانوا عندي في خمر دخل بعد مقتل الحمدي وأرجعه الغشمي قبل أن يدخل صنعاء وجلس في قرية القابل شمال العاصمة.

وظل الغشمي يطلب منا التريث وان لا ندخل صنعاء وانه سوف يلتقي بنا كضيوف في بيته في ضلاع، والتقينا به وأكد لنا أنه معنا وأننا وإياه في خط واحد وعلينا أن نؤجل أي شيء، وقال: اتركوا لي فرصة!!

وعندما أعلن إنشاء مجلس الشعب التأسيسي أظن أنه أشعرنا بذلك مسبقاً، ولم يكن عندي أي مطالب على أحمد الغشمي حتى يتبين موقفه.

مقتل الغشمي والموقف من انتخاب المقدم/ علي عبدالله صالح

بعد مقتل الغشمي قررنا دخول صنعاء قلنا: لا ننتظر حتى تأتي تعليمات ممن سيأتي بعده تمنعنا من الدخول ولم يكن لدينا أي محظور أمني ووصلنا صنعاء يوم دفن الغشمي بتاريخ 1978/6/26. وكان منصب الرئيس شاغراً، وكان هدفنا أن نحاول تصحيح خطئنا الذي ارتكبناه في 13 يونيو 1974، وإعادة الحكم المدني. ودخل معنا الشيخ/ سنان أبو لحوم وجميع المشائخ الذين كانوا خارج صنعاء من كل مكان، وحاولنا جميعاً إعادة الوضع المدني وبذلنا قصارى جهدنا في مجلس الشعب، ومما شجعنا أن القاضي عبدالكريم العرشي هو رئيس مجلس الشعب التأسيسي الذي تولى الأمر بعد مقتل الغشمي، وقلنا له استمر حتى ترتيب الأمور طبقاً للدستور، وأكدت في رسالة لرئيس وأعضاء مجلس الشعب أن يناقشوا أولاً كيف تحكم اليمن وليس المهم من يحكم اليمن. (وثيقة رقم «47»).

وصارحنا علي عبدالله صالح وترجيناه- وكنا نعرفه من قبل ولم نكن نرغب بأن يتولى هو منصب الرئيس لأننا من ناحية كنا نعتقد أنه غير قادر على تحمل المسؤولية، ومن ناحية أخرى- وهي الأهم- كنا نصر على عودة الحكم المدني لكي نكفر عن خطئنا السابق، وكان معنا في هذا الموقف بعض المشائخ منهم سنان أبو لحوم وأحمد علي المطري وأما الكثير من المشائخ فكانوا يقفون معنا في النهار حيث كان حوش منزلي يمتلئ بهم، وفي الليل يذهبون إلى القيادة وأعضاء مجلس الشعب!!

كان هذا موقفنا في البداية، لكن علي عبدالله صالح أصر واستطاع بذكائه وحنكته أن يكسب الجيش ويفرض نفسه على القادة ومن هم أعلى رتبة ومكانة ومنهم القائد العام/ علي الشيبة وزير الدفاع وفرض نفسه على الجميع.

كما أصر معه الإخوان في المملكة العربية السعودية حتى استدعوني إلى جدة فعلاً وجاءوا بطائرة تنقلني إلى هناك لإقناعي بعلي عبدالله صالح. لقد أيدت السعودية بشكل واضح ودعمت بقوة علي عبدالله صالح، وبذل العميد/ صالح الهديان الملحق العسكري للمملكة جهوداً كبيرة لإقناعنا، كما خرج علي بن مسلم من السعودية يقنعني ويقنع بقية المشائخ وجلس في صنعاء حتى تمت الأمور.

● مقتطفات من الكتاب

تنويه واعتذار:

ورد في مقال الزميل محمد ناجي أحمد، المنشور في العدد الماضي، العديد من الأخطاء المطبعية، ما أدى إلى تشويه مضامينه.

فيما يلي نعيد نشر المقال، مع الاعتذار للزميل العزيز وللقراء.

تمكين المرأة وجودياً

محمد ناجي احمد

لعله من المؤشرات الأساسية في ترسيخ مبدأ حكم الشعب نفسه بنفسه، هي أن تتحول المرأة الى شريك أساسي في كل تجليات العمل اليومي سواء في الأحزاب أو السلطة التنفيذية أو التشريعية أو القضائية، فتقليص المرأة في مختلف السلطات ينعكس كذلك على إقصائها اجتماعياً لتتحول بعد ذلك المكونات الاجتماعية بأنماطها وعلاقاتها البدوية والرعوية إلى مبرر لهذا الإقصاء الذي يطال المرأة ويسلبها حقوقها المنقوصة.

إن الأنماط والعلاقات الرعوية والبدوية قد أفرزت رؤية عنصرية للمرأة تبدأ بتشبيهها بالحشرات والطيور وأنواع الماشية (إبل، خيول، غنم) وصولا إلى وأدها جسدياً خشية الفقر (الإملاق). وفي كل الأحوال كان العربي والأعرابي - سكان الحضر والوبر- لا يستطيع أن يشاهد المرأة ككيان مستقل موجود بذاته ولذاته، وإنما هي كما تخبرنا كتب «الفروق» ككتاب قطرب تلميذ سيبويه، وكما هو في الجهد الذي بذله «خليل عبدالكريم» في كتابه «المرأة واللغة - دراسة في الأسطير المخيم»، وإن لم يذكر لنا جهد كتب الفروق في مقارنة أعضاء الإنسان بالحيوان والطبيعة المحيطة به-المهم أن نظرة الأعرابي والعربي للمرأة لا تتجاوز نظرته ورؤيته للماشية، وكلما كانت مكتنزة في جزئها العلوي والسفلي كان احتفاؤه بها أكثر، وكلما نشزت وتمردت كانت كالإبل الشاردة ويجب عليه أن يروضها ابتداءً بالملاطفة ثم الضرب الخفيف على الأرداف تماماً كما يصنع الأعرابي مع خيوله الجامحة، وهو ما التفت إليه «خليل عبدالكريم» في كتابه «المرأة واللغة».

يكثر الحديث عن المرأة باعتبارها أماً وأختاً وزوجة، وأنها نصف المجتمع، ولكن بالمقابل لا يتم الحديث عن «الذكر» كأخ وابن وأب ونصف للمجتمع، فاللغة بقدر ما تعبر عن المضمر والصريح في تفكيرنا وأنماط حياتنا وعلاقاتنا المختلفة، هي كذلك منتجة للأنماط والعلاقات، فلا يحتاج «الذكر» للتعريف فهو معروف وتعريفه سيؤدي الى تنكيره؛ فهو الاصل الذي تفرعت من ضلعه الأنثى وهو كل المجتمع الذي انبثقت من أجله وخدمته الأم والأخت والابنة والزوجة.

كثيراً ما يتم ترديد هذا التعريف للمرأة في سياق الدفاع عنها سواء في الصحف أو الدراما التلفزيونية أو الخطب السياسية. ويتم دغدغة الأنثى بمثل هذا التعريف الذي ينتقص من وجودها سلفاً ويصادر كينونتها من حيث يدّعي الدفاع عن حقها في الوجود!

ولعل هذا التعريف يتكرر لدى البعض على حين غفلة، وما ترسب في أذهانهم عن طريق الأسرة والمدرسة والإعلام وغيرها من مؤسسات التنشئة بما فيها الأحزاب.

الخطورة في هذا التعريف أنه يحدد أهمية المرأة بإلحاقها بالرجل، فالعبقرية رديفة للذكورة من حيث أن التميز في الذكاء والعبقرية لدى المرأة فعل مكتسب، تحاول المرأة من خلاله كما يدعي الذكور أن تتشبه بهم.

أتذكر مقالة للكاتب «نبيل الصوفي» عن المرأة، كتبها قبل أشهر، وقد ابتدأها بعتبة «إضاءة» للأستاذ ياسين عبدالعزيز، هذه العتبة التي أرادها «الكاتب» إضاءة لموضوعه وربما جواز مرور لمخاطبة قارئ معين موجود في ذهنه، ويريد أن يحرره من نظرته السلفية تجاه المرأة، وقد أبدع في سجاله وتوضيحاته حين ربط الشبق الذكوري لدى البعض بطبيعتهم المنحرفة وليس بلباس المرأة وسفورها أو حجابها، فالمرأة لو وضعت لمثل هذا «الذكر» في كيس «جونية» لكانت أكثر إثارة لمثل هذه النفسية، فالحل لدى الكاتب يبدأ بمخاطبة القوم بلغتهم ولو بتأويل خطابهم بطريقة لا تحتملها لغتهم القريبة من رغبات الأعرابي.

لا شك أن الطريقة التربوية التي سار فيها الكاتب ذات جدوى للوصول الى حرية المرأة في لبسها وخروجها وشراكتها في الحياة، إلا أن الكاتب وهو يصل الى هذه النتيجة لم يكن قد تحرر من المضمر في أذهاننا تجاه المرأة التي لا يتم التعريف بها إلا بكونها أماً وأختاً وزوجة وابنة، فمحاولة الكاتب تحريك الخطاب الذكوري عبر التأويل بدأت بمقدمة ذكورية لتنتهي بمعالجتها أخلاقياً، وهو مدخل تربوي مهم لكنه لا يفي المرأة حقها، والذي يحتاج الى تحريك سياسي وثقافي واجتماعي، أي إشراكها في مجالات الحياة من خلال الدستور والقوانين، فالمهمشون والمرأة منهم بحاجة الى من يزحزح العقبات والموانع التي تعمل على تعويقها ودحرها تجاه بيت الأب والزوج والقبر. وحسن فعلت النساء وفي مقدمتهن نساء «الشقائق» حين انتقلن الى الملعب الإعلامي والسياسي للمطالبة بتخصيص «كوتا» بنسبة لا تقل عن 30٪ تمثيلاً للمرأة في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية كمرحلة أولى للتمكين، وهو تخصيص وتحديد في رأيهن لا تخلو الساحة السياسية الذكورية منه سواء داخل الاحزاب والتي تعمل على تمثيل ذكور المحافظات التي ليس لها تواجد فيها عبر تمثيلها في المستويات القيادية أو من خلال تخصيص وتوزيع الوزارات والمحافظين والنواب والقضاة بناء على محاصصة مناطقية ومذهبية، وهي محاصصة ظاهرة على السطح وإن لم يعلن عنها على الملأ.

إن استلاب القوى الحداثية وخاصة اليسار لن يساعد على وجود حياة سياسية صحية بل العكس سوف يجعلنا نتدحرج باتجاه نفي الذات لأن الآخر شرط وجودها وعلينا أن نحافظ عليه لا أن نميزه باعتباره «غريباً»، والمرأة هي جزء أساسي من هذا الغريب الذي ينبغي دمجه في الحياة.

لقد كان «مقال» الكاتبة «وميض شاكر» عن نظام «الكوتا» في صحيفة «النداء» متسماً بالفاعلية وبقدرة على معالجة وتوضيح نظام «الكوتا» وبلغة بعيدة عن الإبهام ومتحررة من الذاكرة الأيديولوجية واليقينيات حتى «الكوتا» لا تشكل لها يقينية وثابتاً نسوياً وإنما هي مجرد إجراء وقتي من أجل تمكين المرأة طالما وأن هناك موقفا عنصريا تجاهها وهو أمر طبيعي، فالذين يتعرضون للإقصاء بسبب اللغة أو المعتقد أو اللون أو الجنس أو النوع أو الأيديولوجيا بحاجة الى مساندة دستورية وقانونية حتى يزول هذا التمييز.

وفي نفس السياق النسوي لحق المرأة في التمكين لسياسي تأتي مقالة «بلقيس اللهبي»، وإن كان الارتباك الذي ظهر في مقالتها يعود الى نظرتها لبعض الذكور على أنهم «كبار فكرياً»، لهذا يشكل موقفهم صدمة لها بسبب خذلانهم للمرأة، وتستهلك معظم مقالتها للخروج من «صدمة الموقف».

لم يكن رفض «أحزاب اللقاء المشترك» لنظام «الكوتا» عائداً الى عدم فهمهم لمعناه أو لأن هناك موقفاً مجتمعياً سلبياً تجاه المرأة أو لأنهم ليسوا على استعداد للتفريط بمقاعدهم التي تحاصصوا عليها مع السلطة الحاكمة فحسب، وفي كل الانتخابات هناك قدر من المحاصصة تأخذ أشكالا مختلفة ومتعددة في الاتفاقات المستترة- إن رفضهم يعود الى ثقافة وموقف مضمر ومعلن ضد المرأة تفضحه اللغة كعلامة على تحيزاتهم الذكورية والتي لا ترى المرأة سوى خطيئة ينبغي ألا تغادر مربع الاستمتاع الذي يلجؤون إليه للراحة من عناء النهب السياسي.

إن تواصلنا مع التاريخ لا يتم إلا مع ما يعزز من ذكوريتنا واستئثارنا وفحولتنا، فنظرة العربي والأعرابي للمرأة في شمال الجزيرة العربية هي قبلتنا ومبتغانا، فالبيئة المجدبة والإرتزاق بحد السيف والإغارة على الآمنين في مرابعهم من نساء وأطفال وكبار في السن وعبيد، هي العقلية التي نتماهى فيها، أما أن ننظر الى مكانة المرأة في حضارات مصر والشام وفارس واليمن فذلك ما لايشبع غرائزنا وإنما يضطرنا الى معرفة جذور نسوية في التاريخ العربي المفارق لتاريخ «مُضر».

لهذا لا يزال ذلك الأعرابي هو قدوتنا في تعاملنا مع المرأة، نظرته ومقاييسه لجمال المرأة هي نظرتنا اليوم، لا نزال أسرى مقاييسه الاستمتاعية الذكورية، فليس من المعقول أن يكون للمرأة مقاييس جمالية تجاه الأعرابي إلا ما شذ في بعض الحواضر، أما السائد فهو نظرة الأعرابي للمرأة الكبيرة الأثداء والمكتنزة الورك والأرداف والضامرة البطن، وضمور البطن هنا يأتي كي يتحدد بوضوح جمال الجزء العلوي والسفلي للمرأة بحسب تعليل «خليل عبدالكريم». وأعتقد أن الضمور مطلوب هنا كي يستطيع الأعرابي ملامسة الجسد الحيواني للمرأة!

● في خطبته العيدية ظهر الشيخ «ناصر الشيباني» بجديده المعتمد على الحذلقة اللغوية، وإن كان جذر تفكيره ليس مغايراً للثقافة الذكورية التي تحدثنا عنها سابقاً، بل إن حذلقات «الشيباني» متسقة تماماً مع ذكورية الأحزاب، فثقافة الإقصاء تقوم على استضعاف الأقلية والمغاير، الآخر الغريب، لتصل في الأخير الى فحولة ذكرية واحدة ومتفردة بالأمر، فشيخ القبيلة هو فحلها الذي له من الغنيمة الربع وما يصطفيه لنفسه وما أصيب من مال قبل نشوب القتال وله الفضول أي ما لايقبل القسمة (خليل عبدالكريم 1997م) وفق هذه الثقافة المتسقة مع فحولية الاحزاب ظهر الشيخ «ناصر الشيباني» مجتهداً في قراءة تأويله لكلمة «وطن» فالواو لديه يعني «الولاء» والطاء «طاعة الأمر» والنون «النظام» وهكذا يختصر الوطن بالطاعة والولاء لولي الامر لتحضر في الاذهان مقولة «مثلما تكونوا يولى عليكم»، فحذلقة الشيباني وتسخيره للبيان البلاغي في خدمة السلطان ليست منبته ومقطوعة وبعيدة عن منطق الاستحواذ الذي يمارس يومياً تجاه الفئات المهمشة.

● هامش افتراضي.. لو افترضنا أن المعارضة التقليدية زايدت على السلطة الحاكمة بخصوص الـ15٪ لتمثيل المرأة وطالبت بـ40٪ بما يتجاوز المطلب المرحلي للنساء المتمثل بـ30٪ بمختلف السلطات معنى هذا أن حضور المرأة في مجلس النواب على سبيل المثال لن يقل تواجد المرأة فيه عن 120 امرأة، والمعارضة لا تمتلك هذا العدد من المقاعد حتى «تخسرها» علماً أن وجود المرأة في الساحة السياسية والتشريعية والقضائية مكسب للفئات المقصية وتجسيد للحرية التي نطالب بها.

إن ممارسة السياسة بمنطق أن الآخر هو الخطيئة وما يصدر عنه من مبادرات ليس سوى مؤامرة المراد منها إقصاء ذكور الأحزاب المعارضة من مقاعدهم النيابية - ممارسة مأزومة، لأن مثل هذا التخوف برغم منحاه الذكوري يمكن تجاوزه من خلال الإتفاق على توزيع المقاعد المخصصة للنساء وكذلك من خلال الاستعداد بكادر نسوي من الحزبيات والمستقلات لملء هذه الدوائر بقوى نسوية حداثية لا تخلو الساحة منهن.

■ مراجع يمكن العودة إليها:

1 - اللغة والمرأة- خليل عبدالكريم- سينا للنشر.
2 - ثلاثة كتب في الفروق- تحقيق هاشم صالح.
3 - قريش من القبيلة الى الدولة المركزية- خليل عبدالكريم1997-.
4 - سوسيولوجيا الفن- المترجمة ليلى الموسوي، عالم المعرفة- العدد 341 يوليو 2007.
5 - الغريب والرأي الآخر- محمد ناجي احمد- الثقافية أواخر 1998، نقد الفكر الأبوي 2003.

قادة المعارضة يهاجمون الحكم بقسوة والمؤتمر يتهمهم بالكذب

غداة اتفاقها مع الرئيس علي عبدالله صالح على استئناف جلسات الحوار السياسي، بدءاً من اليوم، هاجم قادة المعارضة بقسوة سياسة الحكم وحملوها مسؤولية تردي الأوضاع والاحتقان السياسي في البلاد، فيما رد المؤتمر الشعبي واتهم قادة المعارضة بالكذب.

وقال عبدالوهاب الآنسي الأمين العام للتجمع اليمني للإصلاح، إن الاحتقانات التي تعيشها البلاد ترجع إلى السياسات المتبعة في إدارة الشؤون العامة، وانتقد الحملة "الشرسة" التي يتعرض لها اللقاء المشترك مؤخرا واتهامه بالوقوف ضد الوحدة. وقال "إن من ينتهجون سياسات خاطئة في إدارة شؤون البلاد هم من يسيئون للوحدة الوطنية". وأضاف: سياسات اللقاء المشترك ورؤاه إزاء مختلف القضايا واضحة وصريحة ومعلنة للجمهور من خلال أدبياته والمواقف والتصريحات والبيانات التي تصدر عنه. وطلب من قواعد المعارضة استيعاب مواقف المشترك وترجمتها في أنشطتهم اليومية.

وعن استئناف الحوار بين المعارضة والحزب الحاكم بعد اللقاء بالرئيس قال الامين العام للاصلاح "لم يتوفر بعد الحد الأدنى من الجدية في الحوار مع السلطة حتى الآن، ومع هذا فإننا لن نقبل أن يكون الحوار وسيلة يحاول الحزب الحاكم من خلالها تمرير ما يريده"، وأكد أن المعارضة ماضية قدماً في تنفيذ برنامجها للإصلاح السياسي الشامل، ملتحمة بالجماهير العريضة.

من جهته، قال سلطان العتواني الأمين العام للتنظيم الناصري إن الاتفاق على استئناف الحوار مرتبط بشروط واضحة "ولن نقبل بأقل من المطلوب لإنقاذ البلد". وأن حوار مع الحزب الحاكم لن يعمل على إجهاض التظاهرات والاعتصامات التي تشهدها عدد من المحافظات. وقال إن المعارضة لن تسمح لأحد بأن يفرض عليها حواراً خارج خياراتها وقناعاتها الوطنية.

وأضاف: لم ولن ننسى شهداء وجرحى ومعتقلي النضال السلمي. وأعلن عن تشكيل المعارضة فريقا قانونيا لمتابعة حادثة مقتل أربعة من أنصارها في مديرية ردفان.

وحث العتواني قيادات وقواعد وأعضاء وأنصار المعارضة على تصحيح الاعوجاج الذي يعاني منه الواقع المعاش، للخروج بالوطن من أزمته الراهنة.

أما أبوبكر باذيب الأمين المساعد للحزب الاشتراكي اليمني فقد أعاد أسباب الحراك السياسي الذي شهدته اليمن مؤخراً، والمتمثل في المظاهرات والاعتصامات، إلى تردي الأوضاع المعيشية للمواطنين، غير انه شدد على التمسك بالنضال السلمي لنيل الحقوق، محذرا من الانسياق وراء الشعارات الضيقة وتفويت الفرصة على من يهدف إلى شق صفوف المشترك والإضرار بالوطن.

وقال: إننا نستطيع أن نحل كل مشاكلنا بالنضال السلمي الذي يجب أن نتحلى به خاصة وقد أصبح المشترك اليوم قوة فاعلة ومؤثرة تتكون من كبار الأحزاب في الساحة اليمنية، وله برامجه وشعاراته التي تهدف إلى التغيير والتخلص من القيود التي تفرضها السلطة، كما يهدف إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل لليمن كل اليمن".

ودعا إلى التحلي بالصبر والنفس الطويل واستمرار النضال بالطرق السلمية كي لا تذهب الجهود التي بذلت طوال السنوات الماضية هدراً. وأكد أن المشترك هو الضمانة الحقيقية للوطن ووحدته كونه يحمل مشروعاً وطنياً على قدر كبير من الأهمية، موضحاً أن أي مشروع وطني يجب أن يكون له سقف زمني وأهداف واضحة، وإلا فإنه يصبح عبئاً على الوطن.

من جهته، قال مصدر مسؤول في الأمانة العامة لحزب المؤتمر الشعبي إن الأحاديث الصادرة عن كل من عبد الوهاب الآنسي وسلطان العتواني منافيةً تماماً لما أبدوه أمام رئيس الجمهورية من حرص على السلام الاجتماعي والوحدة الوطنية وعلى السيطرة على أية تداعيات من شأنها أن تخلق أجواء غير آمنة وغير مستقرة في أوساط المواطنين الأوفياء لوحدتهم الوطنية.

وأضاف: تلك الأحاديث والتصريحات تدل على أن قيادات اللقاء المشترك وللأسف لا تمتلك أية مصداقية تجاه ما تبديه أمام رئيس الجمهورية، وتسعى لإظهار نفسها بوجه آخر أمام المتطرفين في أحزابها. وأن ما تقوم به تلك القيادات لا يمثل ما تؤمن به الجماهير الوحدوية في كل من الحزب الاشتراكي والتنظيم الوحدوي الناصري والإصلاح، وأن الدليل على ذلك أن قيادة المؤتمر في المركز والفروع تتلقى يومياً طلبات الانضمام من قبل أعضاء وكوادر تلك الأحزاب.

المصدر في تصريحه قال: ألا تستحي تلك القيادات من إعلان التصريحات والتذرع بالادعاء أن المؤتمر الشعبي العام يسعى إلى عرقلة مسألة الحوار في الوقت الذي لم يمض 24 ساعة على مقابلة الرئيس ورعايته للحوار..؟ معتبرا أن ذلك يكشف حقيقة النوايا والمقاصد غير الأمينة مع الآخرين وعلى وجه الخصوص المؤتمر الشعبي العام. وأضاف: إن المؤتمر رغم كل تلك المحاولات لإعاقة عملية الحوار عندما يضع الموضوعات جميعها على طاولة الحوار وبدون مواربة أو مكايدة إنما يعمل على تنفيذ البرنامج الانتخابي للرئيس صالح، وأن الرأي العام الشعبي سوف يستخلص المقاصد والرغبة من وراء تلك النزعات غير الديمقراطية وغير الراغبة في الحوار بصورة عملية.

ومع ذلك أكد المصدر أن الأمانة العامة للحزب الحاكم ستواصل حواراتها سواء مع أحزاب اللقاء المشترك أو بقية الأحزاب المعارضة ومؤسسات المجتمع المدني وفقاً للأجندة المتفق عليها، معتبراً ذلك تأكيداً للمبدأ الذي يؤمن به والمتمثل بأن الحوار بين كافة القوى السياسية هو السبيل الأمثل والوحيد للوصول إلى رؤية وطنية شاملة لمستقبل العملية الديمقراطية والنهوض السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للبلاد، وأنه الطريق الآمن لتعزيز الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي.

الملتقى الثالث: كيف تكون الكوتا هي الحل..!

■ منى صفوان

جدد الملتقى الديمقراطي الثالث الذي ينظمه منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان ضمن سلسلة ملتقيات في صنعاء وعدد من المدن، أهمية تطبيق نظام الكوتا. ورأت أوراق العمل التي استعرضت تجارب من بلدان مختلفة، أن تطبيقه في أي نظام انتخابي هو الضمان لوصول النساء للقرار السياسي والمشاركة فيه.

وبدا من الملتقيات السابقة التي نظمها الشقائق أن هناك فهما مغلوطا لمفهوم الكوتا، خاصة من خلال الرؤية التي قدمتها الأحزاب في الملتقى الثاني الشهر الفائت.

لذلك تبرع الملتقى هذه المرة بشرح مفهوم الكوتا، وهو ما أريد به تعزيز القناعة عند الأحزاب التي ادعت أنها مع تطبيق نظام القائمة النسبية وضد الكوتا، إلا أنه ويوم الاثنين الفائت، بدا كأنه يوجه رسالة ضمنية لهذه الأحزاب مفادها أن الكوتا ينسجم وتطبيق أي نظام انتخابي. فهو مرن لدرجة تسمح للأحزاب الاقتناع به وتبنيه.

ومن خلال ورقة استعرضتها وميض شاكر عرضت أنواع الكوتا الموجودة، بما فيها الكوتا الطوعية، وهو ما يعني حرية اعتناقه وحرية الأخذ به إن كان هناك من يرفضه من الأحزاب. وقد يبدو هذا النظام حلا عمليا لأحزاب المشترك التي تختلف في ما بينها بين مؤيد (الاشتراكي) ومعارض (الإصلاح) الذي أكد من خلال عبد الوهاب الانسي في الملتقى الثاني للمنتدى ان الإصلاح ليس مع الكوتا كما انه ليس مع تطبيق نظام القائمة النسبية "لا كوتا ولا قائمة.. علينا العودة للاجتهاد.."، "الإصلاح ينظر لأبعد من هذا".

غير أن الورقة اعتبرت أن الكوتا الطوعية التي يتم تطبيقها في بعض البلدان غير فعالة في اليمن، كونها لا تتضمن أي نوع من العقوبات.

وإن كانت المنظمات النسوية تنوي فرض عقوبات على الأحزاب لضمان عدم التراجع عن أي خيار يضمن حق المشاركة، فإن على هذه العقوبة ان تتوافق والدستور ومنه قانون الأحزاب والانتخاب، وقبل ذلك عليها ان تختار للأحزاب أفضل أنواع الكوتا الموجودة حاليا.

غير أن أفضلها يحتاج لإجراء استفتاء قد يكون مكلفا خاصة إن أرادت تطبيقه قبل الانتخابات القادمة، وهو ما يمكن وصفه بالمستحيل.

إن نظام كوتا المقاعد، وهو من أفضل الحلول، له مؤيدون ومعارضون، إضافته إلى قانون الانتخابات يعني أن يتعارض والدستور، الذي ينص على الانتخاب السري والمباشر، وهذا يدعو إلى التفكير بتعديل الدستور. وليس هناك من أحد غير المنظمات النسوية التي قد تتحمس لفكرة كهذه، ترى اللجنة العليا للانتخابات انها مكلفة، والإمكانات المالية الراهنة لا تسمح بها.

الوضع المعقد للكوتا قد يكون هو السبب في سوء الفهم، مهما كان عمق هذا الفهم الخاطئ فإنه يبقى أفضل من ان يكون السبب تعمد رفض الكوتا، لذلك كرس هذا الملتقى فقط لشرح الكوتا وأبعادها والتجارب التي مرت بها في بلدان أخرى، لتقريب الغريب عن المفهوم السياسي اليمني، بإعطاء أهمية للتجربتين الأردنية والمغربية اللتين جعلتا الأردنيات والمغربيات حظهن السياسي أسعد من زميلاتهن اليمنيات.

الوسط السياسي النسائي زاد انشغاله بتوضيح الفكرة بعيد مبادرة الرئيس، وظل هاجس السؤال يحاول الاجابة على "كيف سيتم تطبيق كوتا المقاعد بنسبة 15%" لتحويل مبادرة الرئيس من قول إلى حل عملي.

المعهد الديمقراطي NDI مشغول أيضا بهذا السؤال، والذي يجيب عليه بتوجيه اشارة للمؤتمر الشعبي العام صاحب المبادرة بأن.. "عليه تشكيل لجنة قانونية خاصة بدراسة الحلول العملية للكوتا". المعهد وإن وضع مقترحات مساعدة في اللقاء، إلا انه بتوجيهه هذا يؤكد ان الأمر لايعني النساء وحدهن اللواتي عليهن دوما البحث عن الحلول العملية.

مقترحات المعهد لم تنجح في تحاشي المرور بتعديل الدستور، وهو وإن كان مقترحا يعرض حلا منطقيا بإضافة 45 مقعداً للمتواجدة، تكون مرتبطة جغرافيا بالدوائر تفوز بها مرشحات لهن أعلى نسبة تصويت، والحل الآخر يعتمد على الأحزاب واقتناعها بدعم مرشحات.

المعهد الديمقراطي رأى أن ترشح النساء سيوفر للأحزاب أصواتا انتخابية أكثر، وأنه مفيد للأحزاب أن ترشح النساء.

ربما هذا النوع من الاستفادة ليست الأحزاب مقتنعة بها كفاية، هي لم تُدعَ لنسمع وجهة نظرها مرة أخرى، غير أنه من البعيد أن تكون قد تغيرت.

قنصلية اليمن بجدة تصرف تصاريح لاتقبل حتى عند سائقي الباصات

■ جدة - أمين محمد الشعيبي:

تفاجأ الآلاف من متأخري العمرة اليمنيين لهذا العام، الذين عادةً ما يذهبون إلى قنصلية اليمن سنوياً لتصرف لهم تصاريح مرور قيمة التصريح الواحد (أقصد الورقة الواحدة) خمسون ريالاً سعودياً.. تفاجأوا بسرعة صرف التصاريح أو بيع التصاريح، وليس كما كل عام يتأخرون من يوم إلى يومين لاستخراجها.

وما إن توجهوا إلى شركات النقل البري لقطع التذاكر للعودة إلى اليمن، إلا وترفض قطع تذاكر لهم بحجة أن التصاريح غير مقبولة بأية نقطة من النقاط السعودية. لكن بعض شركات النقل البري الدولية بين السعودية واليمن اقترحت على بعض حاملي التصاريح التنسيق مع سائقين الباصات في شركاتهم إن وافقوا فإنهم سيقطعون لهم تذاكر. وما إن توجه البعض منهم إلى السائقين وعرضوا عليهم مبالغ تفوق المبلغ الذي سيدفعونه للتذكرة لاحقاً مقابل الموافقة، إلا أنهم تفاجأوا برفض السائقين وقالوا لبعض الركاب: الأفضل لكم سلموا أنفسكم للترحيل السعودي، وهي أسهل طريقة لكم وتحمل سجن الترحيل ووفروا فلوسكم في جيوبكم.

يذكر أن مكتب صرف التصاريح بالقنصلية هذا العام ما إن عرف أن التصاريح التي يصرفونها لاتقبل إلا وسارعوا في صرف التصاريح لكي يصرفوا أكبر عدد منها كون صرفها يتم بدون أي سند رسمي، حيث يقوم الموظف بإدخال بيانات المواطن المتأخر على الورقة الجاهزة بالكمبيوتر ثم يسحبها بالطابعة ويوقع عليها ويختمها نفس الموظف، عكس الأعوام الماضية حين كانت تمر على عدد من الموظفين للفحص والتدقيق، إضافة إلى الختم عند مساعد القنصل.

ويُخشى أن تصرف تصاريح للصوماليين على أنهم يمنيون بكثافة هذا العام، كون الأعوام الماضية قد صرفت عشرات التصاريح للصوماليين والأفارقة رغم أن الإجراءات كانت معقدة، فما بالنا والصرف الآن يعتمد على موظفين اثنين لطابورين على شباك واحد وختم واحد!

حضرتها وزيرة حقوق الانسان (البان)..

ورشة التحالف بين الاعلاميين والبرلمانيين تناقش قانون الصحافة والمطبوعات

■ عبدالهادي ناجي علي

اتفق المشاركون في ورشة التحالف بين الاعلاميين والبرلمانيين التى عقدت ليوم واحد في العاصمة صنعاء من قبل مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان (Hritc) والمركز الدولي للأبحاث (IREX) بمشاركة عدد من البرلمانيين والقانونيين والصحفيين من وسائل الصحف المختلفة.. اتفقوا على ان يتم مراجعة قانون الصحافة والمطبوعات الجديد (الذي لم يدرج ضمن القوانين المرسلة من مجلس الوزراء الى مجلس النواب)، حيث تمت مناقشة بنود القانون عبر مجموعة تشكلت في الورشة. وقد كان الاجماع مرتكزاً على مواد العقوبات الموجهة ضد الصحفيين والصحف حيث سيتم صياغة البيان الختامي للورشة على شكل توصيات ترسل الى الجهات المعنية لمتابعته.

وكانت الدكتورة هدى علي البان وزيرة حقوق الإنسان، حضرت الجلسة الافتتاحية للورشة وألقت كلمة أكدت فيها أن العلاقة بين الاعلام والبرلمان لاتقف عند مستوى الإقرار المبدئي بالصلة العضوية التي تربطهما، إنما العلاقة بينهما أكثر تشابكاً وتكاملاً. وأضافت القول: إن منظومة عمل البرلمان تعد مجموعة من القيم القانونية والرؤى التشريعية والنصوص المرتبطة بحياة الإنسان، تحتاج إلى النشر والتعميم والشرح ونقلها الى كل الناس.

وقالت البان: إن الحكومة تدرك إدراكاً خالصاً أن الديمقراطية في اليمن لن تتحقق الاهداف المنوطة بها ما لم تراع حقوق الانسان وحرياته العامة بما فيها حق كل فرد في الاسهام في الحياة السياسية والبرلمانية، وإتاحة الاستقلال الفعلي لحرية الصحافة وإعداد نظام ناجح للاذاعات السمعية والمرئية.

وأضافت: إن هناك عدة احتياجات تفرضها مهنة الصحافة ويعتبر توفيرها شرطاً أساسياً من شروط اكتمال وعي الصحفي بدوره وأدائه على أفضل وجه، أبرزها إلمام الصحفي بمقومات منظومة الحقوق والحريات. إذ يعتبر الجانب القانوني والتشريعي من أبرز العوامل المزدوجة التى بقدر ما يمكن أن تحمي الصحفي وتحفظ مصالحه وتعزز مكانته، فقد تستخدم لتكبيله وإفراغ الاعلام من أدواره التحررية في كل مجالات الحياة. وقد احتلت القضية المتعلقة بتعديل قانون الصحافة والمطبوعات حيزاً كبيراً من اهتمام وسائل إعلامنا اليمني خاصة المكتوبة خلال السنوات الأربع الأخيرة.

● هدى البان

● نصر طه

وزادت: أظن أن آفاق توسيع حريات الرأي والصحافة متوفرة، كما أن إمكانيات تطوير اهتمام وسائل الاعلام في قضايا حقوق الإنسان ونشر الوعي القانوني مفتوحة وواعدة رغم بروز بعض العثرات والزلات التي لايخلو منها أي مجتمع ديمقراطي.

وأكدت البان أن تعديل قانون الصحافة والمطبوعات الحالي سيعمل على إفساح هامش اكبر للحرية الصحافية. وقالت إن بناء تحالف متماسك بين البرلمان والاعلام وبينها وبين مؤسسات حقوق الانسان بشكل عام هو مقياس التقدم الحضاري والتطور السياسي.

واختتمت حديثها بالقول: إن العمل المشترك بين الاعلام والبرلمان في المستقبل يتجسد من خلال تحقيق تحول ملموس في مجال اهتمام إعلامنا اليمني بقضايا الحقوق القانونية والحريات لا باعتبارها مادة إعلامية فحسب، بل باعتبارها مادة تكوين وتربية للمواطن الفاعل الواعي بمسؤوليات المواطنة التي تعد حقاً وواجباً في آن معاً.

فيما ألقيت كلمات من قبل كل من الاخ نصر طه مصطفى رئيس مجلس إدارة وكالة سبأ للأنباء، نقيب الصحفيين اليمنيين، الدكتور عيدروس النقيب عن البرلمانيين ومنظمة برلمانيين ضد الفساد، وعز الدين سعيد أحمد الأصبحي مدير مركز المعلومات، فيما قدمت الأستاذة فتحية عبدالواسع الوكيل المساعد للشؤون القانونية والمرأة والطفل بوزارة الإعلام، ورقة حول "البنية التشريعية والقانونية لنشاط الصحفي في اليمن"، والدكتور أحمد قاسم الحميدي قدم ورقة في "بعض متطلبات تحديث البنية القانونية للإعلام".

في رماضة كل شيء حق الشيخ.. عدا القرود

وحدها قرود «رماضة» تنعم بالحرية؛ فالدجاج ملك للشيخ والبقر والزرع والأرض ملك للشيخ، حتى الزواج لا يتم إلا بموافقة الشيخ.

إذا قررت في «رماضة» البحث عن الذين لم تطل أقدامهم عتبات سجن الشيخ ستكتشف أنك تبحث عن المستحيل.

أبناء رماضة سمعوا عن ثورة أبناء رعاش في الجعاشن وقرروا أن يكونوا أحراراً مثلهم فرفضوا الاحتكام لشيخ رماضه «مكين الحذيفي».

«النداء» زارت منطقة رماضة - إحدى قرى مديرية العدين، محافظة إب، فجر الأحد الماضي وكان لا بد أن نخترق سائلة وادي «عنة» الطويل وجبال شاهقة، كان علينا أن نجتاز نقيل مسجدين الخطر الواقع في أعلى جبال العدين بمحاذات مديرية شرعب والجراحي.. وكان المفروض أن يرافقنا طقم عسكري من إدارة الأمن.

■ إبراهيم البعداني
ibrahemibb@yahoo.com

عقب وصولنا رماضة وجدنا مئات المسلحين منتشرين في الجبال والهضاب محاصرين المنطقة المتمردة على سلطة الحذيفي.. وهذه المرة، حسب الاهالي، فإنه عزز قوته باستخدام المهمشين (الأخدام) يقول الاهالي: كان مكين يحاول طرد الاخدام من المنطقة إلا أنه فكر باستخدامهم كعبيد وجنود له، فعمل على تسليحهم وجعلهم أشبه بالجيوش المنتشرة على الحدود السياسية. هذه المرة خرج المواطنون على مكين فوجد أن قواته لا تكفي، فاتصل بأحد المشايخ في شرعب يدعى «رزاز» الذي مده بمائتي جندي مسلح لتشديد الحصار المفروض على رماضة.

هناك التقينا لمواطنين وتحدثوا لـ«النداء»:

عاصمة عبدالحافظ، 12عاماً، روت لـ«النداء» حادثة الاعتداء على منزلهم: «كنت جالسة أني وأمي وأخوتي بالبيت وجاءوا العسكر حق الشيخ مكين في الليل يدقدقوا (يطرقوا) الباب يشتوا يدخلو يشلوا الغنم وعندما رفضنا فتح الباب قاموا بإطلاق الرصاص على الطواق (النوافذ) وخربوا الجدار حق البيت وراحوا».

عصابة الشيخ انتشرت في جبال رماضة ومداخلها مترقبة المواطنين حال خروجهم من منازلهم لاختطافهم وتأديبهم جراء خروجهم على سلطة الشيخ وتطاولهم على قوانينه.. في هذه الاثناء وصل طقم يتبع إدارة أمن العدين توجه مباشرة نحونا وحاول أفراده أخذ الكاميرات ومنعنا من التصوير و إجراء لقاءات مع المواطنين. وبعد الاتصال بمدير أمن المحافظة «عوض يعيش» الذي اتصل لقائد الطقم وعلى الفور وتغير لون وجهه وأعاد لنا الكاميرا وانصرف.. وبعد ربع ساعة من

وصول الطقم قام باعتقال اربعة مواطنين بالاضافة إلى اثنين آخرين كان قد اعتقلهم في العدين بسبب قيامهم بالتبليغ عن الحصار الذي فرضه الشيخ مكين على رماضة.

محمد هزاع، 27 عاماً: «قلنا إن الشيخ بايتغير بعدما طلعناه رئيس لجنة الخدمات، لكنه زاد قساوة وظلم وأصبح يتصرف بالمنطقة كأنها ملك خاص له» مضيفاً أن رجال الشيخ حين هجموا على قريته أبلغوا الاهالي أن كل شيء حق الشيخ ولا أحد له علاقة بشيئ: الدجاج حق الشيخ، البقر حق الشيخ، الزرع حق الشيخ... الخ. ويضيف هزاع: «أحنا أصلاً تعودنا على الظلم من يوم وجدنا في هذه الدنيا وما فيش أمامنا غير الظلم.. تصور أن الشيخ أصدر توجيهات لنا أنه ما يحق لأي واحد أن يعارض تعليماته. وأي واحد يعارض يدخله السجن وفوق هذا كله يقوم بالاعتداء علينا دون أي ذنب. فقط عملية إذلال للناس من خلال إلصاق تهم كاذبة بهم ليحصل على المال مقابل إطلاقهم رغم أن الناس تخاف منه وتطيعه طاعة عمياء، بطش الشيخ لم يصل إلى هذا وحسب، بل تصل الى ان يقوم بإجبار مواطنين خاصة الشباب ليكونوا مرافقين وعسكر يتبعوه بالقوة فيقوم بتسليحهم وجعلهم تحت أمره».

عبدالله قاسم،40،عاماً : «الشيخ رئيس لجنة الخدمات في المنطقة وكل خدماته ملحوظة ومحسوسة: الظلم والاحتيال على الناس، الاستيلاء على مخصصات الضمان وجمعية الصالح «ومع ذلك ما شبعش». ولا أحد يقدر الوقوف في وجه الشيخ، اذا حاول أحد تقديم شكوى فيه يقوم بحسبه وحين يعلم أن هناك تذمر من المواطنين يقوم بجمعهم حوله ويقول لهم: أنا هنا الدولة، كل شيء حقي».

يقول محمد قاسم، 30 عاماً، كان أبي يعمل مع الشيخ من زمان وحين قرر والدي الخروج من عند الشيخ قام بحبسه وجاء يشتي يخرب بيتنا وبعد أن خرجت إليه وترجيته وقبلته في رأسه بأن يأمر رجاله بوقف الخراب ويطلق سراح والدي، رفض وأصر على تأديب والدي.

«يكفينا ظلم» يقول صادق عماد،30 عاماً: «هذا الشيخ طاغية، فاجر اتصور وصلت به الحقارة أنه يتدخل بحياتنا الشخصية والأسرية.. إذا أراد واحد يتزوج لابد أن يستئذن من الشيخ ويدفع له جزءاً من المهر. وإذا تزوجت فتاة لا يتم زفها الى عريسها إلا بعد أن يدفع له مبلغاً من المال. وأي واحد يخالف السجن مفتوح والقيود بانتظاره».

أثناء تجولنا في رماضة شاهدنا القرود منتشرة في الوديان والجبال، تعيش بحرية.. وحدها فقط قرود رماضة لا تصل اليها سلطة الشيخ «ليتنا أحرار مثل هذه القرود»، يقول أحد الاهالي الذين ذاقوا مرارة ظلم مكين الحذيفي.

قاسم عبدالله40 عاماً، يقول : «الشيخ أدخلني الحبس حقه وقيدني بالقيد بأرجلي وحاولت الهرب من السجن وأنا مقيد وبعد أن نجحت وهربت وصلت إلى بيتي وأنا مقيد وإلى اليوم وأنا محبوس داخل بيتي ما أقدرش أخرج خايف يمسكني حقه العسكر ويرجعوني الحبس حقه».

اما محمد مرشد قائد، 55 عاماً، فيقول: «عشرين مرة وأنا أدخل الحبس حق الشيخ كان آخر مرة السنة الماضية وذلك لأنني رفضت أديله أرضي وما رضيت أعمل له تنازل وأخذني رجاله الى السجن وحاولوا يضغطو عليّ عنده بالتنازل عن الارض بالقوة وما خرجت إلا بعد ما دفعت أدب»، ويضيف: «يوم الجمعة الماضية رجعت من العدين بعد أن بكرت في الصباح وبعت جوافة في سوق «عنة». وقبل الظهر رجعت وقد أشتريت «سبغ الغداء» دجاجة وخضروات، وقبل وصولي للبيت تقطع لي رجال مكين وأخذوا مني الصرفة حق الجهال: ياخبرة حرام عليكم رجعوا سبغ الجهال ما يصلحش. لكن دون فائدة». بعد نجاح الشيخ مكين الحذيفي في الانتخابات المحلية الماضية وتعيينه رئيس لجنة الخدمات طلب منه الأهالي أن يقدم لهم خدمة نظير ترشيحه في الانتخابات، فطلبوا منه أن يشق لهم طريقاً من قرية السحة إلى القرى المجاورة وعندما لبى طلبهم وشق لهم الطريق أرسل لهم رجاله إلى القرية وطلب منهم أن يدفعوا له «فرقهم» مقابل شق الطريق رغم أن عملية الشق تمت على نفقة المجلس المحلي. وبالقوة أرغمهم على دفع 50 الف ريال نظير تقديمه هذه الخدمة.

القصة لم تنته هنا، فبعد مرور شهر على شق الطريق سال لعاب الشيخ وطلب من الأهالي دفع مبلغ 50 ألفاً أخرى أجرة العسكر الذين نفذهم لمطالبة المواطنين بدفع المبلغ السابق، وعندما رفضوا دفع المبلغ قام بقطع الطريق بالحجارة وما زالت حتى اليوم مقطوعة.

الظريف في رماضة أن الشيخ مكين الحذيفي، أثناء الانتخابات المحلية الماضية، قام بتوزيع صوره الانتخابية أثناء الدعاية الانتخابية على المواطنين وأصدر مرسوماً مشيخي قضى بتغريم كل مواطن عشرة آلاف ريال يرفض او يمتنع عن الصاق صورته على جدار منزل أو دكان أو سيارات الاهالي.

،يتذكر حمود قاسم، 55 عاماً، يتذكر :«كنت جالس داخل البيت أنا وزوجتي وبنتي وفجأة سمعنا أصوات حجار كبيرة تتساقط على السقف وعندما خرجنا نشوف أيش الحكاية شفنا رجال مكين براجموا بالحجار على البيت وبعد دقيقة من خروجنا أصيبت زوجتي وبنتي بسبب تعرضهم للحجارة أنت شايف راقدات ما استطيع اسعفهن للمستشفى لأن الطريق مقطوع والقرية محاصرة».

طه هزاع، 30 عاما، ساعة سماعه صياح الجيران ليلة الاحد الماضي بسبب إقدام رجال مكين على رمي المواشي بالحجارة، صعدت إلى السطح تبصر من الذي يصيح «وبعد دقائق سمعت صوت إطلاق نار من خلف المترس الواقع خلف التبة التي تبتعد عن بيتنا حوالي 20 متر وبعدها وجدت نفسي على الارض» فقد أصيب بعيار ناري في رجله. يواصل: «كما تشوف أنا جالس في البيت ما استطيع أخرج للمجارحة». ويضيف :«أغلب الرصاص وُجهت الى غرفة النوم».

ما من بيت في مديرية العدين إلا وله ذكريات مريرة مع سلطة المشيخ المتنفذة والمهيمنة على أغلب أرض العدين، لا زال الناس هناك يتذكرون الكوارث التي لحقت بهم أواخر السبعينيات القرن الماضي حين وُجهت فوهات الرشاشات والمدافع صوب منازلهم وسوت العشرات منها بالأرض عقاباً لساكنيها الذين اتهموا بالتخريب من قبل مشايخ كبار مدعومين من الدولة، ومن حينها أصبحت العدين إقطاعية خاصة بهم مكافأة لهم لما قدموه من تعاون للدولة لإخماد التمرد آنذاك».

ودون بقية مواطني الجمهورية، فإن قانوناً صدر من مشايخ النفوذ على الرعية بأن عليهم واجبات وليس لهم حقوق فانعدمت الحرية وحل مكانها الظلم والاضطهاد والتسلط في غياب واضح وفاضح لدولة تدعي أنها وسعت سقف الحريات وذللت الصعاب أمام مواطنيها فأصبحوا ينعمون بالعيش الرغيد والحريات المتساوية.. إلا أن الواقع وما هو حاصل في مديرية العدين بمحافظة إب شاهد على تخلف وتراجع دولة بأكملها من خلال غيابها منذ أكثر من 40 عاماً تاركة سلطة المشايخ هي المستحوذة على كل شيئ فمارسوا ضد المواطن صنوفاً شتى من الظلم والاضطهاد.

منطقة رماضة إحدى إقطاعيات سلطة المشيخ، حاول مواطنوها التحرر من سلطة شيخهم الذي سخر كل شيء فيها لصالحه لدرجة إقدامه مؤخراً على استعباد شباب المنطقة وجعلهم «عسكر ومرافقين تابعين له.

«النداء» أثناء تجولها داخل القرية شاهدت عشرات النساء والأطفال يحملون أواني فارغة بحثاً عن ماء زائد عند الجيران بسبب عدم تمكنهم من الخروج إلى الخزان الواقع أسفل القرية لأن الشيخ أصدر تعليماته بعدم السماح لهم بإحضار الماء.

«الله لا ألحقه خير»، يقول الحاج محمد يحيى الحميدي،70 عاماً، ساعة التقته «النداء» فبدأ يروي قصته مع الشيخ كمن يحاول الشكوى بظالم استولى على ماله: «أنا لي أكثر من ستين سنه وأنا أربي هذه المزرعة (يشير الى مزرعة البن) وكل هذه الغرسات أنا غرستها بيدي وربيتها مثلما يربي الواحد عياله وكان الشيخ يشتي يشاركني بالمزرعة بالصميل وأنا أرفض ذلك وفي شهر مارس الماضي أستولى عليها بالقوة ومنعني من الدخول إليها. والآن تقدمت بشكوى ضده إلى المحكمة والى اليوم ما رجعوا لي خبر وكل يوم أتابع القضية في المحكمة، يقولوا لي تعال بكرة. ويعلم الله متى يجي بكره واستعيد أرضي ومالي المغتصب».

«الله يهلكه الله يحرق قلبه مثلما حرق قلوبنا. الحاجة «تقى مهدي»90 عاماً، التي سردت لـ«النداء» معاناتها مع الشيخ: «نهب حقي الغنم والثور والبهمة حقما مارضيتش أزوج بنتي على حقه السواق. وبعدما شل كل شيئ جاء وهددني بالقتل إذاما وافقش على طلبه وبعدها ضغط علينا وزوج بنتي على حقه السواق بالقوة دون أن يدفع مهر».

لم تنته قضية مقتل الشيخ عبدالسلام القيسي بمحافظة تعز، لنفاجأ بقضيةٍ مجاورة راح ضحيتها صلاح الرعوي في محافظة إب..

القتلة ينتمون إلى وزارة الداخلية..

عبد القيوم علاَّو
Allaw55@hotmail.com

● الرعوي

● القيسي

الاستهتار بالأنظمة والقوانين النافذة وإهدار دماء المواطنين الأبرياء وبلطجة المتنفذين في أجهزة الدولة الذين فضلوا القبيلة على الدولة، يعطينا انطباعاً بأننا وصلنا حقاً إلى شريعة الغاب التي يحكم فيها القوي ويهان الضعيف. وهذا الوضع الذي حصل في محافظة تعز وفي محافظة إب باغتيال الشيخ عبدالسلام القيسي والمواطن صلاح الرعوي.. يجعلنا نخشى أن يتحول إلى انفلات الوضع الأمني في بلادنا، وأن تتحول شوارعنا إلى فوضى عارمة خاصة إذا لجأ الناس إلى الاعتماد على أنفسهم في تحقيق العدالة والاقتصاص لأنفسهم بقتل من قتلهم ومن استولى على حقوقهم، فأخذ الحق بأيديهم بدلا من أجهزة الدولة التنفيذية والقضائية، والتي أصبحت هي نفسها عاجزة عن حماية أفرادها قبل حماية المواطن ومقارعتها عتاولة الفوضى وغربان القبيلة وفئران الكهوف.. بالتأكيد سوف يجعلنا على شفا حفرة من الفوضى الأمنية. وهذا ما يريده أعداء الوطن والوحدة المباركة ويروجون إليه، ولا نستبعد أن يكون لهم ارتباط بما حصل في محافظتي تعز وإب.

إن الذي حصل في إدارة البحث الجنائي بمحافظة إب يدعو إلى التفكير جلياً بموقف وزارة الداخلية بأجهزتها المختلفة من أولئك الأفراد المنتمين إلى أجهزتها ويحملون الرتب العالية ومناط بهم حماية الوطن والمواطن، ولكنهم في حقيقة الأمر يدينون بالولاء المطلق إلى القبيلة بدلاً من ولائهم للوطن والقانون الذي هم مكلفون بحمايته والحفاظ على السكينة العامة، ولكنهم خارجون على القانون ورافضون الاعتراف به أو الانصياع إلى القضاء.. فها هم يثبتون يوما بعد يوم أن المواطن لا يمكن أن يجد الأمن حتى ولو كان في حماية الدولة نفسها أو في سجونها المحصنة، فهم قادرون على الوصول إليها متى شاؤوا وفي أي وقت يحددون نقطة الوصول إلى غايتهم.

ومن هنا يتبادر إلى ذهن القارئ هذا التساؤل: هل هم مندسون على وزارة الداخلية أم أنهم معفيون من العقوبة القانونية إذا تعرضت مصالحهم وقبيلتهم أو أحد أفرادها لأية مساءلة قانونية حتى ولو كان هذا الشخص نفسه من المعتدين على حرمة الآخرين وحقوقهم وأعراضهم وأموالهم؟

وهل يجب على المواطن في محافظتي إب وتعز أن يؤمن (يردد كلمة آمين) بعد كل اعتداء يقع عليه أو على ماله وعرضه، ولا يحق لمواطني هاتين المحافظتين الدفاع عن أنفسهم وعن حقوقهم وأعراضهم وأموالهم التي تهدر يومياً؟ لماذا تستباح الحقوق وتُسلب الحريات في محافظتي تعز وإب؟

ماذا يريدون؟ وإلى ماذا يخططون؟

إن المتتبع لكل الاعتداءات التي تقع في هاتين المحافظتين يكون أبطالها أولئك المستهترين والمتنفذين بأجهزة الدولة، وخاصة نقولها وبصراحة، من المنتمين إلى أفراد القوات المسلحة والأمن؛ هؤلاء الذين أنيط بهم حماية الوطن والمواطن وصيانة الحقوق والأموال نراهم هم من يقوم بالاعتداء على كل المحرمات الوطنية ضاربين بالقانون عرض الحائط غير آبهين بما يحملون على أكتافهم من نجمات ونياشين عسكرية مستغلين هذه الميزة وهذا الشرف لتحقيق مصالحهم ومصالح قبيلتهم الشخصية؟

إن اغتيال صلاح الرعوي، وبهذه الطريقة المستفزة للدولة والرأي العام قبل أبناء محافظة إب، وفي مكان محصن ويفترض أن يكون آمنا، إنه إدارة البحث الجنائي بمحافظة إب، ومن قبل ضباط كبار في وزارة الداخلية، وإصرار قبيلتهم وأفرادها على مضيهم في انتهاك القانون والاستمرار في تماديهم وتحديهم واحتقارهم لفئة من أبناء الشعب وأمام ومرأى من أجهزة الدولة المختلفة والسلطة المحلية التي وقفت عاجزة عن حماية المواطن وفي مقر احتجازه.. يجعلنا نشك بنوايا وزارة الداخلية والقائمين على تنفيذ القوانين من عملية منع حمل الأسلحة في المدن الرئيسية، وانتقائية تنفيذ هذا القرار، ويعطي الحق والذرائع للكثير من معارضي هذا القانون بالدعوة إلى عدم تسليم الأسلحة لان وزارة الداخلية غير قادرة على حمايتهم فكيف إذا سلموا أسلحتهم كيف سيكون حالهم الأمني خاصة انه لايجد الحماية من الدولة التي عجزت عن حماية منشآتهم العسكرية.

إن قضية الرعوي وقضية القيسي مرشحة أن تتحول إلى انتقام وثأر من قبل أبناء محافظتي إب وتعز إذا لم يتخذ القانون مجراه، ويجرم من قاموا بهذه الأفعال ومن شجعهم ومن يقف وراء أفعالهم هذه، وبدون تدخل المتنفذين في أجهزة الدولة المختلفة. ومع احترامنا لقبائل الحداء نقول: لا نجد أي مبرر لأفعالهم هذه واستقوائهم بأبناء القبيلة في وزارتي الداخلية والدفاع ممن يوفرون لهم الحماية الكاملة أمنية وقانونية. والذي نخشاه أن يتحول أبناء قبائل الحداء هم المستهدفين بالانتقام في هاتين المحافظتين وفي محافظات أخرى، وهذا ليس بمستبعد. عندها ماذا سيفعل لهم متنفذوهم في وزارتي الداخلية والدفاع إذا هم أنفسهم سوف يكونون مستهدفين بالانتقام؟

إذن، على وزارتي الداخلية والعدل الإسراع في تقديم القتلة والمعتدين على حقوق الناس والعباد إلى العدالة والسماح بتطبيق القانون وتنفيذ القصاص العادل بحقهم خاصة إذا عرفنا أن ما حدث في سجن البحث الجنائي من حيث التصنيف القانوني يندرج تحت بند الخيانة العظمى، وعلى هذا الأساس المفروض أن يتم محاكمتهم وأن يثأروا للقانون وللحكومة ولوزارة الداخلية بالذات!

وعلى مجلس النواب ألا يكتفي بتشكيل لجنة أو لجنتين لدراسة الوضع في محافظتي إب وتعز، بل عليه أن يكون مسؤولاً ويتابع سير تنفيذ العدالة بحق القتلة منتهكي القانون، وعلى أعضاء مجلس النواب المنتمين إلى محافظتي تعز وإب الانسحاب من مجلس النواب والعودة إلى ناخبيهم والوقوف معهم إذا كان مجلس النواب عاجزاً وغير قادر على أداء مهامه الرقابية وحماية الدستور والقوانين النافذة!

شكرا للأخ الرئيس علي عبدالله صالح الذي قام بإرسال مبعوث خاص إلى محافظة إب لتقصي الحقائق حول مقتل صلاح الرعوي في سجن البحث الجنائي من قبل متنفذين في المؤسسة الأمنية. والأخ الرئيس قد عودنا دائماً على التدخل في الوقت المناسب لاحتواء الموقف المشتعل. وقد كان لتدخله في قضية مقتل الشيخ عبدالسلام القيسي الأثر الكبير في تهدئة الأنفس، وبالتأكيد الأخ الرئيس لن يرضى بما قام به منتسبو الأجهزة الأمنية في سجن البحث الجنائي بمحافظة إب، فهذا الفعل يعد خيانة عظمى، ويجب محاسبة كل من شارك بالاعتداء أو التخطيط له أو المساعدة بتقديم الدعم اللوجستي للقتلة. فالقانون فوق الجميع.

عن مؤتمر خمر والدستور المؤقت

هشام احمد قاسم دماج

طالعتنا جريدة «السياسية» في عددها (20160) بتاريخ 7 اكتوبر 2007 بموضوع «التعديلات الدستورية في اليمن» تناولت من خلاله العديد من المراحل التي مر بها الدستور اليمني منذ قيام الثورة عام 1962م.

وأريد هنا إيضاح نقطة هامة حول ما جاءت به «السياسية» بالنسبة لصدور الدستور المؤقت الثاني في مؤتمر خمر حيث تناولت هذا الموضوع كالتالي:«8 مايو 1965 صدور الدستور المؤقت الذي اقره مؤتمر خمر». إذ إن مؤتمر خمر خرج بمشروع دستور تم رفضه من قبل المجلس الجمهوري ولم يوقع عليه رئيس الجمهورية، في ذلك الوقت، المشير عبدالله السلال؛ وبالتالي فإنه لم يكسب حق الشرعية ولا الصيغة القانونية التي حاولت «السياسية» إضفاءهما عليه. لأن إدراج نقطة «مؤتمر خمر» ضمن التعديلات الدستورية في اليمن، من قبل صحيفة حكومية كـ«السياسية»، يعطي لقرارات ذلك المؤتمر الصبغة القانونية و هي ليست من حقه مطلقاً ولا من الحقيقة في شيئ؛ لأن قراراته لم يصادق عليها رئيس الجمهورية وبالتالي فهي قرارات ظلت داخل خمر فقط.

وهنا أجد نفسي ملزماً بالتوضيح للاخوة في «السياسية» حتى يتداركوا هذا الخطاء الذي يعد توثيقاً سياسياً خاطئاً وعليها التأكد من الامر كنوع من الانصاف للتاريخ الجمهوري الصحيح، الذي مازالت الكثير من حقائقه غائبة على الناس.

ولعل من الانصاف القول أن أصحاب مؤتمر خمر كانوا هم الأضعف إيماناً بالجمهورية، ولم تكن قرارتهم سارية على المجلس الجمهوري ابداً سواء في مؤتمر خمر او قبله في مؤتمر عمران. في حين كان أصحاب مؤتمري «الجند» و«ريدة» هم الاقوى إيماناً بالجمهورية، والاقرب إليها والاكثر جدية في إنجاح مشروعها الفتي الذي لا يمكن التشكيك أبداً أنه قد أكمل نجاحه اليوم.

النائب العام يصدر توجيهين للتفتيش القضائي تفاعلا مع «النداء»

● العلفي

أصدر النائب العام مذكرتين توجيهين لرئيس هيئة التفتيش القضائي، الأولى بشأن ما نشر في عدد «النداء» رقم 124، تحت عنوان «أولياء دم قتلى الضالع يتهمون النيابة بعدم إطلاعهم على ملف القضية»، والثانية بشأن قضية مقتل صلاح الرعوي في إب، والتي نشرت تفاصيلها في عدد «النداء» الماضي. نص المذكرتين:

الأخ/ رئيس هيئة التفتيش القضائي المحترم
بعد التحية
بالاشارة الى ما نشر في صحيفة «النداء» بعددها رقم 124 وتاريخ 2007/10/24 بشأن قيام نيابة م/ إب بالإفراج عن ثلاثة متهمين في قضية مقتل المجني عليه/ عبده مسعد الرعوي... الخ
وعليه نوجه بالاطلاع وتقييم تصرف النيابة واتخاذ اجراءاتكم وفقاً للقانون وموافاتنا بما تم اتخاذه.
وتقبلوا تحياتنا،،،

الأخ/ رئيس هيئة التفتيش القضائي المحترم
بعد التحية
بالاشارة الى ما نشر في صحيفة «النداء» بعددها رقم 123 وتاريخ 2007/10/10 تحت عنوان أولياء دم قتلى الضالع يتهمون النيابة بعدم اطلاعهم على ملف القضية... الخ.
وعليه نوجه بالاطلاع والتحقق مما ورد بالصحيفة واتخاذ اجراءاتكم طبقاً للقانون.
وتقبلوا تحياتنا،،،

المجلة العربية للعلوم السياسية مجلة دورية محكمة

تصدر عن الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية

صدر العدد-16 خريف 2007 من المجلة العربية للعلوم السياسية متضمناً افتتاحية الدكتور علي الدين هلال: «العلم والمنهج العلمي»؛ وملفاً حول الانتخابات والديمقراطية شارك فيه:
- ما رينا أوتاواي وعمر حمزاوي: «الأحزاب العلمانية في الوطن العربي: الصراع على جبهتين».
- عمر الحضرمي: «الشورى والديمقراطية: حوارية الموروث الديني والحداثة السياسية».
- عبدالفتاح ماضي: «متى تكون الانتخابات ديمقراطية؟».
- أحمد هاشم اليوشع: «برلمان 2006 والبرامج الاقتصادية للجمعيات السياسية في البحرين: بين النظرية والواقع».
- وزين العابدين حمزاوي: «الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب».
أما الدراسات فتنوعت بين محورين:
-1 معوقات الداخل العربي في التواصل مع الآخر الغربي: وُجهة نظر عربية: صالح سليمان عبدالعظيم.
-2 قطع العلاقات الدبلوماسية: المفهوم والأسباب: محمد الأخضر كرام.
وفي باب آراء ماداتان:
-1 حلف شمال الأطلسي والتوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط: خضر عباس عطوان.
-2 العدوان الإسرائيلي على لبنان: الاستراتيجيا الثابتة والظروف المتغيرة: حسين يوسف سالم القطروني.
وفي العدد أيضاً مراجعة لكتاب «العرب والحداثة: دراسة في مقالات الحداثيين (تأليف عبدالإله بلقزيز) أعدّها كرم الحلو.
واختتم العدد بتقرير عن نشاطات حول: «المبادرة العربية- الأفريقية للتضامن مع أهل دار فور: نداء المثقفين والفنانين العرب من أجل حماية السودان من التدخل الأجنبي» لـ أحمد حلواني، ويوميات عربية ودولية مختارة» و«ببليوغرافيا مختارة».

فجائع الوعظ والفتوى!!

عبدالباري طاهر

لعب خطاب المسجد في الجمعة والاعياد بخاصة دوراً مهماً في توحيد الوجدان الاسلامي والضمير الانساني ورص صفوف المؤمنين في مواجهة الظلم والطغيان. ولكن خطاب المسجد لم يكن دائماً في خط مستقيم، فقد لعن علي بن ابي طالب، كرم الله وجهه، من فوق المنابر في صدر الاسلام.

ومثلت خطبة السفاح في يوم النحر بمنى منحى جديداً في الطغيان والاستئثار بالمال الذي سمي مال الله بدل مال المسلمين. كما سفكت خطابات هشام بن عبدالملك، والحجاج بن يوسف الثقفي وخالد القسري وعبدالملك بن مروان وعبدالله بن حمزة، دماء المسلمين المخالفين في الرأي.

ولم تكن الفتوى استثناء، فهناك فتاوى جسدت روح التجديد والاجتهاد والشجاعة، وخلدت أصحابها كبعض فتاوى العز بن عبدالسلام، الذي حرم إضافة أي ضريبة على الناس لمواجهة الحرب مع المغول، وأمر ببيع الأمراء المماليك ومدخراتهم قبل التفكير في تحميل الناس أعباء الحرب.

وكانت فتاوى وخطب سفيان الثوري والجعد بن درهم وغيلان الدمشقي وعمرو بن عبيد، وابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، ويحيى بن حمزة، وابن الامير، والشوكاني أمثلة رائعة للتجديد والاجتهاد وروح التسامح الاسلامي والشجاعة. ولاتزال أعمال جمال الدين الافغاني، وآية الله الشيرازي بتحريم التبغ في إيران في مواجهة بريطانيا وشركاتها الاستعمارية، أمثلة تُقتدى.

ذات مساء أراد هارون الرشيد جارية له، فامتنعت بحجة أنها موطوءة أبيه؛ فاستدعى أبا يوسف (أهم تلاميذ أبي حنيفة وصاحب كتاب الخراج) «مستفتياً». فقال له أبو يوسف: أو صدقتها يا أمير المؤمنين! أوطئها وعلي إثمها. فسمع سفيان الثوري بهذه الفتوى فقال: «إني لأستغرب من هؤلاء الثلاثة: خليفة يسفك الدم في كل البلاد ولا يتورع عن موطوءة ابيه، وهذه الجارية التي تدل بنفسها على خليفة كهارون الرشيد، وهذا الفقيه الذي يبيح الزناء!»

ومن يقرأ شروح وحواشي بعض كتب الفقه في عصور الإنحطاط سيجد العجب العجاب. وليس الأمر محصوراً على مذهب أو مخصوصاً بدين، فقد أباح بعض أئمة الزيدية قتل المتعاونين مع الأتراك ونهب أموالهم واستباحة نسائهم! وافتى مفتي الثقلين الحنفي بجواز زواج الحنفي من شافعية؛ قياساً على الزواج من الكتابية. وأفتى احمد بن سليمان، وبعض الفقهاء الحضارم الشوافع بعدم جواز زواج«العدنانية من قحطاني!!، كما حرم بعض فقهاء الشافعية الاقتداء بالحنفي في الصلاة!! وهناك فتاوى في شروح وحواشي المنهاج والأزهار وشرح البيجوري، على القاسمي في فقه الشافعية يخجل المرء من قراءتها سراً.

في باب «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» يناقش حجة الاسلام محمد الغزالي في كتابه الشهير «إحياء علوم الدين» إلزام المغتصب لامرأة بوجوب ستر وجهها!

وقد سفكت دماء وأزهقت أرواح ودمرت مدن، واشتعلت حرائق، وأحرقت كتب، وجرم علماء أجلاء، وجرت اغتيالات وأهوال وأهوال؛ بفتاوى شائنة، وخطب مضللة، وأقوال علماء سوء، لاهم لهم إلا رضى السلطان والشيطان، وطمس الحق.

هناك تلازم يصل حد الاندغام والتوحد بين فساد السياسة وفساد توظيف الدين، وبين رجل السياسة المستبد ورجل الدين الفاسد.

أدرك عالم الدين المستنير والنهضوي عبدالرحمن الكواكبي الترابط بين الاستبداد السياسي والديني؛ فهما يترافدان، ويزكي كل منهما الآخر.

في اليمن أفتى بعض الدعاة السياسيين بإباحة ما يشبه حرب الابادة ضد «الحزب الاشتراكي» المتمترس بالجنوب، مجيزا قتل الجنوبيين من غير الاشتراكي للقضاء على الاشتراكي في حرب 94 .

وقف شيخ الازهر محمد سيد طنطاوي امام الرئيس حسني مبارك في ليلة القدر داعياً الى جلد الصحفيين ثمانين جلدة لأنهم نشروا خبراً عن مرض الرئيس مبارك، مستنداً بالآية الكريمة: «والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة، ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا واولئك هم الفاسقون». النور4.

وفي اليمن «السعيد» بين مزدوجين، وقف أمام الرئيس علي عبدالله صالح وزير الاوقاف الاسبق في يوم عيد الفطر المبارك ممجداً طاعة ولي الامر، ومذمماً عدم وفاء معارضيه، ومنتقصاً من احتجاجات الجنوبيين المدنية والسلمية؛ وكأنه يمهد لحرب قادمة يعد لها الحكم.

وفي شعب بئن من المجاعة والظمأ، ويصل الفقر فيه أو يتجاوز الـ50٪، وقع قرابة مائة فقيه بياناً يدينون فيه التبشير والانحلال الاخلاقي والخروج على الاعراف والقيم والتقاليد، غير مدركين- سامحهم الله- أن الفساد كل الفساد هو الجوع الكافر، المدمر الحقيقي للقيم والأخلاق، وأن فساد الحكم واستبداده يدفع البلاد دفعاً إلى قعر الرذيلة ودرك الهوان.

لقد غاب عن أعين موقعي البيان أن تآكل هيبة الدولة وارتهانها للقبيلة والعسكرة عامل خطير في تفكيك عرى الوحدة. وهو ما يؤشر لمواجهات شاملة وقادمة يعد لها الحكم؛ كمهرب من تبعات البناء والتنمية، والاندماج الوطني، ومعالجة آثار حرب 94، وحرب صعدة، وما تناسل منهما.

نكبتنا كبيرة وفاجعة في بعض وعظ بلادنا وفتاواها الجهنمية التي تعدنا بالقتل، وتبشرنا بأهوال يوم القيامة في الدنيا. ولكن المصيبة في الأزهر الشريف أدهى؛ فالأزهر تاريخياً عاصمة الدعوة والفتوى الاسلامية لعدة قرون. وقد حوله السادات الى منبر للتطبيع مع إسرائيل. وزار بعض شيوخه اسرائيل. وقرأ شيخه الدكتور عبدالحليم محمود الآية: «وإن جنحوا للسلم فاجنح له». فجنح النظام العربي للاستسلام، وجنح الاسرائيليون لحروب مستدامة ضد السوريين والفلسطينيين واللبنانيين، وصولاً الى العراق.

الاستبداد السياسي والديني وإن تلازما، كما لاحظ عالم الدين الجليل الثائر والشجاع الكواكبي، إلا أن رجل الدولة السياسي هو من يسترق رجل الدين، ويحوله الى مهرج في سيرك السياسة؛ يبرر جرائم الحكم، ويزين صحائفه الكالحة. ولا تختلف وظيفة رجل الدين- إن وجد رجل دين- عن المثقف التقليدي والزائف الذي يؤله الطغيان، ويزيف الوعي، ويقمع الحرية، ويهدر الكرامة.

المخزي والمشين حد الفضيحة، ارتباط الوعي والارشاد في اليمن والكثير من البلاد العربية بأجهزة القمع. فتصبح الفتوى والوعظ شكلاً من أشكال التعذيب التي تمارسها أجهزة القمع سراً، بينما تتخذ عند الواعظ شكل التنكيل العلني والجماعي.

في مباحث إب.. ذبح الخيل على غير قبلة.. فتوقف صهيله

يحيى سعيد السادة
abuwaheeb@yahoo.com

عندما لا يتجاوز حلم المرء في هذا البلد امتلاكه غرفة تؤويه وزوجة ونصف دستة من الأطفال، حتى لو كانت مصفوفاتها من الطوب الرديء وسقفها مسنوداً بفروع الأشجار، بينما طلاء جدرانها موزع بين صور الزعيم وبعض الشعارات التي أغدق بها الحزب الحاكم على الفقراء والمعدمين إبان حملة الرئيس الانتخابية.. فإن المحير أن يقفز هذا المرء فوق حلمه الأرضي الذي لم يتحقق بعد محاولا التحليق في سماوات الكون بمجرد رؤيته صورة الزعيم الملازمة له في صحوه ومنامه وقراءته شعارات لم تتحقق بعد بأن يمناً جديداً ومستقبلاً أفضل بانتظاره وانتظار من يعول.

لقد كان المرحوم بإذن الله صلاح الرعوي لغزاً محيراً للكثير ممن عايشوه وعرفوا أدق تفاصيل حياته. حياة كلها بؤس وشقاء ومعاناة لا تدع مجالاً للشك من أن هذا البائس هو اشد الناس تذمرا من الوضع وأكثرهم سخطا ورفضا لهذا الواقع، إلا أن حقيقة الأمر ليست كذلك إذ نجده أكثر الناس تقبلاً للوضع وأشدهم حبا والتصاقاً بواقعه المعاش. تتجلى هذه المشاعر عند اقتراب أي استحقاق انتخابي. كان أكثرها جنونا وهوسا فترة الاستحقاق الرئاسي للعام 2006. إذ أقحم نفسه كما هي عادته في هذا الحدث بصورة ملفتة، فحول تخاطبه مع الآخرين من لغة كانوا يفهمونها الى صهيل خيل متفانياً في إلصاق الصور والشعارات في كل مكان مهما كان علوه رغم حصوله عليها بمعاناة شديدة، إذ كان يقف لساعات أمام مخازن المؤتمر بغية الاستحواذ على اكبر كمية ليحملها الى الأزقة والشوارع على ظهره، بينما غيره من كبار القوم لا شأن لهم بهذه المطبوعات التي من وجهة نظرهم لا تغني ولا تسمن من جوع، إذ أن مطبوعاتهم أخف وزنا وأكثر نفعا.

لقد اختار لنفسه العناء والمشقة تاركاً في قريته التي تبعد عن المدينة حوالي أربعة كيلو مترات زوجة وستة أطفال ينتظرونه بفارغ الصبر عله يعود إليهم ببعض الطعام أسوة بمواطني القرية، إلا أن ما يحمله كل مساء مجرد حزمة شعارات وصور للقائد ليلصقها في جدار غرفته وعلى جدران أزقة القرية ومنازلها مصحوبة بصهيل الخيل.

ظلت حياة هذا البائس لغزاً حتى لحظة اغتياله إذ احتار الناس بين معيشته المتدنية والدور الذي يلعبه عند كل اقتراع، حيث تجلت الحقيقة للجميع من أن تصرفاته وهوسه كانت نتاج تناغمه مع تفكيره وقناعاته، خاصة وأن الشعارات التي احتضنها بأن يمناً جديداً سيولد من رحم المعاناة، وأن مستقبلاً أفضل هو آت لا محالة حسب معتقداته، هي التي جعلته يسلم نفسه طوعا لمباحث أمن إب قبل أن يتحقق من نتائجها وقبل أن يتأكد أن القانون والنظام قد صحيا من غفوتهما التي طالت وأن القبيلة قد تحررت من عصبياتها بفعل الجامعات والانفتاح على العالم المتحضر والانتقال من حياة الكهوف والمغارات الى الفلل والحدائق، ومن ركوب البغال والحمير الى المونيكا والبورش، ومن الخوف من المجهول كلما أرعدت السماء او أبرقت الى عالم الضوء وتذليل الطبيعة وتفسير وتحليل مكوناتها. لم يتأكد من كل ذلك إذ تغلب على تفكيره إيمانه ببراءته، وأكثر من كل ذلك تعلقه بالشعارات الملصقة بغرفته المسماة بيتاً، ليذبح ويمرغ بدمه تحت شعار ومن الحب ما قتل.

لقد أحدث هذا الفعل البربري جرحاً غائراً في جسد ونفسية كل مواطن أيا كان موقعه على هذه الخارطة إذ لم تعد هذه القضية شأناً يختزل في محافظة او مدينة او مجموعة من الناس، بل شأنا عاما كونه يمس كرامة الدولة ويفقدها هيبتها ومصداقيتها في قدرتها على حماية أرواح الناس. فإذا ما كان هنالك من شعور بالذنب والإحساس بالخجل فإن الدولة أولى بهذا الشعور وبذاك الإحساس، ولا علاقة لمواطني إب بتبعات هذه الجريمة كونها لم ترتكب في أحد منازلهم او في زقاق من أزقة مدينتهم او شارع من شوارعهم. اذ من المسلم ان من أقدموا على فعلتهم الشنيعة قد استأسدوا على الدولة لخبرتهم الطويلة بنقاط ضعفها ومكامن تركيعها إذ لو كان الامر مختلفاً من حيث تسليم صلاح نفسه لأحد مشائخ حاشد او خولان لتردد المسلحون كثيرا قبل الإقدام على مثل هذه المغامرة.

أقول لكثير من الشباب الذين يشعرون بالإهانة هدئوا من روعكم فالإهانة موجهة أساساً للدولة. عليكم فقط أن تقرأوا تاريخ هذه المحافظة. تاريخ آبائكم وأجدادكم وما قدموه لهذا الوطن سواء من خلال نضالهم السياسي او تضحياتهم في ميادين الشرف والكرامة. اقرأوا عن أول عمل سياسي تأسس لمقارعة الإمام يحيى عام 1944م من خلال تأسيس جمعيه الإصلاح. فتشوا عن دهاليز وزوايا سجون الإمامة في صنعاء وحجة، حتماً ستحكي لكم بطولات المناضلين من أبناء هذه المحافظة. نقبوا عن المقاصل التي أقامها الإمام لتعرفوا حقيقة ما قدمه أبناء هذه المحافظة من تضحيات. عودوا الى الوثائق الأولية للثورة كي تقفوا على بطولات العديد من أبناء هذه المحافظة ممن خططوا للثورة ونفذوها واستشهدوا من اجل مبادئها. اسألوا جبال حجة وصعدة عن بطولات آبائكم وتضحياتهم من اجل إرساء دعائم الثورة والجمهورية في حين كان البعض الآخر يتمترس في خنادق الملكية. اسألوا جبال يسلح عما قدمه آباؤكم عند فك الحصار عن صنعاء. فتشوا في سجلات الشهداء كم قدمت هذه المحافظة في حرب صيف 1994م. كل هذه المحطات تؤكد أن لا شيء يستفز أبناء هذه المحافظة غير المساس بالوطن او الثوابت الوطنية.

كم كنت أتمنى لو أن نشيد الزامل الذي صدحت به حناجر إخواننا من أبناء الحدأ بعد مقتل الأسير الأعزل وقبل التأكد من انه يستحق مثل هذا الفعل الشنيع، يأتي بعد تحرير أرض عربية أو مصاحباً لفتوحات إسلامية، ولكنها مجرد أمنية في وضع اختلطت فيه الأوراق وطغت الألوان القاتمة والمعتمة على كل ما حولنا.

أتمنى على إخواننا في هذه المحافظة وفي مدينة إب بالذات، أن يستمروا على نهجهم في نبذهم العصبية ومقتهم لظاهرة الثأر، فقد جبلوا على حب هذا الوطن والانتصار له. عليهم أن يتحرروا من عقدة الذنب بالمسؤولية وتأنيب الضمير فكلاهما يقعان على الدولة كون مسرح الجريمة أمنياً، بل من أهم مواقعها الأمنية. على الدولة ألا تكتفي بالنتائج، وألا تتوقف عندها؛ إذ عليها الأخذ بالأسباب التي دفعت بالبعض إلى هذا المنحدر اللاإنساني واللاأخلاقي على اعتبار أن بواعث هذه القضية تأتي في مسلسل قضايا مصدرها مكتب أوقاف إب الذي ساهم في كثير من الفوضى وبالأخص فترة ما قبل الإدارة الحالية، بحيث يعاقب كل من تسبب في إهدار دم البداي والرعوي، ولكي لا يذهب دمهما هدراً.

فدم البداي لا يعرف سافكه حتى الآن، كون مقتله يكتنفه كثير من الغموض، ولا يعلم الحقيقة غير الله وظلمة الليل، بينما دم الرعوي قد شارك في سفكه العديد من أقارب البداي، تدعمهم فرق الزامل، وغياب النظام والقانون، وسيطرة القبيلة على كل مجريات الحياة؛ كون شريعة الغاب هي السائدة في وضعنا، والتي تقر بأن البقاء للأقوى.

السؤال الذي فرضه هذا الحدث، فيما لو لم يكن الرعوي حبيس جدران البحث الجنائي، كم كان يحتاج إلى قوة قبلية؟ ناهيك فيما لو كان طليقاً، ومسلحاً؟!

الإرهاب والحكم الرشيد

إبتهال الضلعي

الإرهاب؛ هذه الكلمة التي تكاد تكون الأكثر تناولا في مجمل الأحاديث ابتداء من حوارات صناع القرار إلى أحاديث رجل الشارع العادي.. بدأ استعمالها بصورة واسعة "بتعريفها المتداول" منذ فترة ظهور حركات ذات أيديولوجيا معينة وتوجهات فكرية تنوعت ما بين التوجه الشيوعي والمتطرف والاسلامي الذي استخدم لمحاربة الأوليتين ليعلق عليه من بعدها كل صفة إرهابية ممكنة.

الإرهاب كان وما زل تلك الشماعة الأكثر متانة لتعليق الاتهامات، والسبيل الأسلم للتخلص من كل ما يراد التخلص منه، إلا أن المفهوم العام لهذا المصطلح عممته على العالم بأسره في العام 2001 أعظم دولة في العالم أميركا وهي التي تعرضت لواحد من أكبر الأعمال إرهابية في العقود الأخيرة.

قرأنا مؤخرا الكثير والكثير مما كتب عن الإرهاب والتصدي له والميزانيات الضخمة للتخلص منه والمخططات لإبادة منظماته وأفراده وغيرها من الأمور المتعلقة بهذه الظاهرة البشعة التي اتفق العالم (على الأقل هذه المرة) من أغنى دولة في العالم أمريكا إلى واحدة من أفقرها كاليمن، أن العدو واحد (الإرهاب).

الإرهاب ليس ظاهرة وليدة وليس مولودا جاء إلى الواقع هكذا دونما أسباب، الإرهاب حاله كحال أية ظاهرة تمخض وجودها عن مراحل متعددة وموجات فكر ذي أبعاد مختلفة وأسباب حياتية كانت العامل الأكثر تفاعلا لترسيخ مثل هذه القناعات التي تشبعت بها صدور هؤلاء الإرهابيين كما يسمونهم.

لكن ما أوجه العلاقة بين الإرهاب الذي يتعرض له عملاق كالولايات المتحدة وبلد كاليمن؟ قد يكاد يكون العامل المشترك الأكثر ظهورا للعيان واحداً، وهو تنظيم القاعده كما يعلن البلدان بعد كل تفجيرعن مسؤولية تنفيذه.

ولو أمعنا النظر وركزنا على ماهية خلفية أفراد القاعدة لوجدناهم من بلدان تتقارب أحوالها كثيرا سواء أكان هذا التقارب جغرافيا، فكريا، أم اقتصاديا. وهذا ما أريد التركيز عليه.

سمعنا أن رؤوس القاعدة كانوا من أصحاب النفوذ والمال، وقد باعوا دنياهم لأجل آخرتهم. لكننا تجاهلنا تماما حال من يتبعونهم وينفذون أوامرهم. فغالبيتهم من البسطاء ممن سحقتهم الحالة الاقتصادية وافتقرت حياتهم للمعنى الحقيقي للتنمية... ومنهم من كان من فئة الحاقدين على ما وصل إليه العالم، فعاشوا في حاله ازدواج رهيبة لم يجدوا من يحتضنهم سوى جماعات ذات رؤية غريبة ترى في أشلاء ضحاياها سلم صعود إلى مراحل متقدمة من التفوق وفن المراوغة على مخططات أية دولة كما يصفونه.

من المؤسف جدا أن نرى أنظمة دول بدلا من اتخاذ الجدية سبيلا لمحاربة الإرهاب، وجدته في كثير من الأحيان طوق نجاة لمصالحها الآنية، فقيدت الحريات وأصدرت القوانين وغيرت الدساتير بما يتماشى مع رؤى أصحابها وكأنهم باقون إلى الأبد، تاركين أساسات المشكلة عالقة ما بين وضع خارجي ملغم وداخلي يتفجر في كل يوم.

التنمية وبناء الإنسان هو الوصفة العملية الوحيدة التي يستطيع من خلالها جسد العالم الذي يكاد يكون كل جزء من أجزائه قد عانى من قضية إرهابية بشكل أو بآخر، أن يلأم جراحه ويوقف نزيفه... هذه التنمية لا تأتي إلا بتوجهات دولة على رأسها أناس يتميزون بحكم رشيد، دولة تؤمن بمواطنيها وبإنسانيتهم، دولة تعي أن المواطن الكريم في عيشته والحاصل على كافة حقوقه بالتساوي مع الجميع، بعيداً كل البعد عن الدم وزهق الأرواح التي حرم الله.. دولة لا تستخدم أساليب الترهيب مع مواطنيها، العدل فيها هو المقياس الحقيقي، وتوزيع الثروات بصورة عادلة هو السبيل في احتضان أبناء كل الوطن.

وقتها فقط تستطيع الدولة أن تخلي مسؤوليتها عن أي عمل إرهابي يقام على أرضها. قد يثار تساؤل هنا: ماذا عن الدولة التي وصلت إلى مراحل متقدمة من التنمية رغم ذلك استمر وجود الإرهاب فيها؟ أجيب أن المنفذين في أغلب الأحيان من المناطق المفتقرة لمعاني الحياة الكريمة، إضافة إلى ممارسة هذه الدول (المتقدمة) الإرهاب ذاته تجاه بلدان أضعف منها، وغالبا ما تكون مواطن لهؤلاء المنفذين، هو ذاته القهر الذي يجدونه في بلدانهم من حكامهم، لتستمر بهذه الطريقة سلسلة الإرهاب... كلما اندلع صوت كان لابد من سماع صداه.

بدت تناولات البعض إزاء مبادرة الإصلاح السياسي التي طرحها الاخ الرئيس متسمة بحدة، ولغة اتهامية مفرطة، تحاكم النوايا وتثير الشكوك، بل وتنذر بالخطر وكأن كارثة قد حلت أو على وشك أن تحل بالبلاد فتهلك الحرث والنسل، حتى أنه تبدى لغير المتابعين أن جميع الدول التي تتبنى تطبيق النظام الرئاسي هي من الدول الفاشلة بما في ذلك الولايات المتحدة نفسها فما بالنا بفنزويلا بلاد أخينا "شافيز" على حد تعبير حسن نصر الله، وأقول: أيضا والبرازيل بلاد عمنا "لولا".

ولعل مما يلفت النظر، هو بعض التناولات المتعجلة لمبادرة الأخ الرئيس، وخصوصا ما اتسمت به طروحات بعض الأكاديميين، الذين يذكروننا بعصور التضليل والشمولية. واذ تأتي الأحكام المتطرفة والآراء البعيدة عن الموضوعية والحصافة من أكاديميين وأساتذة جامعات، فإن المرء لابد أن يساوره شك كبير في نوع العقليات وجدوى المعرفة التي يمتلكها أولئك ويقدمونها لأبنائنا الطلاب. وحيث لا نتوقع من أساتذة الجامعات أن يكونوا حملة مباخر ومادحين للسلطة وأهلها كما يفعل بعضهم بلا حدود وبابتذال إلى درجة البلاهة، فلا أظن انه مقبول أن يظل أحدهم بعيدا دائما عن الموضوعية، منتقدا ومعارضا لكل شيء يأتي من أهل الحكم والسلطة، ويكون النقد والاعتراض بلا قيود أو حدود أو منطق أيضا. ولا شك أن المصداقية والموضوعية فضيلة يحسن التمتع بها عند الجميع بمن في ذلك ممتهنو السياسة من غير الأكاديميين... وكون كاتب هذه السطور من المشتغلين بالشأن العام ومنتمياً حزبياً أيضا، فإن أمله معقود أن يكون تناوله لقضية هامة، تتعلق بإصلاح النظام السياسي، موضوعياً إلى أقصى حد.

أفكار حول إصلاح نظام الحكم

علي أحمد العمراني*

استخلاصات وعبر من تاريخنا المعاصر

لابد سيتساءل كثيرون مستقبلا كيف أن الحوارات واللقاءات والمفاوضات التي دارت قبل 22مايو 1990، أي قبل الوحدة، لم تتمخض عن الاتفاق على دستور أشمل وأكمل من الدستور الذي تمت على أساسه وحدة البلاد، حيث كان إلى جانب كونه توافقيا تغلب عليه صبغة مرحلة الحرب الباردة، فقد اتضح أنه لم يكن ملائما حتى لظروف العام 1990 نفسها، حيث ألحقت به اتفاقية أطلق عليها اتفاقية الوحدة تجاوزت بعض نصوصه وأحكامه كاختيار التعددية ومدة الفترة الانتقالية. وكون كل ذلك لم يكن كافيا ولا ملائما فقد كان على البلاد أن تنزلق في حرب أهلية مدمرة ليس فقط للبنية التحتية وللاقتصاد، ولكن للكثير من الأحلام والتطلعات التي ارتبطت بالوحدة نفسها، ولا يستطيع أ حد أن يدعي غير ذلك... وأيا ما كانت الحال فلا يمكن لأحد أن يدافع عن قصر النظر والضبابية التي اكتنفت ولا تزال تكتنف العقل السياسي اليمني، ولعل الكثير من التداعيات التي نراها ماثلة أمامنا في أكثر من منطقة تؤكد على ذلك.

وصحيح، فقد رفعت أطراف في التجمع اليمني للإصلاح قضية تعديل الدستور قبل التوحد، غير أن ذلك لم يكن بهدف إصلاح الدستور وجعله أكثر ديمقراطية وأكثر ضمانا للحقوق والحريات الخاصة والعامة، أو أن يكون نظام الحكم برلمانيا أو رئاسيا كما يثار الجدل الآن. لكن ذلك كان نتيجة لمخاوف أثبتت الأيام أنها لم تكن في محلها، كالخوف من الاشتراكية والشيوعية التي كانت تلفظ أنفاسها أو أنها قد لفظت أنفاسها بالفعل في عقر دارها ومنبعها ومصدر قوتها نفسه.

أما قيادة الجنوب فكان بإمكانها أن تشترط (مثلما حصل في قضايا أخرى) إصلاحا للدستور من قبيل أن يكون النظام برلمانيا أو رئاسيا مثلا، لكنها كما يبدو لم تكن بعد على يقين حول ما هو الأصلح بالضبط، وربما كانت الأيديولوجيا المعادية للغرب الرأسمالي ونظمه وأساليبه لا تزال تتحكم في التفكير والعقل الباطن والظاهر أيضا لدى القيادات النافذة في الاشتراكي في ذلك الوقت. وفيما اتسمت فترة ما قبل الحرب بأفكار ومبادرات عديدة كان أفضلها في تقديرنا فكرة الانتقال الى النظام الرئاسي الكامل وفقا لما هو مطبق في الولايات المتحدة، فإن الكثير من المبادرات كانت تتسم بالمزايدات والشطط والتأزيم الذي انتهى الى الحرب. وبعد أن انفجرت الحرب كان لابد للغالبية العظمى من أبناء الشعب أن تنتصر للوحدة. وعندما سكتت المدافع يبدو أنه كان لابد للمبادرات أيضا أن تسكت، بنوعيها العقلاني والمتسم بالشطط. ومع الإبقاء على درجة عالية من حريات التعبير والتعددية التي كفلها الدستور فقد تمت العودة في ما يتعلق ببنية النظام السياسي في شكله المختلط وهياكله وأساليبه الى نظام ما قبل الوحدة تقريبا وبصفة عامة.

وفيما كان الاشتراكي يعاني من قصور ذاتي بسبب نتائج الحرب من جهة، وربما بسبب آثار خلفيته الأيديولوجية من جهة أخرى، فلم يكن بمقدوره أن يتبنى مبادرات حقيقية للإصلاح، أما حزب الإصلاح شريك "النصر" في حرب الحفاظ على الوحدة فله أسبابه التي لم تساعده أن يقدم مبادرة لإصلاح النظام السياسي بعد الحرب، منها "سلفيته" في التفكير إجمالا وارتباطه القوي بالماضي في منطلقاته على وجه العموم، وكانت قضية أن تكون الشريعة مصدر كل القوانين لها أولوية لا تُضاهى لدى غالبية الإصلاحيين، وجمهور الإسلاميين، ولعل منهم الكاتب نفسه، ويمكن التضحية في سبيل ذلك بأي شيء.. وربما حتى صرف النظر عن أي شي آخر. ويبدو أنه على الرغم من محورية مثل هذه القضية لدى إسلاميي اليمن، إلا أن أهميتها في حقيقة الأمر لا تعدو أن تكون شكلية لدى آخرين كثيرين في الساحة الإسلامية. ومثل هذا النص لا يشكل الأهمية نفسها عند إسلاميين آخرين في المنطقة العربية أو المنطقة الإسلامية كمصر أو المغرب أو تركيا حيث يمكن الاكتفاء بأن تكون الشريعة مصدرا من مصادر التشريع أو المصدر الرئيس، أو يمكن التغاضي عن كل ذلك والعمل في إطار العلمانية والالتزام بمبادئها، كحالة إسلاميي تركيا... ومع التسليم بعظمة مقاصد شريعة الإسلام وغاياتها فربما يحق لنا أن نتساءل إلى أي مدى يمكن لتشريع ينص على تبني النظام البرلماني أن يكون مصدره شريعة الإسلام، وينطبق الأمر على النظام الرئاسي أيضا! بتعسف، كما هي العادة، يمكن أن تكون الإجابة بنعم، مع أن الإجابة بلا، وهي الأصح، لا تقدح في عظمة الشريعة ولا سمو مقاصدها، لكن ذلك بالقطع لابد أن يطرح أسئلة كبرى حول تشوه التفكير وقصور الفهم ووظيفة العقل ودور المنطق وأثر الضمير في عالم المسلمين. وفي الجملة، وربما بسبب قلة الخبرة والمعرفة والتراكم وتغليب التعلق بالماضي، لم يكن حزب الإصلاح قادرا أن يقدم مبادرات ذات مضمون وأهمية لإصلاح نظام الحكم. وصحيح أن الإصلاح، عندما كان شريكا في الحكم بعد الحرب كان يطرح أهمية الإصلاح الإداري ليكون مقترنا مع الإصلاحات المالية، لكن قضايا إصلاح نظام الحكم كانت غائبة عن أجندته ولم يولها أهمية تذكر. إضافة إلى ما سبق، فإن خصوم الإصلاح غالبا ما كانوا يطرحون أن همه كان منصبا على وراثة الاشتراكي في السلطة، بمعنى أخذ مكانه. وربما يعود الفضل في تبني طروحات من نوع إصلاح النظام السياسي في الآونة الأخيرة ومنذ ما قبل الانتخابات الرئاسية، إلى من يمكن تسميتهم "الإصلاحيون الجدد" وشخصيات أخرى في صفوف المعارضة.

أما المؤتمريون فلم يتيسر لهم أن يكونوا سباقين في طرح أفكار من نوع مبادرات لإصلاح نظام الحكم. ولا يستطيع المرء أن يدعي غلبة الأفكار وأهل الأفكار على تنظيم كبير ثري بالعمالقة، في فترة ما بعد الحرب ولحد الآن. ولذلك لم يكن حظ البلاد جيدا بما فيه الكفاية منذ وضعت حرب 1994 أوزارها، ولعل من نتائج ذلك التطورات الخطيرة في صعدة وترحيل معالجة قضية المتقاعدين حتى تفاقمت على شكل أزمة مقلقة، وكذلك تفاقم قضايا الفساد. وما نلمسه الآن من بوادر توتر في مناطق عدة يرجع الجزء الأكبر منه إلى سوء الإدارة وقصر نظر وتدني كفاءة كثير من النافذين واتجاههم للثراء غير المشروع وأنانيتهم، وإلى استغلال مفرط في أنانيته أيضا من قبل معارضة الداخل والخارج.

نظام برلماني أم رئاسي؟

أثبت النظام المختلط المطبق في بلادنا وكثير من البلدان العربية أنه ليس وعاء ملائما للتطور المؤسسي ولا التطور الديمقراطي، ولعل الأوضاع السياسية القائمة في الدول العربية التي تتبنى هذا النظام ومنها بلادنا يؤكد ذلك، ولذلك فلابد من مغادرة هذه الوضعية بأسرع ما يمكن. وقد تعرضنا لذلك في مقال سابق نشر في موقع نيوزيمن بعنوان "حوار الأحزاب وأجندة المستقبل". وقد تم تبني هذا النظام نقلا عن نظام الجمهورية الخامسة في فرنسا، مع تكييف جعل تطبيقه سلبيا وضارا في البلاد العربية عنه في فرنسا، وللإنصاف فإن اليمن قد لا تعد الأسوأ في هذا المجال مقارنة بشقيقاتها العربيات ومنها سوريا ومصر.. وإذا لم نكن نحن الاسوأ فإننا لا نريد الادعاء أننا قريبون الى الأصل المطبق في فرنسا بتوازن دقيق بين السلطات والمسؤوليات والصلاحيات. وباعتبار أن جميع أنظمة الحكم الديمقراطي هي نتاج لاجتهادات البشر وتلبية لحاجاتهم، وتهدف أن يكون الحكم رشيدا وتحقق من خلاله وفي إطاره المصالح العامة، فإن الكمال ليس صفة لأي من هذه الأنظمة، وبالتالي فبقدر التأكيد على الحاجة إلى الانتقال من الوضع الحالي، فهناك حاجة للوقوف بمسؤولية تاريخية وتجرد كامل عند المفاضلة بين الأنظمة النيابية آخذين بعين الاعتبار حاجات البلاد وظروفها ومستقبلها.

وعلى الرغم من جوانب القصور التي تعتري النظام الرئاسي غير أنه كما يبدو أكثر ملاءمة لليمن في الزمن المنظور، فبقدر الحاجة إلى توسيع قاعدة المشاركة والحراك السياسي الدائم والدائب والحيوية البرلمانية الذي يتسم به النظام البرلماني، غير أنه سيجعل البلاد أقل اتزانا وربما حتى أكثر اضطرابا، وبالتالي أقل استقرارا، بما ينعكس على معيشة الناس وأمنهم واستقرارهم ويؤدي إلى زعزعة ثقتهم بالسياسة والسياسيين والحكومة والانتخابات والأحزاب، الأمر الذي قد يقود إلى الاضطرابات وحتى الانقلابات العسكرية وبالتالي العودة إلى الاستبداد من جديد. وهناك حالات كثيرة بقدر ما يحصل فيها من تناوب بين الأحزاب السياسية فإن التناوب الأكثر هو ما يحصل بين العسكر كحالة باكستان وبنجلاديش مثلا، حتى أن المفكر الباكستاني طارق علي يشير في مقال له في مجلة وجهات نظر المصرية، إن دور الأحزاب المدنية في باكستان لا يعدو كونه مجرد التمهيد لتناوب حكم العسكر منذ عهد أيوب خان ويحيى خان ومرورا بضياء الحق إلى عهد مشرف. وينطبق الحال على بنجلاديش أيضا التي تقبع رئيستا وزرائها المدنيتان السابقتان المتعاديتان: البيغوم خالدة ضياء رئيسة الحزب الوطني البنغلاديشي، والشيخة حسينة واجد زعيمة حزب رابطة عوامي، في السجن بعد فشل الجنرالات في إيداعهما في المنفى وفقا لمجلة المجلة الصادرة في لندن في عددها 1440 وتاريخ 22/09/2007. ولا يغيب عن الذاكرة أن انفصال بنجلاديش عن الباكستان عام 1970 جاء إثر انتخابات عامة فاز فيها حزب عوامي بقيادة مجيب الرحمن على حزب الشعب بقيادة ذو الفقار علي بوتو. ووفقا للأستاذ محمد حسنين هيكل في كتابه "زيارة جديدة للتاريخ"، فإن السلطة لم تسلم للحزب الفائز حينذاك "عوامي" وبدعم من الطبقة الأرستقراطية والجنرالات في باكستان الغربية، وقاد ذلك إلى اضطرابات خطيرة في باكستان الشرقية – "بنجلاديش" في ما بعد – أدت إلى تدخل الجيش وبتأييد سياسي من بوتو وحزبه، لكن الجيش لم يتمكن من النجاح وإنما تكبد هزيمة مذلة. وبدعم من الهند انفصلت بنغلاديش عن باكستان. وبعد حوالي خمس سنوات كان حبل المشنقة بانتظار الزعيم المشهور بالذكاء ذو الفقار علي بوتو نفسه في سجن روالبندي، وكان الذي وقع حكم الإعدام وأصر على تنفيذه هو الجنرال محمد ضياء الحق، الذي قاد انقلابا عسكريا ضد حكومة بوتو وصار رئيسا ولم يقصه عن الرئاسة إلا موته في حادث طائرة شهير مع السفير الأمريكي. ولم تكن نهاية ضياء الحق عام 1988 هي نهاية حكم العسكر، حيث تناوبت عائلتا بوتو وشريف لمدة أطول نسبيا من السابق ليفسحا المجال من جديد للجنرال مشرف الذي أطاح بنواز شريف الذي سلمت رقبته من حبل المشنقة بصعوبة كبيرة، لكنه وجد نفسه في منفى إجباري ولم يستطع العودة لحد الآن، فيما عادت بناظير بوتو منذ أيام، بعد حياة في المنفى استمرت ثماني سنوات إلى كراتشي، وتعرض موكبها لهجوم أودى بالعشرات.

ولأسباب ترتبط بمستويات التطور عانى النظام البرلماني هزات وثورات وردات عن الثورات والجمهوريات كما هو الحال في فرنسا الى النظام الملكي تارة والإمبراطوري تارة أخرى ثم الجمهوري من جديد.

وحتى بريطانيا لم يستقر الأمر فيها إلا عندما سلم الملوك بأن يكون دورهم مراسيميا وصوريا ليس لهم من الأمر شيء، وتطورت سلطات رئيس الوزراء الفعلية منذ العودة الى النظام الملكي بعد الثورة وإعلان الجمهورية وإعدام الملك تشارلز في القرن السابع عشر، إلى سلطات أصبحت الآن أقرب الى سلطات رئيس الجمهورية الأمريكية وفقا لأستاذ القانون الدستوري في جامعة السوربون "موريس دوفرجيه" في كتابه "المؤسسات السياسية والقانون الدستوري". ومع وجود التباينات في الشكل فلا يستطيع أحد أن يقول إن السلطات الفعلية لمارجريت تاتشر وتوني بلير هي أقل من سلطات رونالد ريجان وبيل كلينتون وجورج بوش الأب والابن، والفرق هو أن مارجريت تاتشر حكمت حوالي ثمانية عشر عاما مدعومة بأغلبية برلمانية تفرض من خلالها السياسات والتشريعات التي تريدها، وينطبق الأمر على توني بلير الذي حكم حوالي اثني عشر عاما، فيما لم يستطع أي رئيس أمريكي أن يتجاوز الثماني سنوات، وفي الحقيقة لم يستطع "بطل" حرب الخليج الأولى جورج بوش الأب أن يحكم أكثر من أربع سنوات، حيث تمت هزيمته من قبل الشاب المتألق الذكي بيل كلينتون القادم من عائلة بسيطة ومتواضعة، والذي رفع شعار "إنه الاقتصاد يا غبي"، وقال في خطاب تنصيبه: "لو لم أكن ولدت في هذا البلد العظيم لما كان لي ولا لأمثالي أن يحلم أن يكون رئيسا...". ونادرا ما يحظى الرئيس الأمريكي بدعم غير مشروط من الكونجرس الذي غالبا لا تكون الأغلبية فيه من حزب الرئيس، وحتى أولئك الذين يجمعهم مع الرئيس حزب واحد فإنهم يمارسون دورهم في الكونجرس أقرب إلى أن يكونوا مستقلين. ويراعون الرأي العام أكثر من مراعاتهم لرغبات الرئيس أو توجهاته.

وفيما يحقق النظام الرئاسي الكثير من مزايا النظام البرلماني فإنه يتفوق عليه من حيث الاستقرار في رأس النظام والحكومة لمدة لا تقل عن أربع سنوات كما هو الحال في أمريكا. ويستطيع المرء أن يتصور حالة البلاد عندما لا يحصل حزب على أغلبية لتشكيل الحكومة كيف يمكن لمصالح البلاد أن ترتهن ويظل الناس في انتظار ما سيسفر عنه حوار الأحزاب واتفاقها واختلافها في وضع مثل وضع اليمن، وقطعا فلو أن حال البلاد قد وصل الى وضع متقدم في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، لكان يمكن أن يكون النظام البرلماني ملائما، لكنه والحال كما هي سيكون ضره أكثر من نفعه. ولا يجب أن ننسى أن الثورات والانقلابات التي حصلت في العالم العربي منذ الأربعينيات في سوريا ومصر والعراق قد استهدفت أنظمة برلمانية، في الأساس. وفيما كانت الثورات في عالمنا العربي واعدة فقد اختلطت الأمور بعد ذلك وإلى حد الآن حتى انتهى الأمر بنا إلى دكتاتوريات بأشكال مختلفة، وأصبح الحديث عن سرقة الثورات على حد تعبير اللواء صلاح الدين المحرزي له مبرراته ووجاهته.

وبقدر الحاجة إلى أن تكون الحكومات ممثلة للشعوب وتعبر عن إرادتها ومصالحها، غير أنه لا يمكن لأي نجاح أن يتحقق في ظل اضطراب ونزاع وفوضى، وحتى في حالة أن يحقق حزب معين أغلبية، فإنه عادة لا يستطيع أن يحقق النجاح في دولة نامية لأنه يتعرض عادة للضغوط والاحتجاجات والمسيرات والاضطرابات من خصومه ومعارضيه بهدف إسقاطه كما ينسب الدكتور عبدالرحيم عبدالواحد إلى الدكتور مهاتير محمد في كتابه عنه "مهاتير محمد بعيون عربية وإسلامية". وهنا لعلها تجدر الإشارة إلى أن الدكتور مهاتير محمد قد حقق نجاحا كبيرا في إدارة الحكم في ماليزيا من خلال رؤية ثاقبة وبصيرة تمخضت عن تبني فكرة ائتلاف واسع أداره لأكثر من عشرين عاما والائتلاف مستمر حتى اللحظة بقيادة خليفته عبدالله بدوي. وفي الحقيقة فإن شخصية وحكمة ورؤية مهاتير محمد قد يصعب تكرارها في ظروف أخرى وأماكن أخرى كثيرة. ومع ذلك فقد ظل يُتّهَم بالدكتاتورية من قبل بعض الحكومات الغربية، لكنه ظل يدافع عن أولوية الاستقرار وضرورته للإنجاز والنجاح وكان يرد عليهم بأنه يصعب نقل ما انتهت إليه خلاصة تجربة الغرب عبر القرون بكل تفاصيلها إلى دولة نامية، حيث أن ذلك سيعصف بالاستقرار ويجهض التنمية. ومع ذلك، والحق أن ليس لأحد في عالمنا العربي أن يكرر على مسامع الشعوب مثل دعاوى الدكتور مهاتير محمد، ذلك لأن مهاتير عندما أكد على أولوية الاستقرار وأهميته للتنمية حقق ذلك من خلال شراكة مستمرة واسعة من جهة، واستطاع أن يحقق الاستقرار والتنمية والنمو المستدام جملة واحدة ومعا وتنحى عن السلطة في الوقت المناسب الذي حدده والتزم به من قبل.

عن القدوة الحسنة... قوة النموذج والمثال

من غير شك فإن نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر أحد أنظمة الحكم النيابية الديمقراطية النموذجية الناجحة في العالم الديمقراطي، وهو تجربة إنسانية متقدمة. ولا نقول ذلك من قبيل الوقوع تحت طائلة التأثر بلا حدود والانبهار بأمريكا، والأمريكيون أنفسهم لا يدعون لنظامهم الكمال وكثيراً ما يسمع المتابع تعليقات من كثير من رجال الدولة هناك وغيرهم من المهتمين:

"It is not perfect but it works" "(إن نظام الحكومة لدينا ليس كاملاً لكنه يعمل). ويبدو أن النجاح المضطرد لنظام الحكم في أمريكا يرجع إلى ضمانات تشريعية تفتقت عن عقول المشرعين من الآباء المؤسسين ووضعت في صلب دستور الولايات المتحدة، وإلى قوة المثال ونموذج القدوة الحسنة الذي أرسي منذ البدايات الاولى حيث أراد جورج واشنطن أن يرسي سابقة في تاريخ العالم عندما قرر أن يكتفي بفترتين رئاسيتين وألا يترشح للمرة الثالثة، ولم يكن هناك ما يمنعه سوى انه أراد التأسيس لأمة استشرف وتمنى ورغب أن تكون عظيمة، فلم يكن ينص الدستور حينذاك على الاكتفاء بفترتين بل كان الباب مفتوحا على مصراعيه إلى أربعينيات القرن الماضي. وقد قيل إن واشنطن كان من بين قلة قليلة من المندوبين في المؤتمر الذي أقر وثيقة الدستور في فيلادلفيا، لم يتحدثوا في ذلك المؤتمر، ويبدو أن مساهمته كانت الأبرز ربما على مستوى التاريخ البشري، وبدلا من أن يدلي بدلوه في المداولات الرسمية للمؤتمر وكان مندوبا عن فرجينيا، رغب بعد ذلك أن يضيف شيئا عمليا فاكتفى بفترتين ورفض الثالثة، وقد سار على نهجه كل الرؤساء الأمريكيين من بعد إلى عهد روزفلت المعاق الشهير "ذي العربة" الذي قاد أمريكا إلى النصر في الحرب العالمية الثانية، وقال إنه لم يجد ما يمنعه دستوريا من الترشح أكثر من مرتين وترشح أربع مرات ونجح فيها جميعا ومات في الرابعة، وقد كانت شعبيته كاسحة وأجرى العديد من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، وصبغت سياسته في أمريكا ما تبقى من القرن العشرين بعد الحرب العالمية الثانية وإلى الآن. وبعد موت روزفلت عدل الدستور الأمريكي لينص صراحة على عدم إعطاء الحق في الترشح للرئاسة أكثر من فترتين.

واقعنا الراهن.. قبول التحدي في اتجاه المستقبل

لأن بلادنا تمر في فترة تاريخية خاصة جدا، فإنه يلزمنا التحلي بأعلى مستوى من الصراحة والمصداقية والوضوح، والمطلوب هو أن نبدأ البداية الصحيحة، وأجزم أننا لم نبدأ على نحو صحيح إلى حد الآن منذ قيام الثورة فما بالك بما قبل ذلك، وإذا كنا نتحدث عن الثورية والوطنية كثيرا فلابد أن نعترف أن الأقوال قليلا ما تنسجم مع الأفعال، وليس لنا نحن الذين ننشغل كثيرا جدا بتعظيم مصالحنا الضيقة والخاصة واستغلال نفوذنا وعلاقاتنا لزيادة ثرواتنا وأموالنا الخاصة ونستمرئ مخالفة القوانين إلا أن ندرك حاجتنا الى الشعور بالذنب وما هو أكثر من الذنب وإلى ضرورة التغيير.

إن المبادرة التي طرحها الأخ الرئيس وتشتمل على عدة جوانب أهمها اعتماد النظام الرئاسي المطبق في الولايات المتحدة منذ اكثر من قرنين من الزمن، تثير من التفاؤل والأمل بقدر ما تثير الألم والحسرة، فهي تثير الأمل لأنها قد تخرجنا مما نحن فيه من دعاوى المؤسسية وشكليتها وترهلها إلى ما يمكن أن يكون وضعا مؤسسيا حقيقيا أو قريبا من حقائق الأشياء قابلا للتطور والتمكين مع الزمن، وأقصد هنا المؤسسية بوضوح حدود الاختصاصات والمسؤوليات وعدم تركزها في السلطة التنفيذية أو رأسها، بما يحقق التوازن والاتزان في نظام الحكم، ويكفل تطور الكفاءة والفعالية في الأداء الوظيفي لأجهزة الحكم وفروعه ويبعد شبح الاستبداد ومخاطر دورات الاضطراب والفوضى والعنف التي تتولد عن الاستحواذ والاستبداد دائما وعبر العصور. أما كونها تثير شجون الألم والتحسر فلأنها أتت متأخرة اكثر من قرنين من الزمن على بداية تطبيقها ونجاحها في مكان آخر من الأرض وتمتع قوم كانوا قلة وكثروا وكانوا مستضعفين ومستعمَرين وأصبحوا الآن يقودون العالم برضا أو غير رضا. وللمرء أن يتخيل لو أن مثل أولئك المندوبين المجتمعين في فلادلفيا في مايو 1789 ليناقشوا ويقروا الدستور الامريكي كانوا يمنيين أو من كل العرب واجتمعوا في المكلا او تعز او صنعاء أو لنقل القاهرة أو دمشق وأقروا دستورا مماثلا في ذلك التاريخ ثم عملوا به من بعد، كيف كان يمكن أن تكون أحوالنا اليوم؟ ولعل مما يثير الشجون أننا لم نكن موفقين ولا جادين طيلة الفترة كلها التي تفصلنا عن عام 1789، وهناك من قد يقول إن الجدية لا تتوفر حتى يومنا هذا في أي قطر عربي بما ذلك هنا في اليمن لاقتباس تجربة تعد قديمة نسبيا لكنها أفضل بكل المقاييس مما يتوفر لنا نحن في بلاد العرب والمسلمين جميعها.

عندما يتذكر المرء الظروف والمواقف التي اكتنفت المبادرة التي طرحها الرئيس في 2005/7/17 بعدم الترشح للرئاسة لا بد أن يشعر بالمرارة وقدر هائل من "الدونية" الحضارية -الذي نأمل أن تكون وقتية - تجاه الآخرين وحتى الشعور بمرارة التخلف التاريخي والأخلاقي، ويدرك أن التقزم الحضاري هو الذي لا يزال يبرز فينا خصوصا عندما يقارن ذلك بموقف الأمريكيين من مبادرة الرئيس جورج واشنطن بعم الترشح منذ اكثر من قرنين، فلم تكن مواقفهم مثل مواقفنا، ولعلهم لم يكونوا أقل تقديرا واحتراما لزعيمهم واشنطن من حالنا نحن الذين نحترمه، لكنهم مثلما اتخذ الرئيس موقفا تاريخيا بعدم الترشح للمرة الثالثة، كان موقفهم أيضا تاريخيا، فلم يسيروا المظاهرات مثلما فعلنا نحن الذي ندعي الموالاة، ولم يكونوا مشككين وسلبيين مثل المعارضة عندنا الذين بدوا متربصين بالمبادرة وصاحبها وحرصوا منذ الوهلة الأولى على التأكيد أنها مجرد ادعاء وتظاهر من الرئيس ليس اكثر ولا تعبر عن حقيقة ما في النفس. وأستطيع التأكيد أنها كانت حقيقية وتمثل رغبة صادقة في وقت إعلانها على الملأ لكنها تحولت إلى ما يشبه الورطة بعد ذلك. ويبدو أن الرئيس قد تعرض للضغوط بمجرد مما غادر القاعة التي أعلن فيها مبادرته تلك على الملأ. والحق أن كثيرا من الذين زينوا للأخ الرئيس التراجع عن مبادرته تلك كانوا حريصين على مصالحهم الذاتية الآنية والأنانية ولم يكن حرصهم على الرئيس وتاريخه فما بالك بحرصهم على اليمن، أما المعارضة فلم تكن في وضع أفضل يجعلها تثري المبادرة... بمبادرات من قبلها تؤكد على أن ما قدمه الرئيس يعد شيئا عظيما، يستحق به الخلود، ويستحق أن يظل مكرما محترما طيلة حياته، ومعززا في معيشته ومؤمَّنا محميا من أن يناله سوء قط.. وأذكر أن إحدى الكاتبات المعارضات النابهات (أروى عثمان) قد أشارت إلى ذلك في أحد أعداد صحيفة الوسط... بعد 2005/7/17.

المعارضة.. مواقف مقلقة.. وأهمية أن تكون المبادرة وطنية

أود أن أؤكد هنا أن القلق ليس منبعه حزبيا كوني أنتمي إلى المؤتمر لكنه في الحقيقة أوسع من ذلك وأعمق، وسببه أن هناك فرصة تاريخية تلوح في الأفق قد لا يحسن التعامل معها في الوقت المناسب فتذهب سدى في بلد ضاعت منه فرص كبيرة وكثيرة ولم تكن القوى الموجودة الآن في الساحة باسم المعارضة مبرأة من مسؤولية ضياعها كما اشرنا سابقا، ففيما فوت الاشتراكي فرصا كثيرة عندما كان منفردا في الحكم أو شريكا فيه بعد الوحدة، فإن هموم الإصلاح كانت هامشية ومتواضعة وبعيدا عن آفاق ما يمكن أن يكون موقفا استراتيجيا إزاء الإصلاح الشامل والعميق لنظام الحكم عندما كان شريكا في الحكم وخصوصا بعد حرب 1994 حيث كان همه منصبا على قضايا مثل تضمين الدستور نصوصا تجعل الشريعة الإسلامية مصدرا لجميع القوانين، كما أشرنا من قبل أيضا، أما ما يمكن أن يشكل إصلاحا حقيقيا للنظام فلم يأبه به الإصلاحيون، ويبدو انه لا يزال ينطبق علينا ما يمكن توصيفه عدم رؤية الأخطاء الكبيرة أو تقبلها أو التغاضي عنها إن لم يكن المشاركة في اقترافها عندما نكون في توافق، ورفض ما يمكن أن يكون حقا عندما ما نكون مختلفين، وفي هذه الحالة فإن الخشية من التوافق مبررة بقدر الخشية من الاختلاف.

وفي ما عدا مواقف أقرب إلى أن تكون شخصية فإلى حد الآن لاتبدو المعارضة متفاعلة إيجابيا مع المبادرة، ومجمل مواقفها تتسم بالتشكيك في الدوافع والمقاصد، فحينا تقول المعارضة إن المبادرة طرحت للهروب من استحقاقات الشارع وحل مشاكل النظام (أو حل مشاكل الرئيس) بدلا من حلحلة مشاكل الشعب والبلاد، وحينا آخر يطرح أن المبادرة لم تأت إلا تعبيرا عن رغبة الرئيس في الترشح من جديد لفترتين رئاسيتين قادمتين. ولا أعتقد أن شيئا ما آخر سيكون مستبعدا عند الرئيس مثل استبعاد الترشح من جديد لأن هذا سيكون إفراطا في المهزلة لا يقبله إنسان عادي جدا فما بالك بزعيم كبير.

أما كون الحكم يواجه مصاعب ومشاكل ويريد الخروج منها ومعالجتها فهذا صحيح. وهناك قطعا مشاكل يواجهها الحكم، بعض منها متوقع، وبعضها لا شك أنه وليد للسياسات الخاطئة وسوء الإدارة. ولا يعيب الحكم أن يفكر في معالجات وحلول للمشاكل التي تواجه البلاد الآن، ويستحق الثناء إذا هو قدم مع ذلك مبادرات من شأنها المساهمة في جعل مستقبل اليمن أفضل بحق.

وفي كل الأحوال فإن المعارضة تتحمل مسؤولية ضرورة التعاطي بإيجابية وموضوعية كاملة مع المبادرة وتقديم الآراء والأفكار التي من شأنها إثراؤها وجعلها حجر الزاوية في أمن واستقرار وتنمية وتقدم اليمن. ومن الطبيعي أن تكون للأحزاب السياسية أجنداتها الخاصة واستراتيجياتها وتكتيكاتها قصيرة المدى بهدف التمكن من وصولها الى السلطة، وربما لو أن المبادرة جاءت في وقت آخر مثلا قبل الانتخابات الرئاسية الماضية بوقت كاف لكان الترحيب والتفاعل معها اكبر ولعل أجندة المعارضة الآن تركز على التأجيج والتصعيد خدمة لمصالحها الانتخابية الخاصة في 2009، وقد يدفعها الثأر لنفسها من نتائج الانتخابات الرئاسية والمحلية وكذلك البرلمانية السابقة، ومع ذلك يبدو أن الثأر سيكون أخطر وأشمل من النيل من الحزب الخصم الحاكم حيث يبدو أن الوطن والدولة لن تسلم من أن تصيبها أخطار الثأر مهما حسنت النوايا وخلصت المقاصد وسلمت الأهداف..

وكوني أنتمي الى الحزب الحاكم فإني لا أستطيع ادعاء البراء له من المسؤولية والشطط في مناسبات عدة... لكن قضية مثل موضوع التعديلات الدستورية المطروحة الآن تلزم أن يشارك فيها الجميع، وأعتقد أن المعارضة لم تكن على صواب عندما اعتذرت عن حضور اللقاء الذي دعا اليه الرئيس وعقبه أعلنت المبادرة، وحسنا فعل الجميع عندما التأم الشمل في عدن أمس الأول، ومن المهم التأكيد على المشاركة والحوار المعمق حول إصلاح وتطوير نظام الحكم قبل أي شيء آخر بعيدا عن انفعالات اللحظة الراهنة وتفاعلاتها وبعيدا عن تأثيرات الانتخابات الماضية القريبة 2006 وانتخابات 2009 القادمة القريبة.

بين زمنين وشعبين ورئيسين

لكي تنجح المبادرة لابد من تحاشي اعتبارات التكييف والتفصيل على الأشخاص والجهات سواء أكان التفصيل والتكييف يستهدف مراعاة الحفاظ على مصالح أشخاص أو جهات (المقصود هنا المصالح غير المشروعة) أو يكون ضدها (المقصود هنا المصالح المشروعة)، وبدلا من ذلك يكون المعيار الأساسي والهدف الأسمى والأعلى هو تحقيق المصالح العامة للوطن والشعب على نحو أوضح وأدق وأصدق وأكد من كل ما ما سبق...

يتوجب أن توكل صياغة نصوص التعديلات لذوي المقدرة والخبرة ولا يكونون مجرد مهنيين فنيين يفكرون بعقلية الموظفين كما جرت العادة، ويجب أن يكونوا من "الكبار" الذين يفكرون في اليمن أولا، ويطمحون الى أن يكون بلدهم شيئا ما ويدركون أننا قد تأخرنا كثيرا جدا، وأن كل ما لدينا هي تجارب اقرب إلى الشكليات والهزال منها إلى الحقيقة والقوة وأقل ما يمكن أن يقال عنها هي أنها أقل من طموحات وتطلعات واستحقاقات شعب يحترم نفسه ويكون جديرا باحترام الآخرين، وأننا لا نزال -مثل الكثيرين في منطقتنا - مجرد أقزام في دويلات قزمة وأننا بحاجة إلى أن نبدأ الآن بعزيمة وجد وصدق، فنحن في الحقيقة لم نبدأ بعد، وإذا كان هناك من لا يزال يصر على توهم أننا حققنا أشياء ذات بال فإن ذلك لا يعدو أن يعبر عن خواء الهمم وتواضع التطلعات والطموحات، لكن الأخطر من كل ذلك أنه يعني أننا سنحكم على الأجيال القادمة بالاستمرار في أن تعيش التقزم الحضاري فضلا عن شظف العيش والاتكال على ما تجود به نتاجات الآخرين وهممهم وإراداتهم وقرائح عقولهم، وهذا بالضبط عين ما نعيشه الآن.

وأظن أن هناك حاجة إلى أن أقول لفخامة الرئيس أن يؤكد للذين أوكل إليهم مهمة صياغة النصوص أنه مصر أكثر من أي وقت مضى أن يؤكد على أهمية أن نبدأ الآن بثقة وقوة بعيدا عن التلفيق والتكييف والتفصيل، ويؤكد أن كل ما مضى يعد متواضعا قياسا إلى طموحه التاريخي وطموحنا نحن أبناء شعبه واستحقاقنا وصبرنا، والتضحيات الجسام لشعبنا، والتطلع والتوق الطويل الى إنجاز حضاري يؤسس للمستقبل وقياسا إلى مسؤوليته ومسؤوليتنا التاريخية تجاه الأجيال القادمة، وعليه أن يؤكد أيضا على النواقص الكثيرة التي لم تستطع الثورة والجمهورية تحقيقها، وعلى النواقص الكثيرة التي لم تستطع الوحدة أن تنجزها ولم يستطع جيلنا بقيادته أن ينجزها، ولا بد أن يؤكد أن جينات السبأيين التي تجري في دمه ليس اقل توقا إلى المجد والخلود والنجاح من جينات جورج واشنطن المنحدر من أصول انجليزية، وأن العشرين مليون مواطن يمني الذين يعيشون في القرن الحادي والعشرين ليسوا أقل استحقاقا من الأربعة ملايين أمريكي (عدد سكان أمريكا في عهد واشنطن ورفاقه) في أن يكون لهم نظام ديمقراطي حقيقي. وإذا كان الأمريكيون يتذكرون جورج واشنطن بخير ولا يزالون يحتفلون بعيد ميلاده سنويا وسيستمرون ما بقيت أمريكا، وقد وضعوا له نصبا تذكاريا لا يعلوه شيء في واشنطن العاصمة التي أطلقوا عليها اسمه أيضا وطبعت صورته على الدولار، فلِمَ لا يكون هذا الرئيس العربي الذي كان يتيما وعصاميا أيضا مثل واشنطن أن يكون هو أيضا من الخالدين... ولا بد أن يؤكد أنه لا يرغب في أن يكون مجرد رئيس عربي آخر همه السلطة والحكم، ولا شيء بعد ذلك أو غير ذلك...

لقد بدت أفكار الآباء المؤسسين في أمريكا متطرفة راديكالية في القرن الثامن عشر مثلها مثل الأفكار الشيوعية في القرن التاسع عشر كما يقول جوردن س. وود في كتابه "الثورة الأمريكية". ولعل القرن الحادي والعشرين هو أكثر ملاءمة من القرن الثامن عشر لطرح وتقديم مبادرات حضارية كبيرة، بل إنه - أي الرئيس صالح - ليس أقل من ولد فال الموريتاني الذي استقبله الرئيس صالح بحفاوة بالغة في مؤتمر القمة الذي عقد في الرياض مؤخرا خلافا لحالة العزلة التي قيل إنها ضربت حول الرجل، كونه أحرج بقية زملائه بمبادرته التاريخية في التخلي عن السلطة طوعا. إن على الرئيس أن يؤكد بما لا يدع مجالا للشك استحالة أية إمكانية له في الترشح من جديد للرئاسة، وعليه ألا يصغي إلى الصغار الذين لا هم لهم سوى مصالحهم الذاتية والأنانية على حساب كل ما عداها من مجد وتاريخ ووطن ومستقبل... ولا بد أن يدرك الجميع أن الانانية هي التي جعلت بلدان العرب كما هي عليه كما يقول محمد بن راشد آل مكتوم، فنحن أمة لا تفتقر إلى الرجال والمال والأفكار والذكاء لكنها الأنانية والجشع التي تقتل كل شيء وجعلتنا أقرب إلى لا شيء كما يشير المكتوم في كتابه "رؤيتي".

سمات النظام الرئاسي في الولايات المتحدة

يتكون نظام الحكم (السلطة المركزية) في الولايات المتحدة من ثلاثة فروع هي السلطة التشريعية ويمثلها الكونجرس (بمجلسيه: النواب والكونجرس)، والتنفيذية ويمثلها الرئيس، والقضائية وتتمثل في المحكمة العليا. وحرص الآباء المؤسسون على التوازن بين الحاجة إلى حكومة مركزية ذات سلطات كافية تجعلها قادرة على ضمان الأمن القومي من جهة، وتوفير أكبر قدر من الضمانات التي تجعل الحريات المدنية والسياسية مكفولة وكاملة غير منقوصة... وقد اختار المؤسسون عددا من الاحتياطات والأساليب والبنى الهيكلية للحيلولة دون وجود حكومة مركزية تتمتع بسلطات لا موجب لها، وكان من ذلك:

- الفدرلة: أي تقسيم السلطات الجوهرية بين حكومات الولايات والحكومة المركزية.

- الضوابط والموازنات "check balance": أي توزيع السلطات بين فروع الحكم المختلفة بطريقة تحمي الفرعين الآخرين - وتحمي الشعب منها جميعا - وذلك باشتراط موافقة أحد الفروع على قرارات معينة مما يتخذه الفرعان الآخران، حيث يلزم أن يصادق الكونجرس على التعيينات التي يتخذها الرئيس في معظم المناصب الهامة، كما لا بد للرئيس أن يصادق على القوانين التي يقرها الكونجرس.

ويعين الرئيس أعضاء المحكمة العليا مدى الحياة ويلزم أن يصادق على ذلك الكونجرس. وتتحدد سطات المحمكة العليا في الرقابة على مدى تنفيذ القوانين وعلى دستوريتها إجمالا.

ومن سمات نظام الحكم الأمريكي، سيطرة المدنيين على الجيش، فإلى جانب كون الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة والذي يجب أن يكون مدنيا، فإن وزير الدفاع يكون مدنيا هو الآخر ووزراء فروع القوات المسلحة الأخرى كالبحرية والجوية والبرية. وطيلة القرن العشرين انتخب جنرال سابق واحد ليكون رئيسا هو "إيزينهاور"، ويقال إن ذلك كان مكافأة له من قبل الشعب الأمريكي على دوره في الانتصارات التي حققها الجيش الأمريكي في الحرب العالمية الثانية، لكن ذلك كان بعد أن تقاعد واكتسب الصفة المدنية لفترة كافية، وقبله تم انتخاب شخصيتين عسكريتين من المحترفين السابقين هما "تايلور وغرانت"، ولكن بعد أن اكتسبا شخصيات مدنية أيضا كما يقول ديفيد تراسك المؤرخ الرئيسي في مركز الجيش الامريكي للتاريخ العسكري.. وهناك عدد من العسكريين غير المحترفين مثل جورج واشنطن تولوا الرئاسة... وترجع أولى الإشارات في ما يخص سيطرة المدنيين على القوات المسلحة إلى وثيقة الاستقلال عام 1776، حيث أشارت الى المظالم البريطانية كما يلي:

- إن ملك بريطانيا أبقى بيننا، في وقت السلم، جيوشا دائمة بدون موافقة أجهزتنا النيابية.

- وأراد أن يجعل القوات العسكرية مستقلة عن السلطة المدنية واعلى منها.

- ووفقا لمؤرخ الجيش الأمريكي أيضا فقد أكدت وثيقة بنسلفانيا التي حررت في فيلادلفيا "الدستور" ما جاء في إعلان الاستقلال "إن العسكريين يجب أن يبقوا خاضعين للسلطة المدنية ومنفذين لأحكامها".

وهناك سمات أخرى لنظام الحكم الأمريكي منها:

- يملك مجلس النواب حق توجيه الاتهام لكبار الموظفين الفيدراليين بما في ذلك الرئيس، فيما يقوم مجلس الشيوخ بالمحاكمة وفي حالة الإدانة يعزل الرئيس أو أي من الموظفين الكبار.

- الكونجرس يملك حق عزل الرئيس في حالة ارتكاب جرم فقط، لكن فيما عدا ذلك فإن الرئيس ليس مساءلا أمام الكونجرس وإنما أمام الشعب الذي انتخبه. وبالمقابل لا يملك الرئيس سلطة حل الكونجرس.

- مقابل سلطات الرئيس في المجال التنفيذي، فالكونجرس يملك سلطة كبيرة في ما يخص الموازنات، فهو صاحب الكلمة الأخيرة فيها.. ولا يستطيع الرئيس إعلان الحرب دون موافقة الكونجرس، بل إن الدستور خول الكونجرس بإعلان الحرب. ويمنح الكونجرس الرئيس صلاحيات في الظروف الاستثنائية ليتخذ القرارات المناسبة التي من شأنها المحافظة على مصالح البلاد.

- يملك الجهاز البيروقراطي سلطة موضوعية هائلة ويضم أكثر من ثلاثة ملايين ونصف موظف وينظم واجباتهم ويحمي حقوقهم القانون، ويملك الرئيس الحق في تعيين حوالي ثلاثة آلاف موظف ويطلق اسم الحزب غير المرئي (Invisible Party) على جهاز البيروقراطية الضخم الذي لا يستطيع المنتخبون إنجاز الكثير بدونه كما يقول ألفن توفلر في كتابه (Power Shift)، حيث يَنسب إلى "لي ات ووتر" - وهو من كبار معاوني الرئيس ريجان ثم رئيس الحملة الانتخابية لبوش الأب في ما بعد، ورئيس لجنة الجمهوريين الوطنية - ينسب إليه قوله في مأدبة خاصة مع أصدقاء له في البيت الأبيض: "ستسمعون كثيرا في الأشهر القادمة عن ثورة ريجان، سيكون الإعلام متخما بالعناوين عن التغييرات الكبرى التي يخطط ريجان لإحداثها. لا تصدقوا ذلك! ريجان بالفعل يريد أن يحدث الكثير من التغييرات، لكن الحقيقة أنه لن يكون قادرا. لقد دفع جيمي كارتر النظام "The System" خمس درجات في اتجاه واحد، ونحن إذا عملنا بجد كبير وكنا محظوظين إلى أقصى حد، فإن ريجان قد يكون قادرا أن يدفع النظام "The system" خمس درجات في الاتجاه المعاكس. إنها البيروقراطية إذن، وليس أي شيء آخر.

- يحرص الرئيس أن يكون كبار الموظفين العامين ومنهم مساعدوه من ذوي المقدرة المهنية الفائقة والكفاءة والسمعة الحسنة والماضي النظيف والنزاهة، كونهم يعرضون على الكونجرس للموافقة عليهم. وقد يرفض الكونجرس تعيين البعض منهم كما حصل مع "باور" الذي عينه الرئيس ريجان وزيرا للدفاع فرفض ذلك الكونجرس بسبب اتهامه بإدمان الخمر. وقد يمر تعيين بعضهم بصعوبة بالغة وبألم نفسي كبير مثلما حصل مع كليرانس توماس (عين عضوا في المحكمة العليا) في عهد بوش الأب حيث ادعت إحدى زميلاته (أنيدا هيل) أنه تحرش بها عندما كانت تعمل معه قبل أكثر من عقدين من الزمن على تعيينه في المحكمة العليا، واحتشد عشرات من معارفه السابقين من كل الولايات ليثبتوا نزاهته واستقامته وأن الدعوى كيدية بسبب عدم رضا معظم السود عنه كونه تزوج من سيدة من البيض وصار جمهوريا من المحافظين خلافا لأكثرية السود المؤيدين للديمقراطيين. كما أن الكونجرس قد رفض تعيين وزير للعدل "Attorney General" من قبل الرئيس كلينتون بسبب مخالفات ترتبط بتوظيف أشخاص مخالفين لقوانين الهجرة. كما لم يصادق الكونجرس على تعيين "بورتن" مندوبا لأمريكا في الأمم المتحدة من قبل بوش الابن...

- إذا كانت الثقافة الأمريكية متسامحة إجمالا مع عامة الناس فإنها ليست كذلك مع من يتولون الشأن العام، ودائما ما تفتح ملفات المتطلعين إلى شغل الوظائف العامة من رئيس الجمهورية فما دون وكل ما كان المنصب أعلى وأهم كلما كان النبش في الملفات أولى وأهم. ولذلك فكثير من أصحاب القدرات يتحاشون التصدي للترشح أو التعيين في المناصب العامة خوفا من وجع الرأس وخوفا من التشهير بالفضائح، وقد رفض محافظ نيويورك الأسبق (رومو) الترشح للرئاسة وقيل إن السبب خشيته من النبش في ملفات بعض أو أحد من أقربائه السابقين في إيطاليا التي تدور حول بعضهم شبهة العلاقة بالمافيا.

خلاصة

بوسعنا أن نتوق إلى إمكانية ابتكار تجربة إنسانية جديدة ومتطورة تضيف للعالم شيئا جديدا وتجعله أفضل مما هو عليه حتى في أمريكا نفسها! لكن ذلك لن يتأتى ما لم نهضم التجارب البشرية الناجحة المتقدمة ونطبقها، وحينذاك يمكن التفكير في التطوير والابتكار أيضا. ومن غير شك فقد أثبت النظام المختلط أنه ليس وعاء مناسبا للتطور المؤسسي والنيابي كما أشرنا من قبل.

وإضافة إلى كل ذلك، فإنه إذا صادف وتم انتخاب أغلبية برلمانية تنتمي لحزب آخر غير حزب الرئيس كما هي الحال في فلسطين، فإن ذلك قد يؤدي إلى تنازع بين رأس الدولة ورئيس وأعضاء الحكومة وكلاهما يستند إلى شرعية الانتخاب الشعبي، وحينذاك لابد أن ينتج إرباك عظيم.

وفي حالة النظام البرلماني فإن الشخص الأول عادة ما يبقى في الواجهة سنين طوال حتى في الدول المتقدمة، ولا تقصيه عادة عن منصبه صناديق الانتخاب (إلا في حالة هزيمة حزبه) وليس هناك تحديدا في الدستور لمدة قصوى (كالنظام الرئاسي) وإنما قد يقصيه حزبه كما حدث في حالة مارجريت تاتشر وتوني بلير لكثرة خلافاتهما مع زملاء لهما. أما في العالم الثالث فعادة ما يؤبد الزعماء الحزبيون الذين يتولون رئاسة الحكومات ولا يقصيهم إلا الموت أو هزيمة أحزابهم في الانتخابات كما هي حالة عائلة غاندي في الهند والانقلابات العسكرية والنفي كما في حالة عائلتي شريف وبوتو في باكستان.

والحقيقة أن لنجاح النظام الرئاسي لوازم وشروطا من أهمها حيادية المؤسسة العسكرية وضرورة سيطرة المدنيين عليها تماما، والحيلولة دون أن يكون الزعماء المدنيون مطايا للقادة العسكريين أو مجرد غطاء ظاهري لسلطتهم الخفية. لكن الخلفية العسكرية لأي شخص يرغب أن يترشح للرئاسة لا ينبغي أن تحول دون ترشحه، شريطة أن يكون قد اكتسب الشخصية المدنية ومضى على تركه الخدمة العسكرية وقت كاف، وهو مقتنع ومسلم بمبدأ السيطرة المدنية على القوات المسلحة.

كما لا ينبغي أيضا أن يسيطر على الحياة السياسية أرباب الثروات والأموال. ويجب أن يُحَد من أثر المال على السياسة، وإلا فإن كثيرا من أهل المال مستعدون أن يشتروا مستقبل الشعوب وحريتها وكرامتها بأموالهم.

يبدو بالفعل أننا أمام ثورة.. فهل سنكون جميعا على مستوها؟

* عضو مجلس النواب عن المؤتمر الشعبي العام

alnedaa_yemen@yahoo.com

الندى

اسبوعية.. سياسية.. عامة

عنوان الندى على شبكة الانترنت

www.alnedaa.net

الاربعاء 20 شوال 1428هـ الموافق 31 اكتوبر 2007 العدد (125) Wed. 20/10/1428 - 31 October 2007

سلامات.. منصور

أصيب الزميل العزيز منصور هائل بنوبة ألمت بقلبه.

أسرة «النداء» تدعو للزميل القدير بالشفاء ودوام الصحة.

لمن ينتصر الرئيس

محمد الغباري

malghobari@yahoo.com

حتى الآن لم تعر السلطات الغضب العارم لمواطني محافظة إب أي اهتمام. ومازال المتهمون بالضلوع في حادثة مقتل صلاح الرعوي خارج سلطان القضاء محميين بمراكز نفوذ قبلية التي، وظفت مواقعها في أجهزة الدولة للانتصار لقيم الخروج على القانون.

اللجنة البرلمانية أستبقت بإدانة وطعن في نزاهتها منذ وصولها الى إب بعد تأخير نحو أسبوع وضمت رسالة الإدانة تهديداً بالقتل لثلاثة من نواب المحافظة اتهموا بالقتل العمد لمجرد أنهم طالبوا بالانتصار لهيبة الدولة والقانون، وقد أتبع التهديد بحضور مؤزر للعصبية القبلية الى مجلس النواب بغرض إرهاب نواب إب ومنعهم من الحديث عن جريمة قتل مواطن داخل سجن البحث الجنائي.

بالتأكيد هناك موقفان الأول يرى أن ذبح سجين داخل سجن حكومي واستباحة مدينة تعد على هيبة الدولة وإستهتار بالدستور والقانون، وثاني يعتقد أن قيم التخلف والجهل لابد لها أن تسود وأن الولاء للقبيلة والمنطقة مقدم على الولاء للوطن والعقد الاجتماعي الذي ينظم العلاقة بين أبنائه. لكن ما يهم في هذا كله هو لمن سينتصر الرئيس علي عبدالله صالح؟ وأين سيجد نفسه؟

حين بدأت حركة الاحتجاجات السلمية في محافظات عدن والضالع، وامتدت إلى حضرموت، كان الغائب عن العامة أن هؤلاء يدافعون عن وجودهم في وجه قيم جديدة ومتخلفة يراد لها أن تسود عليهم، وأن تلغي القيم السائدة بين الناس. وهو أمر يذكر بالسياسية التي انتهجها نظام الإمامة مع محافظة إب تحديداً حيث جرى إرسال «المحاربين» لقمع أي تحرك لأبنائها ضد حكمه، وقام باستقطاع الاراضي الشاسعة لهؤلاء ومنحهم مراكز النفوذ في إدارة شؤون الدولة، وأقرهم كشيوخ على المناطق حتى وجدنا اليوم ان هناك من يبرر موقفه مما يجري في المحافظة بأنه من منطقة اخرى. وعند أي طارئ يُستدعى هؤلاء كجنود في مواجهة المواطنين.

اليوم وكافة مستويات الحكم تتجاهل الاحتقان المتصاعد في المحافظة، وتوفر للغطرسة القبلية اسباب الحركة وتحدي القانون، فإن على النظام ادراك ان ما كان ممكناً قبل مائة عام لم يعدم مقبولاً اليوم، وأن الشعور بالضيم والغبن سيفرض على الناس خيارات أخرى، اذ إنه لم يمر سوى اسبوعين على مقتل رعوي إب حتى سقط رعوي آخر من تعز مقتولاً لمجرد أنه اختلف مع مالك منزل ينتمي لقبيلة.

العدل أساس الحكم، وبناء الدولة قاعدة المواطنة المتساوية وسلطة القانون، واذا لم يتدخل رئيس الجمهورية ويوقف أدواته عن اهانة هيبة الدولة والدستور، فإنه يساهم في تهديم بنيان البلاد بأكملها، وليس مداميك حكمه فقط.

«جبلة» تطالب وزارة الداخلية للمرة الثانية بتحرير القاضي المتوكل

■ إب - إبراهيم البعداني

اعتصم المئات من علماء ومشائخ وعقال ومواطني مدينة جبلة للمرة الثانية أمام ديوان محافظة إب أمس الأول مطالبين وزارة الداخلية سرعة التحرك لتحرير القاضي علي بن قاسم المتوكل، 95عاماً، من قبضة الخاطفين.

وقال عبدالجبار المتوكل45 عاماً نجل القاضي المختطف «للنداء» إن الخاطفين جاءوا الى جبلة في منتصف يوليو الماضي بغرض الحصول على تنازل من والده لهم بقطعة أرض في منطقة المحمول يملكها والده. وعند رفض والده طلبهم توعدوه شراً وفي اليوم التالي قام الخاطفون بخطف والده من امام منزله بطريقة مهينة أمام العشرات من المواطنين؛ حيث قاموا بإطلاق النار في الهواء لإخافة المواطنين». وأضاف: أنه بعد خروج الخاطفين من محافظة إب متعدين نقاط التفتيش الهواء بإبلاغهم عبر الهاتف أنهم لن يطلقوا سراح والده إلا بعد تلبية لطلبهم.

وأوضح نجل المختطف أنه سبق وتعرض لعملية اختطاف لنفس السبب في منتصف العام الفائت من أمام منزله بجبلة من قبل العصابة وظل رهن الاختطاف لديهم لأكثر من عشرة أيام. كما تعرض شقيقه الاصغر قاسم 30 عاماً لعملية اختطاف من قبل نفس المجموعة في 97/2/11 وقال المتوكل

● المتوكل

(الابن) لـ «النداء» إنهم قدموا بلاغاً للأجهزة الأمنية بالمحافظة عن حادثة اختطاف والده، ولم يتم التوصل إلى نتيجة مع الخاطفين أو إلقاء القبض عليهم رغم صدور أوامر بالقاء القبض القهري على الخاطفين من قبل أمن محافظة صنعاء وأمن محافظة إب..

وطالب المتوكل عبر «النداء» كلاً من رئيس الجمهورية ووزير الداخلية إظهار هيبة الدولة والانتظار لها وتحرير والده من الاسر. مذكراً أن والده الطاعن في السن بحالة صحية سيئة ويخشى من تعامل الخاطفين مع والده بقسوة للضغط عليه للتنازل وتلبية مطالبهم.

الثقافة كمورد اقتصادي

يلعب الجانب الثقافي والإرث التاريخي دوراً مهماً في حياة الشعوب وتقدمها. وكون الجانب الثقافي مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً ومؤثراً في الجانب الاقتصادي، فإن من الأهمية دراسة الوضع الاقتصادي والثقافي والتاريخي للدول التي وصلت إلى وضع اقتصادي قوي دون أن يكون لديها موارد طبيعية، فيما دول توافر لديها الكثير من الموارد الطبيعية ولكنها لم تحقق تقدماً اقتصادياً مقارنة بتلك الدول، كما أن دولاً حققت نمواً اقتصادياً كبيراً ولكنها لم تحافظ على ذالك الوضع.

تعتبر اليابان، كثاني اقتصاد في العالم، نموذجاً فريداً يستحق الوقوف عنده، كونها دولة لا تتوفر لديها أية موارد طبيعة من جانب، وتعرضت لتدمير في الحرب العالمية الثانية من جانب آخر، إلا أنها خلال فترة قصيرة استطاعت العودة إلى قائمة الدول الصناعية الكبرى. ومع أن الكثيرين يعرفون اليابان من خلال منتجاتها، لكن بلداً مثل اليابان في اعتقادي لا يمكن إغفال الجانب الثقافي والإرث التاريخي الذي جعل منها قوة اقتصادية وعسكرية في السابق وعملاقاً اقتصادياً في الوقت الحاضر، وستظل قوة اقتصادية في المستقبل، كون الاقتصاد الياباني اعتمد على البناء الثقافي والأخلاقي للإنسان بوصفه العامل الرئيسي للنهضة اليابانية، حسب معرفتي واطلاعي المتواضع.

ففي الفترة 1603–1868م، والتي يطلق عليها فترة "إيدو"، وهي آخر فترة في التاريخ الياباني القديم، شهدت البلاد خلالها العديد من الإصلاحات في مجال نظام التعليم وتطويره، حيث عكف الباحثون على استخراج النصوص من الكتب الدينية والكتب القديمة التي تعزز الروح القومية لدى اليابانيين، وتحثهم على العلم في مجالات الفلك والرياضيات وعلم الخرائط، وتشجعهم على العمل والتضحية في سبيل تقدم وازدهار اليابان.

شهدت فترة إيدو تشريعات قانونية تميزت بالصرامة والموضوعية، فكانت القوانين التي وضعت لتنظيم عمل الفلاحين. حينها منع شراء أو بيع وإهمال الأراضي الزراعية، كوسيلة لدفع الجميع للعمل والكسب مقابل الجهد، وحتى لا يستغل الأغنياء شراء أموال الفلاحين، فيتحولون إلى عاطلين يعتمدون في قوتهم على حسنات الآخرين.

مبادئ التضحية والإخلاص في العمل واحترام قيم العمل، وتكرار المحاولات وعدم اليأس، والعمل بالروح القومية وتشجيع وغرس تلك المبادئ لدى الأجيال والحرص على انتقالها من جيل إلى جيل.. كل هذه الأمور جعلت اليابان اليوم في مركز الصدارة وكفيلة بأن تظل دولة ذات مكانة مرموقة وتجربة يمكن الاستفادة منها.

الموت في بلاعة

■ محمد شمس الدين

إجراءات السلامة والأمن في بلادنا تكاد تكون غائبة لدى الدولة والمواطن على حد سواء، فهي لدى الأولى مثبتة في أوراق المناقصات وعدد المرافقين لكل مسؤول، أما بالنسبة للمواطن فلا يتم التحدث عنها إلا بعد الوقوع في المصيبة أو الخطأ. وحينها يكون الحديث من باب اللوم كما حدث مع افرد الحامية في جزيرة جبل الطير، الحال كذلك في المباني الحكومية لا تجد فيها إرشادات السلامة والأمن، ولا توجد مخارج للطوارئ، ولا يتم تغيير وصيانة طفايات الحرائق وغيرها من أدوات الأمن والسلامة.

متطلبات السلامة والأمن في الطرقات القديمة مثل طريق صنعاء –تعز أو صنعاء – الحديدة لازالت شاهدة على مدى الاهتمام ذاك الحين، فلا تخلو المنعطفات أو المنحدرات الخطرة من الحواجز التي تمنع المركبة من السقوط، أما اليوم فإن الحواجز التي دمرت في الطرق القديمة لم تكلف الدولة نفسها إعادة بنائها، كما أن الطرق الجديدة لا يتم الاهتمام ببناء الحواجز في المنحدرات، والنموذج طريق نقيل يسلح الجديدة الواقعة بين صنعاء وذمار، حيث لا تتوفر فيها الحواجز رغم أهميتها، أما في الطرقات التي تتوفر فيها بعض الحواجز فإن وجودها وبناءها لا يكون بنفس العناية والدقة التي بنيت فيها حواجز الطرق القديمة بل إن وضعها ليس إلا لدخولها في عقد المناقصة، كما انه لا يتم إعادة ما دمر منها.

العدد الكبير من الوفيات في حوادث الطرقات ووفيات القتل العمد والقتل الخطأ، جعل المواطن والسلطة يتعاملان بلا اهتمام مع هذه الأحداث، التي تتكرر في الطرق الرئيسية بين المدن نتيجة خلل في التصميم او نقص في المواصفات، وأبلغ ما يفعله بعض الناس هو استحداث مطبات على الطريق الرئيسية بحجة أن أحد أبناء المنطقة تعرض لحادث، دون مراعاة ما قد يسببه ذلك المطب من حوادث للآخرين.

اليوم انتقل الإهمال لحياة وسلامة وأمن المجتمع إلى قلب أمانة العاصمة، فقد توفيت قبل أشهر مواطنة عراقية غرقا في إحدى البيارات، حينها تناقلت وسائل الإعلام المحلية الحدث وظهر أن المسؤولين قد أدركوا خطورة عشرات آلاف من البيارات المنتشرة في أحياء العاصمة، لكن الشواهد تقول إن الحادث سوف يتكرر خلال الأشهر القادمة وبالذات في موسم الأمطار في ظل صمت الجميع، فمثلاً منطقة حدة وبالتحديد المدينة السكنية التي يسكنها معظم المسؤولين الذين يرتدون نظرات سوداء قد لا يخلعونها إلا حين يقع أحد المقربين في إحدى البيارات، معظم شوارع المدينة أصبحت تشهد هبوطاً وتشققات بحجم فتحة البيارة لأن الشركة المنفذة لم تقم بدفن البيارات بشكل كامل بعد أن تم تمديد شبكة المجاري، كما لم تدك الطريق بشكل كاف قبل وضع الطبقة الإسفلتية، بل تم توصيل شبكة المجاري إلى الشبكة العامة، ففيما كانت الغازات الناتجة عن استخدام البيارات تساعد على الدفع بغطائها إلى الأعلى، إلا أن عدم وجود تلك الغازات فإن تسرب المياه او الضغط عليها يؤدي إلى سقوط سقفها إلى الأسفل بسهولة.

مجرد المرور من شارع صفر والاطلاع على الحفر والتشققات وتسرب المياه إلى الشارع ينبئ بكارثة جديدة وطريقة جديدة من طرق الموت قد يألف عليها المجتمع ويتعامل معها كحدث طبيعي في المستقبل مثلها مثل الرصاص الطائش. كما أن المياه التي تتسرب إلى الشارع إن كانت من مياه المجاري قد تخلط بمياه الشرب مسببة كارثة بيئية وإنسانية.

ولان الوضع لا يختلف فإن المعالجات التي تتم في تلك المنطقة لا تدل على أن القائمين على الأمر يتعاملون مع أرواح بشرية وفاتها وتعرضها لضرر يعني الكثير، كما أن المقيمين في تلك المنطقة لا يعنيهم المخاطر التي تترتب على صمتهم رغم قدرتهم على تصحيح الأخطاء.

الشركة المنفذة والمهندسون المشرفون هل يدركون أنهم قد يكونون ضحية إهمالهم؟

قد تكون المجاري طريقة جديدة للوفاة، وقد نتعود عليها مع مراعاة عدد الغارقين في كل بيارة. كما أن شوارع العاصمة قد فتحت باب السخرية لدى المتضررين، إذ يعتقد الكثيرون أن هناك اتفاقاً بين القائمين على مشاريع الحفر والسفلتة ومالكي ورش وإصلاح السيارات، حيث يستفيد الأول من تعدد المناقصات وعمولاتها، ويستفيد الثاني بكثرة الزبائن.

إجراءات السلامة والأمن وقيمة الإنسان وكرامته مرتبطة بأداء السلطة واحترامها لمواطنيها. وللتذكير والتأكيد فإن وفاة مواطن كانت تعني الكثير بالنسبة لمجتمع يقدس الحياة والإنسان.